المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الادارية
مركز البحوث

التحيز الأيديولوجي
في الفكر والتحليل الاقتصادي الغربي

إعداد
د. عبد العزيز بن علي السديس
قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود

الاقتصاد/١٦

التحيز الأيديولوجي
في الفكر والتحليل الاقتصادي الغربي

إعداد

د. عبد العزيز بن علي السديس

قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود

ⓒ جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السديس، عبدالعزيز بن علي

التحيز الأيديولوجي في الفكر والتحليل الاقتصادي الغربي - الرياض.

١٢٠ص، ١٦×٢٤سم

ردمك: ٠-٠٣٨-٣٧-٩٩٦٠

ردمد: ٢٩٠٦-١٣١٩

١-المذاهب الاقتصادية أ-العنوان

ديوي ٣٣٠.١٥٨ ٢٠/٢٨٩٠

رقم الإيداع: ٢٠/٢٨٩٠

ردمك: ٠-٠٣٨-٣٧-٩٩٦٠

ردمد: ٢٩٠٦-١٣١٩

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٠هـ

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ز
ما هي الأيديولوجيا	١
نشوء الكلمة وتطور مدلولها	٢
تطور الفهم الماركسي	٤
لينين يطور مفهوم الأيديولوجيا	٥
العلم والأيديولوجيا	١٣
العلوم الطبيعية والأيديولوجيا	١٦
العلوم الإنسانية والأيديولوجيا	٢٠
هل هي علوم حقاً	٢١
الأيديولوجيا وعلم الاقتصاد	٢٩
التحليل الاقتصادي الساكن علم دقيق	٤٠
القيم موجودة في جميع العلوم	٤٣
كيفية دخول الأيديولوجيا في التحليل مع بعض الأمثلة	٦١
ما هو التحيز الأيديولوجي	٦٥
أصل التحيز في علم الاقتصاد	٦٩
دهماء التخصص	٧٢
أدوات التحيز	٧٧
آثار التحيز	٨٤
الآثار الإيجابية للتحيز	٨٥

الآثار السلبية للتحيز ٨٩
الآثار السلبية للتحيزات في الأجل القصير ٩٠
الخاتمة ٩٣
الهوامش ١٠٠
المراجع ١١٠

مقدمـــــــــة

يعتبر موضوع التحيز الأيديولوجي في علم الاقتصاد أمرا بالغ التعقيد، وقد يكون حله حلا جذريا لا جدال حوله أمراً مستحيلا. ويدور الجدل حول الجذور والمحتوى الأيديولوجي في الاقتصاد سواء في الفكر الاقتصادي بالمفهوم العام أو في التحليل الاقتصادي. وهذا الجدل ليس مقصورا على الاقتصاد، بل انه يشمل جميع العلوم الاجتماعية والقانون ومعظم العلوم الإنسانية.

ويدور الجدل بالنسبة لعلاقة الأيديولوجيا بالاقتصاد حول مسائل عديدة، مثل: هل علم الاقتصاد خال من الأيديولوجيا ؟ وهل هذا ممكن ؟، هل يجب أن يتخلص علم الاقتصاد من الأيديولوجيا إذا كان ذلك ممكنا ؟. هل علم الاقتصاد خال من الأيديولوجيا من حيث المبدأ ؟ هل هذا ممكن ؟. هل علم الاقتصاد خال من الأيديولوجيا في الحقيقة ؟ هل هذا ممكن ؟ وأسئلة مثل: ما هو الجزء اللاأيديولوجي من علم الاقتصاد ؟ وما هو المعيار المقبول لتحديد العناصر الأيديولوجية في الاقتصاد ؟ وما هي الإجراءات الكفيلة بعزل العناصر الأيديولوجية واستبعادها ؟ هل الأيديولوجيا تدخل في الاقتصاد المعياري فقط أم أن الاقتصاد الإيجابي عرضة لدخول الأيديولوجيا؟ وأسئلة كثيرة أخرى يصعب حصرها.

والحديث عن الأيديولوجيا في علم الاقتصاد ينتهي إلى مسألة أن التحليل الاقتصادي يقود إلى نتائج متحيزة بسبب دخول الأيديولوجيا في النظرية الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه التحيز الأيديولوجي. وكما أن هناك خلافات

واسعة على تحديد مفهوم الأيديولوجيا ومحتواها ومجالاتها، فان تحديد التحيز الأيديولوجي وتمييزه عن غيره من التحيزات الأخرى أيضا موضع خلاف جذري بين علماء الاقتصاد.

ومما يعمق الخلاف ويطيل أمده أن المرء يسهل عليه رصد واكتشاف الأيديولوجيا في عمل الآخرين أكثر مما يراه في تحليله هو. ولذا فان هذا البحث يرمي إلى إلقاء الضوء على النقاش المتشعب المتعلق بتشابك الأيديولوجيا مع علم الاقتصاد، وموقف الاقتصاديين من مشكلة التحيز الأيديولوجي، وإيضاح تصنيف التحيزات إلى أيديولوجي وغير أيديولوجي، وما إذا كان تصنيف التحيزات يقدم مساعدة ملموسة لتصحيح هذه التحيزات. ونظرا للغموض الذي يلف مفهوم الأيديولوجيا من جهة، وعلاقة الأيديولوجيا بالعلوم عامة وعلم الاقتصاد بصفة خاصة فقد تم تخصيص جزء من البحث لشرح معنى عبارة " أيديولوجيا " بدءا بنشوء العبارة وتطورها ومدلولاتها واستعمالاتها ومعانيها المختلفة. كما تم تخصيص جزء آخر من هذا البحث لإلقاء الضوء على علاقة الأيديولوجيا بالعلم بصورة عامة (العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية).

وقد كان الغرض من تخصيص هذه الأجزاء التمهيدية المختصرة هو تيسير التعامل مع النقاش المباشر لموضوع تداخل الأيديولوجيا مع الاقتصاد، وهو ما يسر علينا عرض الاتجاهات المختلفة لعلماء الاقتصاد حول هذه المسألة، حيث تم تقسيم هذه الاتجاهات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

أ - الاتجاه الذي يقر بوجود الأيديولوجيا في علم الاقتصاد ولكنه يعتقد بإمكانية التخلص من كثير من عناصرها ، وبالتالي فالاقتصاد علم وليس مجرد أيديولوجيا.

ب- الاتجاه الذي يجزم بوجود الأيديولوجيا والقيم في علم الاقتصاد وأنه لا أمل بالتخلص منها وان علاجها هو التصريح عنها لتخفيف أثرها.

ج - الاتجاه الذي يرى أن علم الاقتصاد (ممثلا بالنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية) انه مجرد أيديولوجيا رأسمالية.

وقد ذيل هذا الجزء بمحاولة لتحديد مداخل الأيديولوجيا في علم الاقتصاد مع تقديم الأمثلة على ما يمكن اعتباره أيديولوجيا داخل النظرية الاقتصادية أو الفكر الاقتصادي عامة. وقد خصص الجزء الأخير لمناقشة التحيز الأيديولوجي وكيف يحدث ومن يقوم به ووجهات النظر المختلفة حوله.وفي خاتمة البحث تم تلخيص بعض النقاط الهامة والإجابة على الأسئلة الرئيسية.

التحيز الأيديولوجي
في الفكر والتحليل الاقتصادي الغربي

ما هي الأيديولوجيا؟

في الحقيقة لا يوجد تعريف دقيق مختصر متفق عليه لمعنى كلمة "أيديولوجيا"، وهذا ليس غريباً في العلوم الاجتماعية والإنسانية. فالتعريف بحد ذاته يعتبر أحد أهم مصادر الخلاف بين المشتغلين بهذه العلوم. والمشكلة لا تنبع فقط من أن التعريف باستخدام الكلمات يتيح المجال للالتباس والخلاف بسبب تعدد وتباين مدلولات الكلمات، ولكن أيضاً، لان طبيعة العلوم الاجتماعية ومعظم العلوم الإنسانية تعمل في مجال دراسة الجوانب الاجتماعية للجنس البشري والتي من طبيعتها التبدل والتغير والاختلاف وبالتالي الغموض وعدم اليقين.

ولعل عبارة "أيديولوجيا" تقدم أحد ابرز الأمثلة على مشكلة التعريف. فقد احتاج العروي - مثلاً - إلى اكثر من مائة صفحة في كتابه " مفهوم الأيديولوجيا" ليبين هذا المفهوم، ومع ذلك ليس من المؤكد انه نجح نجاحاً كاملاً في تبيان ما أراد. كما احتاج صاحب الموسوعة الفلسفية العربية إلى حوالي ستة آلاف كلمة تقريباً لشرح مضمون كلمة "أيديولوجيا"، وهو ما يشير إلى صعوبة مسألة التعريف لكثير من المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولذا فانه في بعض الأحيان يتم اللجوء إلى تتبع وعرض تطور استخدامات " العبارة " وتطور مدلولاتها وتعدد استعمالاتها، لعل المتلقي يستطيع أن يكون صورة واضحة لمجال وأبعاد معاني

العبارة المراد تعريفها. فإذا استعصى التعريف فلا مناص من الوصف و الشرح المسهب و إعطاء الأمثلة. أو اللجوء إلى طريقة الشاعر العربي الذي عجز عن تقديم تعريف لمعنى " الحب " أو " الهوى " فقال: (إذا سألوني، ما الهوى؟ قلت ما بيا)، أي تقديم حاله نموذجية ينطبق عليها المعنى المقصود.

وفي هذا السياق يذكر أحد الباحثين انه قد تم جمع عدة مئات من التعاريف لكلمة "الثقافة". ولا ريب انه في وسع الباحث أن يجد مثل هذه الكمية من التعاريف لكلمة "أيديولوجيا".[1]

نشوء الكلمة وتطور مدلولها:

المعروف أن أول من ركب كلمة " أيديولوجيا " من اصلها اليوناني، هو الفرنسي ديستوت دو تريسي في أواخر القرن الثامن عشر، وقد ركبها من كلمتي (Idea) وتعني فكرة و (Logos) وتعني علم. وقد استخدمها اتباع مدرسة الأيديولوجيين لتعني علم الأفكار، أو علم تحليل الأفكار وآلية تكوينها في الذهن بالمعنى الواسع لكلمة أفكار، وبالتالي فإن الأيديولوجيا مفهوم لا يقتصر على السياسي والاجتماعي بل انه يتصل حتى بالعلوم الطبيعية، وقد أشار دو تريسي نفسه إلى أن الأيديولوجيا فرع من فروع علم الحيوان يختص بدراسة القدرات العقلية لأحد الحيوانات وهو الإنسان[2].

وقد اعتبر اتباع مدرسة الأيديولوجيين هذا المفهوم للأيديولوجيا آنذاك تطوراً علمياً جديداً يحل محل المنهج القديم غير العلمي لدراسة النظام السياسي والاجتماعي. وهذا المفهوم يمثل المرحلة الأولى من مراحل تطور واستخدام مفهوم الأيديولوجيا.

وقد حدد دوركهايم في كتابه " قواعد المنهج الاجتماعي " معنى كلمة أيديولوجيا بأنها تعني التحليل أو النقاش القائم على أفكار مجردة لا تنطبق على أمور واقعية، ويعتبر هذا تطوراً في استخدامها وتحديد معناها، ويشكل المرحلة الثانية من مراحل تطور المعنى الاصطلاحي لكلمة أيدلوجيا.(٣)

أما المرحلة الثالثة من تاريخ تطور استخدام كلمة أيديولوجيا فهي المرحلة المبنية على الفهم الماركسي، والجدل الطويل المتشعب حول هذا الفهم. وفي هذه المرحلة اتخذت كلمة أيديولوجيا معنىً اصطلاحياً مقصوراً على البعد السياسي والاجتماعي. وبذلك اصبح مجالها - رغم سعته - اكثر تحديداً.

وموجز الفهم الماركسي للأيديولوجيا أنها: الثقافة، وطريقة العيش، والأفكار، والقيم، والأذواق، الواعية منها والغافلة سواءً على الصعيد الفردي أو الطبقي أو المجتمعي.(٤) وينظر ماركس وبعض شراحه إلى الأيديولوجيا على أنها تمثل وعياً زائفاً. بل أن الشائع إن ماركس هو أول من الصق المعنى الازدرائي بكلمة أيديولوجيا. فقد تكرر استخدامه عبارات، مثل: الوعي الزائف، تبرير الوضع القائم، تبرير المصالح، التنكر للحقيقة... وغيرها، خصوصاً في نقده للفكر الاقتصادي السائد في عصره. لكن شومبيتر يذكر أن نابليون الأول قد وصف مناوئي حكومته وصفاً إزدرائياً " إنهم إيديولوجيون يحلمون بشكل غير واقعي ".(٥)

تطور الفهم الماركس:

لاشك إن ماركس هو الذي أعطى لمفهوم الأيديولوجيا الأهمية والشهرة التي صاحبتها إلى يومنا هذا في شتى الميادين، وبصورة خاصة التأكيد على محورية الجانب الاقتصادي بشكل صريح. وفي الحقيقة لم يقدم ماركس تعريفاً محدداً لمعنى كلمة أيديولوجيا. ويمكن استخلاص المعنى الذي يقصده بكلمة أيديولوجيا من سياقها. ففي معظم استخدامه لها تبدو وكأنها نكرة تحتاج إلى إضافتها إلى معرفة ليتضح معناها. فقد كتب عن الأيديولوجيا الألمانية، وعن السخف الأيديولوجي، وعن الموقف الأيديولوجي، والأيديولوجيا البرجوازية، وهذه الأخيرة يستخدمها أحيانا لوصف علماء الاقتصاد السياسي المعروف آنذاك.

ويمكن تلخيص مفهوم كارل ماركس للأيديولوجيا بالنقاط التالية:[٦]

- تعني الأيديولوجيا الوعي الزائف الناجم عن التشكيل الطبقي للمجتمع، وهذا الوعي الزائف يعمل على ستر التناقضات الطبقية لإتاحة الفرصة لاستمرار الوضع القائم.
- أن هذا الزيف ليس كله من تدبير أشخاص يقومون به بشكل واع للتبرير المقصود لصالح طبقة معينة، ولكن لأنه لابد أن يكون لكل نظام اجتماعي تصوراً أيديولوجيا معيناً لكيفية الحفاظ على البقاء والاستمرار. وتكون الأيديولوجيا السائدة هي أيديولوجيا الطبقة المهيمنة.
- إن الأيديولوجيا أو الوعي الزائف (الوهم) أمر ملازم للمجتمع الطبقي ولا يمكن القضاء عليه إلا بتغيير واقع المجتمع من مجتمع طبقي إلى مجتمع تزول فيه الطبقات جميعاً.
- العلم لا يقضي على الأيديولوجيا ولكنه فقط يكشف التشويه والزيف الأيديولوجي.

- ماركس يرى إن ظروف الحياة المادية هي التي تخلق الأفكار وليس العكس، وان الوعي أو الفكر الناجم عن الظروف المادية ليست علماً بل هو أيديولوجيا. أو بعبارة أخرى، الوعي والشعور تشكله الحياة الاقتصادية، والوعي الذي ينكر تأثير العلاقات الاقتصادية في تشكيل الوعي والشعور هو وعي زائف.(٧)

لينين يطور مفهوم الأيديولوجيا:

الأيديولوجيا حسب رأي لينين هي مجموعة أشكال المعرفة والنظريات التي تنتجها طبقة معينة للتعبير عن مصالحها. فهناك أيديولوجيا برجوازية وأيديولوجيا بروليتارية. وان الأيديولوجيا البرجوازية غير علمية بينما أيديولوجيا البروليتاريا علمية، وبهذا يخالف ماركس الذي يرى العلم نقيض للأيديولوجيا.

هذا المفهوم الذي اسبغه لينين على الأيديولوجيا أفسح المجال لتداخلها مع مفاهيم أخرى كالفلسفة، والفهم الشائع، والوعي الطبقي، والوعي الحقيقي، والوعي الزائف، والبناء الفوقي، وهذا أدى إلى نشوء خلافات كثيرة حول معنى الأيديولوجيا ومكوناتها ودورها وتاريخها وعلاقتها بالعلم.(٨)

وعلى خط لينين يرى المفكر المجري لوكاش أن الأيديولوجيا هي الوعي الطبقي وان لكل طبقة أيديولوجيتها ويرى أن الأيديولوجيا(الوعي الطبقي) يؤثر على القاعدة الاقتصادية. أما غرامشي فقد خالف الجميع حيث يرى أن الأيديولوجيا قد تعني الفلسفة، وقد تعني السياسة وقد تعني النظرة الكونية. وهذا يعني إنها تشمل جميع الأفكار والنظريات العامة وكل المنظومات القيمية التي تحرك المجتمع، لأنها في نظره مكونة من عناصر كثيرة، أحد هذه العناصر يعتبر أساسيا وتأخذ الأيديولوجيا صبغة الطبقية من بروز هذا العنصر. أما بقية

العناصر الأيديولوجية الأخرى والتي تتمحور حول العنصر الأساسي فإنها يمكن أن تدخل في أيديولوجيات أخرى مختلفة. أي انه ليس هناك أيديولوجيا برجوازية نقية أو أيديولوجيا بروليتارية نقية، وان الصراع الأيديولوجي هو عملية تفكيك وتركيب لهذه العناصر الأيديولوجية بهدف رفع بعض العناصر إلى الأدوار الأساسية وإرجاع بعض العناصر إلى مواقع ثانوية.

ويعتقد الإيطالي غرامشي أن الأيديولوجيا قد تسود في المجتمع قبل الوصول إلى السلطة وهذا يعني انه يمكن أن تكون أيديولوجيا الطبقة المسيطرة ليست هي الأيديولوجيا السائدة. فالتاريخ يخبرنا أن المسيحية كأيديولوجية قد سادت أرجاء الإمبراطورية الرومانية عشرات السنين قبل إعلان الإمبراطور الروماني المسيحية ديناً رسمياً للإمبراطورية. إذا يرى غرامشي إنها ليست أيديولوجيا طبقة بل أيديولوجيا مجتمع وإنها مكون ضروري للمجتمع ولا تنتهي بنهاية المجتمع الطبقي. أي انه يرفض مقولة إنها وعي زائف، كما يرفض إنها نقيض العلم، بل يرى أن العلم أحد مكونات الأيديولوجيا.(٩)

أما المفكر الفرنسي التوسير فيرى أن الأيديولوجيا ليست وعياً زائفاً أو وعياً صحيحاً ولكنها خليطاً من الاثنين، وان لها وجوداً مادياً يتمثل في شكل مؤسسات وأجهزة الدولة الأيديولوجية التي لا يشترط أن تكون أجهزة تابعة للحكومة بشكل مباشر وصريح، مثل المؤسسات الدينية ومراكز التعليم ومراكز البحوث ومختلف وسائل الإعلام. كما إن التوسير يرى أن هناك أيديولوجيا عامة وأخرى خاصة وان مهمة الأيديولوجيا العامة هو تحقيق تماسك المجتمع، وبالتالي فان الأيديولوجيا ضرورية لأي مجتمع سواء كان هذا المجتمع طبقياً أو غير طبقي. أما الأيديولوجيا الخاصة فهي ضمن إطار الأيديولوجيا العامة وإنها تعبر عن

طبقية المجتمع واستمرار سيطرة الطبقة السائدة وهذه الأيديولوجيا تتغير حسب المرحلة التاريخية. إذا التوسير يخالف كلاً من ماركس وغرامش فهو يرى إن العلم نقيض الأيديولوجيا، وان المعرفة تبدأ بالأيديولوجيا ويجب تخليص المعرفة من الأيديولوجيا. وإحلال العلم محلها. بينما ماركس يرى أن العلم يكشف الأيديولوجيا ولكنه لا يحل محلها ولا يزيلها. أما غرامش فهو يرى أن العلم أحد مكونات الأيديولوجيا.(١٠)

ولعل إيراد بعض الأوصاف والنعوت والاستعمالات لكلمة أيديولوجيا تزيد من وضوح بعض معانيها.

يشبه العروي لفظة " الدعوة " والدور الذي لعبته في العلوم الإسلامية بالدور المحوري الذي تلعبه لفظة أيديولوجيا في العصر الحديث. كما يصف الحزب بأنه يحمل أيديولوجية إذا كان يعلن ويلتزم مجموعة من القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها. كما يسمي أيديولوجيا عصر من العصور بأنها نظرة إنسان ذلك العصر إلى الكون والمجتمع والفرد. أي أن الأيديولوجيا لعصر من العصور هي الأفق الذهني لإنسان ذلك العصر.(١١)

وتورد الموسوعة الفلسفية العربية بعض الأوصاف المختصرة لأراء بعض العلماء في الأيديولوجيا، فمثلاً التوسير يرى أن الأيديولوجيا كمنظومة من التصورات تتميز عن العلم بان الوظيفة العملية الاجتماعية فيها تفوق الوظيفة النظرية. أما كارل مانهايم فيرى أن كلمة أيديولوجيا تعني تلك التفسيرات التي تعطي عن الوضع والتي لا تتأتى من الاختبار الواقعي بل من مجمع من المعرفة المشوهة، من تلك التي تستعمل للتستر على الوضع القائم وتفعل في المرء فعل

الأوهام. وفي رأي ماكسيم رودنسون إن الأيديولوجيا تقوم بوظيفة التوجيهات في العمل الفردي والجماعي. ويصفها مونرو بأنها فكر مثقل بالشعور، حيث كل من هذين العنصرين (الفكر والشعور) يفسد الأخر. ويشرحها كارل ياسيري بأنها تركيب من الأفكار ومن التصورات التي تبدو بنظر صاحبها بمثابة تفسير للعالم، أو لوصفه الخاص تمثل الحقيقة المطلقة، ولكن بشكل وهم يبرر به نفسه، ويغطيها ويهرب في ظله بطريقة أو بأخرى، تبع ما تقتضي مصالحه. وان إدراك أيديولوجيا أحد الأفكار يعادل الكشف عن الضلال، ونزع القناع عن وجهها الشرير، ووصمه بأنه أيديولوجي، يعني إدانته بأنه كاذب مرذول، الأمر الذي يؤلف اعنف هجوم عليه.(١٢)

ويعدد رشيد مسعود بعض مساوي الفكر الأيديولوجي التي منها: انه قد ينطوي على نزوع نحو احتكار معرفة الحقيقة أو احتكار معرفة الرأي الصائب وفيه يرى اتباع أيديولوجية معينة إن كل من يخالف فكرهم هو خطأ وان الصواب إلى جانبهم دائماً ويسمى هذا "بالتمحور الذاتي" وقد تنزلق مجتمعات بكاملها إلى موقف كهذا مما يقود إلى حروب وصراعات تدوم قروناً طويلة. والنازية والصهيونية وبعض المنظمات العنصرية وكثير من المذاهب وبعض الفرق الدينية كلها أمثلة تاريخية ساطعة على ما يمكن أن يقود إليه الشحن الأيديولوجي لشعب من الشعوب أو اتباع مذهب أو ديانة معينة.

وهناك مأخذ أخر على بعض أنماط الفكر الأيديولوجي والمسمى بالتطبيع والذي يعني إسباغ صفة الطبيعية على حالة اجتماعية نسبية في مكانها وفي زمانها. وهنا يصدق وصف هذا النوع من الوعي أو الإدراك بالوعي الزائف أو الواهم. ومن أمثلة هذا في الاقتصاد إن الفيزيوقراطيين والكلاسيك وبعض غلاة

"النيوكلاسيك"، خصوصاً بعض غلاة النقديين المعاصرين، يعتقدون انهم توصلوا إلى القوانين الاقتصادية الطبيعية الصالحة لكل زمان ولكل مكان مثل مبدأ " دعه يعمل ".

كما يعتور الفكر الأيديولوجي عاهة الاطلاقية وهي التي تنجم عن ثبوت صحة فكرة معينة في فترة تاريخية وظروف معينة، فيتم النظر إلى هذه الفكرة على إنها فوق النقد وهذا يقود إلى الحكم على الماضي بموجب هذه الرؤية، وكذلك سحب هذه الرؤية على المستقبل. وهناك شبه بين هذه النقطة والنقطة في الفقرة السابقة فكلاهما يقودان إلى نشوء الوعي الزائف.

ويحدث التشوه في الفكر الأيديولوجي أيضا بسبب غياب التحديد السليم للمشاكل الحقيقية وبالتالي منظومة الحلول المقترحة أو إن الحلول الناجحة لفترة معينة تؤخذ على أنها تستطيع أن تصبح حلولاً دائمة وهذا يخالف التجارب التاريخية التي تؤكد إن التاريخ لا يعيد نفسه.(١٣)

ولكن هل يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يستغني عن الأيديولوجيا؟ إذا أخذنا من تعريف موسوعة المورد أن الأيديولوجيا يقصد بها " كل مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة والثقافة البشرية، كما يقصد بها طريقة التفكير أو (محتوى التفكير) المميز لفرد أو جماعة أو ثقافة، ومجموع النظريات والأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي..."(١٤) هذا الجزء من التعريف يعني أن الأيديولوجيا ضرورة لا غنى عنها لأي مجتمع. فأي فكر ملتزم يستهدف تحقيق إنجازات عملية للمجتمع يمكن أن يسمى أيديولوجيا، ولا يصح تسمية هذا

الفكر بأنه زائف وبالتالي فليس كل أيديولوجيا هي وعي زائف بل إن كثيراً من التوجهات الفكرية تعبر عن وعي صادق سليم.

ولعل إضافة مزيد من التعاريف والاستخدامات لكلمة "أيديولوجيا" يساهم في استكمال تكوين صورة اكثر وضوحاً لهذا المفهوم المألوف المتمرد في آن واحد. فالعقيدة أو المذهب السياسي أو الديني يطلق عليه أيديولوجيا والتمذهب السياسي يوصف " بالتأدلج ".[١٥] وتطلق الأيديولوجية على منظومة فكرية معينة تغطي جانباً هاماً من اهتمامات المؤمنين بها. كما تستخدم الأيديولوجيا على نحو شائع للدلالة على توجه معين مثل: أيديولوجيا الانفتاح، أيديولوجيا التقوقع والانغلاق، أيديولوجيا العولمة، أيديولوجيا التكيف، أيديولوجيا الاستهلاك، أيديولوجيا الاستثمار... الخ.

وتوصف الأيديولوجيا بأنها تعميم متسق ومتكامل لنظام فكري أو مجموعة الأفكار والمعتقدات والمفاهيم التي تقدم بدرجة أو بأخرى نظرة متماسكة لطبيعة وبنية النظام الاجتماعي - الاقتصادي (Socioeconomic). وهذه النظرة يمكن أن تعبر عن أوهام أو ما يسمى بالوعي الزائف.[١٦]

وتصنف الأيديولوجيا ضمن المفاهيم الميتافيزيقية ليس بغرض تشويهها ولكن بسبب طبيعة محتواها، وهذا يجعل موضوعاتها صعبة الانقياد لتقنيات العلم الوضعي (الإيجابي) (Positive Science). وموضوعات مثل، طبيعة المعرفة، الأخلاق، والقيم، وكلها مرتبطة بعملية التغير الاجتماعي. ومن هنا يمكن القول أن الأيديولوجية تشمل مفاهيمنا النهائية عن العملية الاقتصادية والنظام

الاقتصادي، فهي تحدد القيم والواقع الاقتصادي وتعمل على جعل الفصل بين العبارة حول الحقيقة والعبارة حول القيمة أمرا بالغ الصعوبة.(١٧)

وينظر هوما كاتوزيان (Homa Katouzian) إلى الأيديولوجيا على أنها مفهوم مخادع يقود إلى منزلقات وقد تعني كل شيء " لكل المخلوقات"، فهي تستخدم أحيانا لوصف الكذب المقصود ليس إلا، أحيانا تبقى دفينة في النفس، أحيانا يقصد بها الإشارة إلى المؤامرة من جانب أصحاب المصالح... الخ كما انه يمكن أن ينظر إليها على إنها إطار واع تماما يدافع الناس به عن مصالحهم الطبقية والشخصية وينظر إليها على إنها غابة من المفاهيم قادرة على التكييف مع جميع "المخلوقات" خصوصا حروب الجماعات الفكرية. كما ينظر إليها على إنها مهمة في فهم لماذا يفكر الناس ويتصرفون بالطريقة التي نراها. ولهذا لا يمكن اعتبارها(الأيديولوجيا) تافهة بل إنها تستحق تقويما دقيقا. وان الذي حولها من " علم للأفكار إلى مفهوم ميتافيزيقي" هو فهمنا الخاطئ للعلم والمنهج العلمي.(١٨)

والأيديولوجيا تشكل حاجة ضرورية للحياة على الأقل بالنسبة للكثيرين.. فكثير من الناس لا يكتفون بالمهام الجزئية التي يوكلها إليهم المجتمع... انهم يريدون شيئا آخر لملء وجودهم لإسباغ معنى على حياتهم.(١٩) "الأيديولوجيا ليست نظارة نضعها على أعيننا بل هي عينينا نفسها، وهي ليست عباءة نرتديها بل هي جلدنا. وهي بهذا المعنى بنيه كاملة تتغلغل في جميع مواقفنا وأشكال سلوكنا وصيغ تعبيرنا".(٢٠)

ويعزى إلى الأيديولوجيا وظائف يصعب حصرها، منها دورها في الشرح والتبرير. فهي تقدم تعريفا يشرح النظام القائم والقيم والإطار الفكري

والسلوكي. وهي كذلك ترفع وتقوي التماسك الاجتماعي بإبراز المثل العليا وتقديم النظم والقوانين التي تضبط السلوك والأهداف لتحقيق الهوية ولصياغة القيم المكونة لهوية الجماعة. وهذا يصدق على المجتمع ككل كما يصدق على جماعة معينة (الاقتصاديين المحترفين مثلاً). فالأيديولوجيا تستخدم كادة للضبط الاجتماعي والنظام وكأداة للتخطيط واتساق المواقف والنظرة والاستجابة السلوكية وتعطي القوة للنظام وبنية القوة والمواقع والسلوك والميزة ونظام الإنجاز في المجتمع.(٢١)

وفيما يتعلق بالبحث الفكري فان الأيديولوجيا تقدم الأسئلة والفرضيات للدراسات، وتخدم كنظام للتنقيح يحكم صياغة وتطوير الأفكار والمدارس الفكرية، كما إنها توجه أعمال البحث. أي انه يمكن النظر إليها على إنها توجه وتصوغ الأفكار والتحليل. وهذا يعني إن الأيديولوجيا معرفة وضبط اجتماعي وعلاج نفسي في آن واحد.(٢٢)

ويستخدم تعبير أيديولوجيا لوصف أراء الخصوم السياسيين وانهم يخفون توجهاتهم الأيديولوجية الهدامة. كما تستخدم كلمة أيديولوجي لوصم النظرية والرأي أو الموقف بأنه أيديولوجي بمعنى انه يفتقر إلى الموضوعية وانه متحيز. وفي هذا يقول كارل باسير إن وصم الفكر بأنه أيديولوجيا، يعني إدانته بأنه كذب حقير كما مر بنا في صفحة سابقة.

هذا يقودنا إلى مناقشة علاقة الأيديولوجيا بالعلم. فقد ظهرت الأيديولوجيا أول ما ظهرت - كما رأينا - بقصد أن تكون بمثابة العلم الذي يدرس ويحلل الأفكار وخصوصاً كيفية وآلية تكوين الأفكار في الذهن. وقد كان اتباع مدرسة

الأيديولوجيين يوصفون بأوصاف تحمل مضامين ازدرائية من قبل الاشتراكيين الفرنسيين وبعض السياسيين ورجال الكنيسة. وقد كان كارل ماركس اشهر من وضع الأيديولوجيا في مواجهة العلم، بمعنى إنها نقيض للعلم، وإنها وهم ووعي زائف، وان الماركسية علم وليست أيديولوجيا، وان وظيفة العلم هو كشف زيف الأيديولوجيا وفضح التشويه الأيديولوجي.

العلم والأيديولوجيا:

ما هو العلم؟ مفهوم " العلم " اكثر استعصاء على التعريف من مفهوم "الأيديولوجيا". فهل المقصود " بالعلم " حالة قد تمت؟ هل هو عملية جارية مستمرة؟ وهل هو أسلوب؟ هل هو ثابت أم متغير؟ هل هو فردي أم جماعي؟ هل هو إدراك فقط أم انه إدراك منظم؟ هل هو كل هذا وزيادة؟. وعشرات الأسئلة التي يمكن طرحها للحصول على إجابة تقودنا إلى تعريف العلم. يقول جون برنال أحد كبار الباحثين في تاريخ العلم، إن أي تعريف يمكن أن نحاوله سوف يأتي معبرا تعبيرا قاصرا عن وجه من وجوه العلم التي اكتسبها في مرحلة من مراحل نموه... " ويقدم برنال أوصافا وتعاريف جزئية للعلم في مواضع متفرقة من كتابه " العلم في التاريخ " وهذه بعض التعاريف [٢٣]:

- العلم يعني في المقام الأول، كيف نفعل الأشياء.
- العلم أسلوب لحل المشاكل ينطوي على ثقة في أن الحلول مرضية.
- العلم في أي زمان هو محصلة معطيات العلم حتى هذا الزمان.
- العلم كيان دائم النمو من المعارف المبنية على تتابع الصور والأفكار.
- العلم جهد تعاوني للإنسان لتفهم ما يحيط به ومن ثم السيطرة عليه.
- العلم أسلوب لفهم كيف ينجز شيء ما، بهدف تحسين هذا الإنجاز.
- العلم مجموعة خبرات نامية ومتزايدة التنظيم.

- العلم نشاط فردي واجتماعي متخصص.
- العلم هو التحسين المتواصل للتنظيمات الفنية.
- العلم هو الإطار النظري الذي يربط الإنجازات العلمية ويضفي عليها تلاحما واعيا متزايدا.
- العلم من أحد الوجوه هو التقنية المنظمة ومن وجه أخر هو المنهج العقلاني.

وهناك تعاريف للأسلوب العلمي الذي هو عملياته (العلم) المتعارف عليها من مقارنة وتصنيف وتعميم وفروض ونظريات. " الأسلوب العلمي ليس شيئا ثابتا ولكنه عملية نامية، كما انه كالعلم نفسه ينفر من التعريف".[٢٤] وتوجد تعاريف أخرى لا تضيف مزيدا من المعرفة والوضوح بقدر ما تؤكد حقيقة اتساع الموضوع وتعدد وجوهه وأغراضه ووظائفه وتطوراته بحيث يصعب وضعه في تعريف دقيق جامع مانع ومختصر. ومن أمثلة التعاريف التي لا تضيف إيضاحا، التعريف الذي يقول: العلم هو ما يفعله العلماء أو العلم هو معرفة الضروريات أو هو المعرفة النظامية المتسقة المبنية على الملاحظة والاختبار أو العلم هو كل نشاط يرمى إلى حل الأحجيات...وهكذا.

ولعل تعريف البرت اينيشتاين يوضح صعوبة إيجاد تعريف للعلم اكثر مما يقدم تعريفا. "العلم كشيء موجود ومكتمل [العلم كحالة] هو اكثر الأشياء موضوعية بين ما عرفه الإنسان، لكن العلم من حيث الخلق والإبداع، ومن حيث كونه نهاية [غاية لم يتم إكمالها بعد] تتطلب المتابعة، يعتبر أمرا ذاتيا تحكمه شروط سيكولوجية، شأنه شان أي فرع من فروع الاهتمامات البشرية، حيث انك إذا سألت: ما هو الغرض من العلم وما معناه؟ تلقيت إجابات تختلف من زمن إلى زمن ومن نوع إلى نوع من الناس "[٢٥].

ويمكن إيضاح المقصود بالعلم بوصف وظيفته، فبالنسبة لشتراوس "وظيفة العلم لا تقوم على التوقع بقدر ما تقوم على التفسير، ولكن التفسير ينطوي على ضرب من التوقع "[٢٦]. ويرى سمير أيوب ان غاية العلم غرضان: غرض عملي وغرض نظري. فالغرض العملي هو تحقيق سعادة الإنسان أو العمل على تدميرها. أما الغرض النظري فهو فهم العالم من حولنا بما فيه من أشياء وحوادث ووقائع وظواهر. ويتوقف صدق الغرض العلمي على الملاحظة الدقيقة والتجارب المنضبطة والاستقراء السليم، وليس فقط التحقق التجريبي لانه ليس هو المعيار الوحيد.[٢٧]

ويقدم شومير عدة تعريفات للعلم، منها[٢٨]:

١ - العلم هو أي نوع من المعرفة جاء نتيجة لجهد واع نحو تحسينها وتطويرها.

٢ - العلم هو أي حقل من حقول المعرفة طور تقنية متخصصة للوصول إلى الحقيقة.

٣ - العلم هو أي فرع من فروع المعرفة يقوم العنصر البشري فيه بالبحث والدراسة لتطوير الحقائق والمناهج الموجودة ويكتسبون قدرات تميزهم عن غيرهم من الناس العاديين أو أصحاب الخبرة التطبيقية (Practioners).

٤ - العلم هو رأي منقح مقبول عقلاً على نطاق واسع (Seience is refined common sense)

٥ - العلم معرفة مزودة بالأدوات (Science is tooled knowledge).

ان أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن علاقة الأيديولوجيا بالعلم هو قضية الموضوعية والضبط والدقة وتجنب جميع أشكال التحيز الواعي منها

والغافل. وفي هذا المجال تتجه الأنظار إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية باعتبار ان هناك تداخلات متشابكة بين هذه العلوم والمؤثرات الأيديولوجية لدرجة ان التشكيك في علمية هذه العلوم أصبحت مسألة تثار على نطاق واسع. ولكن هل حقيقة ان العلوم الطبيعية محصنة تحصيناً تاماً عن جميع أشكال التحيز والتأثيرات الذاتية، أم ان العلوم الطبيعية لا تخلو من ثغرات تتسلل منها تأثيرات البيئة الاجتماعية والحضارية والثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة؟

العلوم الطبيعية والأيديولوجيا:

هناك شبه إجماع على ان العلوم الطبيعية لا تتأثر بالأيديولوجيا. فمثلاً كارل ماركس وهو الذي أعطى لمفهوم الأيديولوجيا هذه الشهرة كان منذ البداية قد أكد ان العلوم الطبيعية علوم دقيقة ولا مجال فيها للوهم والوعي الزائف، وبالتالي فان التشويه الأيديولوجي لا يصيبها. إلا ان ماركس والماركسيين لا ينفون العلمية بشكل مطلق عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل انهم يعتبرون الماركسية علم وليست أيديولوجيا. وان نظرية المادية التاريخية ونظرية القيمة وفائض القيمة علم يكشف الزيف الأيديولوجي المتمثل بالنظام الاقتصادي الرأسمالي وما يستلزمه من مؤسسات وقوانين وأنظمة تسيره وتحافظ على استمراره. ويتفق كارل مانهايم مع كارل ماركس في ان العلوم الطبيعية دقيقة ومحكمة وبالتالي لا مجال لتأثرها أو تعرضها للتشويه الأيديولوجي لان مضمونها المعرفي ليس مرتبطاً بالبيئة الاجتماعية أو السياسية أو الحضارية السائدة. وان ما يتم الوصول إليه من قوانين هي حقائق علمية صالحة لكل زمان وكل مكان.[٢٩]

والحقيقة ان دقة وضبط الإجراءات في الممارسات العلمية في مجال العلوم الطبيعية بصورة عامة أمر مشهود ولا يمكن إنكاره، ولكن الإطلاق في العلوم

عامة، بما فيها العلوم الطبيعية، أمر تخالفه الشواهد التاريخية في كثير من العلوم الطبيعية. " فليس في العلم حقائق سرمدية ولكن قوانين تمثل تعميمات لبينات تجريبية "[٣٠] ومعظم المعارف الحالية في مختلف فروع العلوم قد أزاحت معارف سابقة وحلت محلها، وهذه بدورها سوف تفسح المجال لمعارف قادمة لتحل محلها. وفي كل وقت، يقال: ان هذا هو افضل ما تم الوصول إليه من معارف[٣١]. وان نتائج العلم يجب اعتبارها وطيدة الصلة بالزمن الذي تظهر فيه ولا يجوز إضفاء صفة الدوام لأي منها.[٣٢] وقد كانت العلوم الطبيعية في مراحل من تاريخها تعاني من أوجه القصور المختلفة في الأدوات المستخدمة والأساليب وإجراءات الضبط والأحكام اكثر مما تعانيه بعض العلوم الاجتماعية في أيامنا هذه.[٣٣]

ولكن ماذا عن الاعتقاد الجازم الواسع الانتشار بان العلوم الطبيعية معصومة من التأثيرات الذاتية التي تنجم عن ممارسة العلماء والمؤسسات العلمية وجهات التمويل؟ مصدر هذا الاعتقاد – في رأي على مختار- هو تركيز الانتباه على الجانب التجريبي من جهة، وكذلك غياب أو ضعف التأثير المباشر للفلسفة على هذه العلوم. هذا التركيز على هذه الجوانب اغفل أخطاء معرفية تنجم عن أوجه قصور عديدة تعتور العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء مثل [٣٤]:

- قصور في الأدوات والأجهزة والطرق المستخدمة في جمع المعلومات وتصنيف البيانات والمعالجات الفنية والرياضية التي تجرى عليها.
- قصور في النظريات التي تقوم عليها الأجهزة المستخدمة سواء كانت أجهزة كيمائية أو ميكانيكية أو فيزيائية أو حتى نماذج رياضية وإحصائية.
- وينتج القصور عن خلل في المعايير العلمية المقبولة لتقويم دقة التحكم وضبط الإجراءات، كالحد الأدنى اللازم من التدريب للباحثين والحد الأدنى لعدد

مرات واوجه التحقق وغيرها. ولذلك فانه من الشائع ان تربط جودة العمل العلمي والثقة به - حتى في العلوم الطبيعية - باسم الباحث، أو المؤسسة العلمية التي صدر عنها. كما يلاحظ أيضا ان الثقة والاحترام للشهادات والدرجات العلمية تتأثر إلى حد كبير بسمعة الجامعة أو المعهد أو المركز العلمي الذي منح هذه الدرجات أو الشهادات. ولا فرق في هذا بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

- قد يكون القصور في البناء النظري نفسه أو في بعض أجزائه التي تقوم عليها كل أو بعض خطوات العملية العلمية، ولا حاجة للتذكير بمدى أهمية تأثير البناء النظري على سير التطبيق التجريبي.
- لما كان المحتوى المعرفي في العلوم الطبيعية يتضمن عوامل من خارج العلوم الطبيعة مرتبطة بالإطار الحضاري العام، وبما ان القوانين الطبيعية تتعرض لإعادة التفسير والتصحيح عبر التاريخ، فانه يمكن القول ان التكوين الفكري العام للباحث قد يؤثر في تحديد اختياراته النظرية في تخصصه. ويظهر هذا التأثير في صور عديدة مثل: صرف النظر عن نظرية معينة واختيار نظرية أخرى لأسباب دينية أو سياسية أو أخلاقية أو شخصية أو ان يختار نظرية لسبب درجة تعقيدها أو بساطتها... وهكذا.

واوجه القصور التي تعتور العملية العلمية في العلوم الطبيعية لا يتوقف عند هذا الحد، بل ان المؤسسة العلمية ومستواها ومدى استقلالها وفلسفتها تؤثر في الاختيارات، وهذا يظهر في توجيه الجهود إلى فروع في العلوم الطبيعة دون فروع أخرى لأسباب أيديولوجية (قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة) أو لأسباب اقتصادية بحتة أو لأسباب تمويلية (من جانب الباحث أو المؤسسة البحثية). ونظراً لأهمية هذه المسألة، وعلى سبيل المثال، فان هناك في الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب يسمى " مكتب النزاهة العلمية " ويدرس هذا المكتب حوالي مائة بحث سنوياً يشك في احتوائها على قدر معين من التحيز أو الكذب. وقد اعتاد هذا المكتب ان يجد حوالي ثلث هذه البحوث أما مزيفة أو تنطوي على قدر من التزوير كما ان غالبية هذه البحوث هي بحوث طبية وصيدلانية وان الأسباب الكامنة وراء هذه التحيزات متعددة، منها ما هو شخصي يتمثل في البحث عن مجد أو مركز أو ترقية أو مال، ومنها ما يحدث بدوافع من مؤسسات تسعى للربح تقوم بتمويل هذه الممارسات.[٣٥]

إذن العلوم الطبيعية ليست منزهة بشكل تام عن المؤثرات الخارجية بل ان المؤثرات تعتور الجانب النظري والتجريبي وكل منها يؤثر في الأخر. وهذه التأثيرات قد تكون بغير قصد نتيجة لمستوى المعرفة المتاح في إطار حضاري وثقافي معين، وقد تكون تحيزات أيديولوجية مقصودة تدفع إلى تفضيل نظريات على أخرى وتؤدي إلى انتقائية في اختيار الموضوع وجمع البيانات واختيار النماذج والعينات وتفسير النتائج لتكون صالحة لاستخدامات محددة سلفاً. ولا خلاف على ان هناك علاقة بين ظهور الأفكار وانتشارها والتطورات التي تطرأ عليها ونموها وذبولها وبين المصالح الاجتماعية وغير الاجتماعية.[٣٦]

ورغم ان التحيز المقصود في الأبحاث في مجال العلوم الطبيعية اشد خطراً، لأنه يشبه كذبة المعروف بالصدق والأمانة، ولذلك تنطلي على الكثيرين، إلا انه لا مجال لمقارنته بما نجده في العلوم الاجتماعية والإنسانية. لان التحيزات في العلوم الطبيعية سواء كانت بوعي أو بدون وعي فان معظمها لا يصمد كثيراً وينحسر أثرها عند اكتشافها ولذلك فان كثير من أخطاء العلوم الطبيعية يتم تصحيحها فالعلم يتقدم ويصحح الماضي. وهنا يجدر التنبيه إلى ان ما يحتج به البعض من ان

تصحيح استخدام نتائج العلوم الطبيعية أو عدم تصحيحه ليس من صميم العملية العلمية فهو خارجها، ان هذه النقطة تثير خلافات جذرية عند بحث موضوع التحيز وأغراض العملية العلمية ومجالها.

العلوم الإنسانية والأيديولوجيا:

ما هي العلوم الإنسانية؟ يقصد بالعلوم الإنسانية مجموعة العلوم التي تبحث في الظواهر الإنسانية بهدف الكشف عن القوانين المتعلقة بهذه الظواهر. ويقسم بياجي هذه المجموعة إلى: علوم الاجتماع، الأنثروبولوجيا الثقافية، اللسانيات، الاقتصاد السياسي، القياس الاقتصادي، الديمغرافيا، السبرنطيقا، المنطق الرمزي، الابستمولوجيا العلمية، تاريخ العلوم (حين يكون تحليلاً تاريخياً نقدياً مع البحث عن تفسير للتعاقب التاريخي). ولكن إذا صح اعتبار علم الاقتصاد السياسي علماً إنسانيا مستقلاً بذاته، فإنه لا يصح اعتبار القياس الاقتصادي كذلك، لان طابعه المعرفة التطبيقية اكثر منه في المعرفة النظرية الأساسية.[٣٧]

أما فوكو فله تقسيم مختلف إذ انه يخرج علوم الاقتصاد واللسانيات والحياة من العلوم الإنسانية لأنه يرى ان موضوعات علم الاقتصاد والحياة واللغة ليس الإنسان. فمجال دراسة الإنسان بيولوجياً هو علم الحياة، أما القوانين الاقتصادية واللغوية فهي تفرض نفسها عليه كضرورات لا يستطيع ولوجها مباشرة ولا يمكن له اتخاذ قرار بشأنها كما هو الحال بالنسبة للقوانين الفيزيائية. ولكن إذا كان إخراج علم الحياة من العلوم الإنسانية مقبولاً فانه من غير المقبول إخراج اللسانيات والاقتصاد من هذه العلوم والنظر إليها على أنها مجرد نماذج تأتي العلوم الإنسانية على شاكلتها.[٣٨]

ويدخل البعض علم الإدارة العامة ضمن العلوم الإنسانية. وتختلف العلوم الإنسانية عما يعرف بالإنسانيات التي تضم الأدب والفن والفلسفة.[٣٩]

هل هي علوم حقا:

التشكيك أو إنكار صفة العلمية على العلوم الاجتماعية والإنسانية أمر شائع من قبل المشتغلين بهذه العلوم اكثر من غيرهم. فكثيرا ما يواجه المرء أسئلة مثل: هل " علم الاقتصاد " علما؟ وبأي معنى؟ أو هل " علم السياسة " علما؟ أو هل " علم الاجتماع " علماً؟... وهكذا. ان طرح مثل هذه الأسئلة يقتضي ان يكون هناك اتفاق عام على معنى محدداً للعلم. ولكن كما رأينا في صفحات سابقة ان لمفهوم " العلم " وجوه كثيرة يصعب الاتفاق عليها. ولذا فانه عند طرح السؤال لابد ان يكون في ذهن السائل معنى محدداً للمقصود بـ " العلم ". والغالب ان المقصود هو التطابق التام مع العلوم الطبيعية من حيث القدرة على الوصول إلى قوانين دقيقة قابلة للتعميم ينظر إليها البعض - خطأ - على أنها حقائق سرمدية، في حين إنها تعتبر بينات تجريبية، قد يطرأ عليها تصحيح أو حتى دحض كامل في زمن لاحق.

إذن أحد مصادر التشكيك في علمية العلوم الاجتماعية والإنسانية هو الانطلاق من ان المنهج في هذه العلوم لابد ان يقاس بنفس معايير منهج العلوم الطبيعية باعتبارها مقاييس ثابتة ونهائية للفكر العلمي عامة مهما كان الموضوع العلمي. ولذلك فان العلوم الاجتماعية والإنسانية عندما تقاس بهذه المعايير، خصوصاً التركيز على الجانب التجريبي كمعيار وحيد لصدق العمل العلمي فإنها لاشك سوف تكون عرضة للتشكيك.

ولكن يلاحظ ان كثيراً من المشككين في علمية العلوم الإنسانية والاجتماعية يغفلون التقدم الكبير الذي أحرزته هذه العلوم في الوسائل والطرق والأدوات المنهجية المتعددة مقارنة بالنظر إليها عند بداية نشأتها في القرن التاسع عشر.

ومن أهم منطلقات التشكيك أو إنكار صفة العلمية عن العلوم الإنسانية بصفة عامة مسألتا الحياد والدقة أو الضبط. ويندرج تحت مسألة الحيدة التأثير الذاتي للباحث على النتائج واستحالة التجرد التام والتعامل مع الموضوعات الاجتماعية والإنسانية وكأنها أشياء. أما ما يتعلق بمسألة الدقة فيندرج تحتها كل ما يعتور عملية البحث في العلوم الإنسانية من صعوبات وتعقيدات تتعلق بطبيعة سلوك الأفراد والجماعات من حيث قدرتها على التكيف والتغير والتطور والمقاومة والمناورة والخداع والتمرد والتوقع الناجم عن امتلاك الإنسان للوعي، مما يجعل صحة أي نتيجة يتم الحصول عليها من دراسة فرد أو جماعة مسألة نسبية في مستوى الدقة من ناحية، وفي المكان والزمان من ناحية ثانية.

ومع ذلك فان معظم التشكيك في علمية العلوم الإنسانية ينصب على جانب الحيدة العلمية والموضوعية بمفهومها الشائع في منهجية العلوم الطبيعة، خصوصاً تأثير الأيديولوجيا والأحكام القيمية وتشابكها مع العلوم الاجتماعية ومعظم العلوم الإنسانية، باعتبار ان سير البحث يتأثر بثقافة الباحث وقناعاته وعاداته ومعتقداته وقيمة وميوله وتاريخه بقصد وبدون قصد. كما ان هذه المؤثرات لا تتميز بالثبات التام فقد يتغير بعضها من فترة لأخرى ومن موضوع لأخر.

ومما يقوي الشك لدى المتشككين، ان البحث في هذه العلوم قد ينطلق منذ البداية انطلاقة تنطوي على تحيز بدءاً من اختيار موضوع الدراسة واختيار العينة

وتصميم الاستمارة وبالتالي نتائج الدراسة وتفسيرها ، يضاف إلى ذلك ان الاعتماد قد يكون على إحصائيات وبيانات ومعلومات منتقاة أو تصدرها مؤسسات حكومية أو غير حكومية تفتقر إلى الدقة أو الأمانة لأسباب مختلفة. كما ان دور الممولين للبحوث من شركات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية تقوم بدور هام في تحديد الموضوع وتوجيه سير الدراسة والبحث عن نتائج معينة. وليس من المستغرب ان يتحدث الأكاديميون بشكل جدي عن الموضوعات الجذابة لرجال الأعمال والشركات والممولين للبحوث ومقدار التمويل وأهداف الممول... الخ.[٤٠]

وهذا يقودنا إلى ما يعتقد انه أحد أسباب أزمة العلوم الاجتماعية خصوصا ما يتعلق بالتمسك الشديد بتطبيق أساليب وأدوات وطرق البحث السائدة في العلوم الطبيعية لتسهيل إطلاق صفة العلم عليها حتى ان البعض يزدري المعرفة التي لا تخضع للقياس ويعتبرها هزيلة وغير مقنعة وان الدارسين في العلوم الاجتماعية يجب ان يكونوا متمكنين في علم الرياضيات لكي لا يطردوا من الميدان العلمي.[٤١]

ويرى البعض ان الصعوبات التي تواجه العلوم الإنسانية تنبع من ان الضغوط للوصول إلى نتائج مرغوبة ترافق العملية العلمية من أولها (الرؤية المسبقة) حسب شوميتر (Preanalytic Vision) إلى أخرها بأنه في بعض الأحيان يود الباحث لو يستطيع الاعتقاد بان بعض الأفعال تؤدي إلى المرغوب من النتائج.[٤٢] وليس غريبا ان يبدأ الباحث بحثه فإذا تبين له انه لن يحصل على النتائج المرغوبة ان يتركه نهائيا أو ان يجري تغييرات جوهرية عليه ليصل إلى النتيجة المحددة سلفا.

وكثيراً ما يصادف المرء أراء تعميمية حول هذه المسألة مثل رأي كارل مانهايم الذي يعتبر العلوم الاجتماعية عامة جزء من الأيديولوجيا ولا تعبر عن الحقيقة بل أنها تنحاز إلى طبقة أو فئة، أو ما يراه ماركس من ان مرتع التشويه الأيديولوجي هو العلوم الاجتماعية أو ما يراه استايتجهاوس من "ان الموضوعية في العلم الاجتماعي كذبة كبير".(٤٣)

هذا بالإضافة إلى مواقف ترى استحالة الموضوعية في العلوم الاجتماعية كما نجده لدى الاقتصادي المعروف جونار ميردال (Gunnar Myrdal) وسيتم التطرق إلى آرائه لاحقاً.

أما شتراوس فيقرر دون مواربة انه لا وجود لعلوم دقيقة وطبيعية من جهة وعلوم اجتماعية وإنسانية من جهة أخرى. بل ان هناك طرحان أحدهما يمتاز بالذهنية العلمية (العلوم الطبيعية) ويحاول الأخر (العلوم الاجتماعية والإنسانية) استعارة أساليب وتقنيات الأول، ولكنه يقع منها موقع الزبون المستهلك فقط وانه لا توجد علاقات تداخليه بينهما، ولذلك يصر شتراوس على ان العلوم الطبيعية علوماً بينما العلوم الاجتماعية والإنسانية ليست علوماً. ويعلل شتراوس حكمه هذا بالحجة الشهيرة التي تقول ان الإنسان لا يستطيع ان يتجرد عن الاهتمام بذاته عند التعامل مع الموضوعات الاجتماعية. كما انه (شتراوس) يرى ان هذه العلوم لا تزال في مرحلة ما قبل تاريخها وان افضل شيء لمساعدتها هو إلا نطلب منها شيئاً. وينطلق شتراوس في أحكامه الصارمة هذه من منطلق ان وظيفة العلم لا تقوم على التوقع بقدر ما تقوم على التفسير، مع ان التفسير ذاته ينطوي على قدر من التوقع، إلا ان واقع العلوم الاجتماعية والإنسانية – في رأي شتراوس – يظهر اكتفاءها بالتفاسير المشوشة والتقريبية التي تكاد تفتقر دائماً لمعيار

الدقة الصارمة لدرجة ان القول بان الخطأ أمر مألوف ومعهود لدى هذه العلوم لا يعتبر شططاً ولا تجنياً. وبالإضافة إلى ذلك فان هذه العلوم لم تحسم أمرها باتجاه التفسير فقط أو التوقع فقط ولم تبتكر لها وضعاً منهجياً أصيلا يحدد مهمتها الخاصة. ويقترح (شتراوس) القيام بنوع من التصنيف والترتيب لهذا الكم الكبير من مناحي المعرفة الذي يدرج تحت اسم هذه العلوم لتحديد ما يستحق منها ان يوصف "بالعلم" مع ذكر أسباب استحقاقه لهذا الوصف.(٤٤)

ان نفي العلمية عن هذه العلوم لا يقبل الجدل بالنسبة لشتراوس ولكن أراءه لا تخلو من التشويش فهو مرة يشكك في فائدة هذه العلوم وفي موقع أخر يقر بفوائدها، كما انه يطالب بتصنيفها لتحديد ما يتصف بالعلمية منها في الوقت الذي ينفي صفة العلمية عنها، بالإضافة إلى انه ينفي أي علاقة تداخليه بينها وبين العلوم الطبيعية وأخيرا هو ينفي العلمية عنها ولكنه يسميها بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويلاحظ ان الذين ينفون صفة العلم عن العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يقولون ما هي بالضبط. يقولون بأنها ليست علوماً ولكنهم لا يقولون ما هي إذن. أن نفي صفة العلم عن هذه العلوم يأتي في السياق وكأن للعلم تعريفاً دقيقاً جامعاً مانعاً متفق عليه، وكأن الأسلوب العلمي أو المنهج العلمي أمر محدد بدقه ووضوح ومتفق عليه ومعروف للجميع بحيث يعتبر ذكره نوعاً من الحشو الممل أو من قبل تحصيل الحاصل.

وقد رأينا في صفحات سابقة مدى نفور وتمرد مفهوم " العلم " والأسلوب العلمي على التعريف الحصري الذي ينال إجماع المشتغلين بشتى فروع العلم. فقد

يكتفي البعض بافتراض ان المقصود هو ان العلوم الطبيعية يمكن تسميتها بالعلوم القانونية وان العلوم الإنسانية يمكن تسميتها بالعلوم المعيارية. وعلى أية حال فهناك أصوات كثيرة ترى ان هذه العلوم (الاجتماعية والإنسانية) تعتبر علوماً وان إنكار علميتها لا يصمد للجدل الموضوعي.

هناك مثلاً من يرى انه يستحيل وجود فكرة متحررة نهائياً من القيم، حتى تلك التي قد تمت صياغتها بمشاهدة مباشرة، فلا يوجد فرق جوهري بين العلوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية في هذا الصدد. وهذا لا يعني مطلقاً ان المعرفة الموضوعية مستحيلة، ولا يعني كون جميع الأفكار العلمية محملة أو مشوبة بالقيم أنها غير صحيحة، كما ان هذا لا يعني ان جميع الأفكار متساوية من حيث جودتها. ولكن هناك طريقتين أساسيتين لفحص الحقيقة الموضوعية لأي نظرية بصرف النظر عن عناصرها الذاتية[٤٥]:

١ - القابلية للنقد، بمعنى ان تكون النظرية بطبيعتها مفتوحة للنقد، لأنه من المستبعد تطابق ذاتية جميع النقاد مع ذاتية صاحب النظرية، وكذلك فان مجريات الأمور والحوادث لا تجامل أحداً.

٢ - توقعات النظرية ومدى انسجامها حتماً مع جميع الاحتمالات الممكن حدوثها. والنظرية التي تعوق استخدام هاتين الطريقتين لتقويم موضوعيتها، فأنها رغم أنها ربما تكون صحيحة، فانه ليس هناك طريقة موضوعية لبناء حقيقتها. ولا فرق في هذا بين علوم طبيعية وعلوم اجتماعية، وعلم الاقتصاد تحديداً هو علم معياري إرشادي تفسيري (Prescriptive Science). وهذا لا يعني ان النظريات الاقتصادية بطبيعتها مسائل رأي فقط، ولا يعني تفوق نظام فكري يوصف بالعلمية على آخر لا يوصف بالعلمية، فليس الاقتصاد أقل علمية من الفيزياء.

ويرى البعض ان العلوم الاجتماعية هي طريقة أو أسلوب وضعي في الأساس وليس من وظيفته التدخل في العملية الاجتماعية التغييرية. وهم يرون انه بهذا المعنى يمكن ان يكون علماً كما يمكن ان يكون موضوعياً بسبب طبيعته المحددة (تفحص الظواهر) والمحايدة (الوصفية) ولكن وجهة النظر هذه تواجه اعتراضات كثيرة تتعلق بتحديد وظيفة هذه العلوم من جهة ومن جهة أخرى جانب الموضوعية.(٤٦)

ولما كان التحقق التجريبي ليس هو المعيار الوحيد لصدق الغرض العلمي فإنه لا يوجد سبيل لدحض كثير من التصورات النظرية والنظريات (على الأقل في الوقت الحاضر) أو حتى إخضاعها للتجربة الدقيقة للإحاطة بالظاهرة إحاطة يقينية. كما ان القوانين العلمية بمعناها القديم تراجعت أمام القوانين الاجتماعية التي استبدلت مفهوم السبب بمفهوم المتغير المستقل، ومفهوم النتيجة بمفهوم التابع، ومفهوم الرابطة بمفهوم الارتباط الإحصائي. وبناء على فهمنا لطبيعة الثبات لظواهر الكون نقول بان الظواهر الاجتماعية ظواهر ثابتة ومتكررة، وبالتالي يمكن التنبؤ بها كباقي الظواهر الكونية. ووجود المجتمع هو دليل على توفر هذه الصفة في السلوك الإنساني الاجتماعي. ومن الممكن اتباع المنهج العلمي المعاصر للتغلب على تعقيدات الظاهرة الاجتماعية ودراستها وتطوير قوانين علمية تحكم تلك الظواهر. وان التوصل إلى تلك القوانين العلمية الدقيقة يمكننا من التنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية على نحو ما يفعل العلماء في باقي مجالات المعرفة الإنسانية.(٤٧)

وكما هو معروف يرى ماركس في علم الاقتصاد الكلاسيكي جوانب علمية خصوصاً بعض ما قدمه سميث وريكاردو كما انه والماركسيين يرون ان نظرية المادية التاريخية ونظرية القيمة ونظرية فائض القيمة إنها علماً وان الأيديولوجيا البرولتيارية علماً. وهناك من يرى ان العلوم الاجتماعية في المرحلة الراهنة مدارس واتجاهات وأن هذا وضعها في هذه المرحلة التاريخية فقط وليس وضعاً أبدياً، كما انه لا يعني ان هذا يعبر عن طبيعتها، أو أنها نوع من أنواع المعرفة خارج نطاق العلم، شأنها في ذلك شأن العلوم الطبيعية في مرحلة تاريخية سابقة عند نشأتها وشأن العلوم الطبيعية التي ظهرت وما تزال تظهر في عصرنا الحاضر. كما ان إطلاق الوصف بالعلمية أو عدمها دون تفصيل هو تعميم مخل، فهل المقصود أن الحقائق التاريخية من التجربة والمشاهدة الخاضعة لمنهج متفق عليه يضمن الموضوعية والدقة في جمع الحقائق والقوانين المستنبطة منها، أم ان المقصود يشمل البناء النظري، وما إذا كان هذا البناء النظري يعبر عن الحقيقة أم انه مجرد بناء عقلي.(٤٨)

ويحدد على مختار نوعين من المؤثرات التي تدخل في أطر بناء العلم الطبيعي والاجتماعي على السواء، والاختلاف يكون في الدرجة فقط. أحدها هو المحددات الحضارية والثقافية التي تعبر عن مستوى وعي العصر وما وصلت إليه المعرفة الإنسانية في مرحلة معينة، والثاني هو المؤثرات التي تعبر عن تحيزات حضارية أو ثقافية اجتماعية.(٤٩)

ولاشك ان أحد أهم أسباب نفي صفة العلمية عن العلوم الاجتماعية هو عدم تطبيقها المنهج العلمي المعروف في العلوم الطبيعية ولكن باول فيرابند في "الفوضوية المنهجية" لا يقيم وزناً لدعاوى جميع العقلانيين، حيث يعتقد بان

"جميع مناهج العلم تفشل... وان من العبث ان نأمل في اختزال العلم إلى بعض القواعد المنهجية البسيطة نظرا لتعقد تاريخه. ومن ثم فالعلم يزداد ثراء، باستخدام طرق غير علمية ... وان العلم ليس بالضرورة أرقى من أشكال المعرفة الأخرى".[٥٠]

وإذا قبلنا معيار كارل بوبر الذي يقضي بان علمية النظريات متوقف على قابليتها للدحض أو التفنيد أو الاختبار وليس قابليتها للإثبات، فان العلوم الاجتماعية ورغم كثرة النظريات التي لا تحقق هذا الشرط إلا ان هناك الكثير منها الذي يمكن دحضه وبذلك لا يصح نفي العلمية عن هذه العلوم. وينظر بوبر إلى العلوم الاجتماعية من زاوية مختلفة حيث يرى ان هناك أسبابا قوية تجعله يعتقد ان المواقف الاجتماعية اقل تعقيدا من المواقف الفيزيقية وذلك لوجود العنصر العقلي، لان الناس يعملون بما يتفق والعقل - في كثير أو قليل - وهذا يسهل تركيب نماذج بسيطة نسبيا يمكن استخدامها بوصفها صورا تقريبية للواقع. ويرى بوبر ان هذا هو أهم الفروق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية وليس ما يظنه البعض من ان الفارق يتجسد في صعوبة إجراء التجارب وتطبيق المناهج الكمية فهو يرى ان الفروق هذه هي من حيث الدرجة فقط لا من حيث النوع. وقد سمى منهجه المقترح بمنهج التركيب المنطقي أو العقلي، أو المنهج الصفري (Zero Method)[٥١]

الأيديولوجيا وعلم الاقتصاد:

تعتبر مسألة الأيديولوجيا وتأثيرها في الفكر الاقتصادي أكثر القضايا إثارة للجدل في مواجهة علم الاقتصاد. وقد برزت هذه القضية بقوة بعدما تبلور علم الاقتصاد كعلم مستقل ممثلا في فكر مدرسة الطبيعيين الفرنسية الذي تبناه وطوره

رواد المدرسة الكلاسيكية(أدم سميث، ريكاردو... وغيرهم) ويتشعب الجدل حول الجذور والمحتوى الأيديولوجي في علم الاقتصاد، سواء في الفكر الاقتصادي بالمفهوم الشامل أو في التحليل الاقتصادي تحديدا.

ولا تقتصر مشكلة الأيديولوجيا على الاقتصاد فقط فهي تواجه جميع العلوم الاجتماعية، بل أن البعض يرى أن جميع العلوم عامة لا تملك حصانة تامة ضد التأثير الأيديولوجي. ولذلك فهي تعتبر موضوعا مركزيا في فلسفة العلم وفي علم اجتماع المعرفة.

ولا تثير الأيديولوجيا قلقا كبيرا لدي المشتغلين بالعلوم الطبيعية نظرا لما تتمتع به هذه العلوم من درجة الدقة في النتائج الرقمية المحددة، وسهولة اكتشاف التحيز وتصحيحه. وربما كان هذا أحد الأسباب التي تجعل الاقتصاديين أكثر المشتغلين بالعلوم الاجتماعية إنكارا وتجاهلا لمشكلة الأيديولوجيا، إذ أن كثيرا منهم ينظر - بعضهم قد يتبجح - إلى علم الاقتصاد على أنه أكثر دقة وضبطا لأنه يستخدم الأساليب الكمية أكثر من أي علم اجتماعي آخر.

ويتسع الخلاف بين الاقتصاديين على مسألة الأيديولوجيا من النقيض إلى النقيض فمنهم من ينكر أي تأثير لها على علم الاقتصاد ومنهم من يقول بأن النظرية الاقتصادية تنوء بأوزار أيديولوجية لا سبيل إلى الخلاص منها. "البعض ينكر أن النظرية الاقتصادية مختلطة بالأيديولوجيا أو أنها على الأقل موجهة بقوة أيديولوجية، والبعض يرى أن النظرية الاقتصادية تحمل أوزارا قيمية و أيديولوجية، آخرون يعتقدون أن الاقتصاديين يجب أن يتنبهوا من الوقوع في شرك الأيديولوجيا ولكن في نفس الوقت يجب ألا يصبح أكثر همهم تجنب الوقوع فيها.

وهناك آخرون مهتمون (البعض مسكون) بإيجاد قاعدة أيديولوجية مناسبة للنظرية الاقتصادية"[٥٢]. ويتداخل مع هذه المواقف طيف واسع من الآراء والاجتهادات والتخريجات لهذا الموضوع الشائك المتمثل بمعضلة التداخل بين الأيديولوجيا وعلم الاقتصاد.

ويمكن النظر إجمالا على أن المشكلة تتمثل في وجود القيم في النظرية الاقتصادية، وثنائية الفكر الاقتصادي الإيجابي والفكر الاقتصادي المعياري، والخلاف على خلو الفكر الاقتصادي الإيجابي من الأيديولوجيا، والفرق بين الفكر الاقتصادي، والتحليل الاقتصادي، والاقتصاد السياسي.

ورغم التعقيد البالغ لموضوع الأيديولوجيا في علم الاقتصاد والذي يري الكثيرون أنه ربما يستحيل حله حلا جذريا تاما فان كثيرا من موضوعاته الرئيسية واضحة بدرجة تحظى باتفاق واسع من قبل المهتمين بهذه القضية. ويلخص Warren Samuels هذه الموضوعات ببعض التساؤلات الشهيرة.

هل "علم" الاقتصاد خال من الأيديولوجيا؟ هل هذا ممكن؟ هل يجب أن يتخلص "علم" الاقتصاد من الأيديولوجيا على افتراض أن هذا ممكن؟ هل علم الاقتصاد خال من الأيديولوجيا من حيث المبدأ؟ أو أنه ليس من الضروري أو ربما ليس من المحتمل في الحقيقة؟ هل علم الاقتصاد خال من الأيديولوجيا في الحقيقة؟ هل علم الاقتصاد يمكن أن يكون خال من الأيديولوجيا في الحقيقة؟ في الحقيقة لاشيء يحول دون افتراض أن علم الاقتصاد يمكن أن يتحرر من الأيديولوجيا ولكن واقع علم الاقتصاد يظهر بشكل جلي تفشي الأيديولوجيا في جزء كبير من النظرية الاقتصادية، وهناك اتفاق على نطاق واسع على الاعتراف

بذلك بين الاقتصاديين. إلا أن الخلاف يدور حول المسائل المتعلقة بجذور الأيديولوجيا وخصائصها واتجاهاتها في علم الاقتصاد.[٥٣]

وتتركز الجهود على التقدم في تحديد وعزل العناصر الأيديولوجية من النظرية الاقتصادية وكذلك التمييز بين النظرية الاقتصادية (مفاهيمها وأدواتها) من جهة، وبين الاقتصاديين الذين يستخدمونها من جهة أخرى، إذ ان النظرية قد تكون محايدة أيديولوجيا ولكنها تستخدم في خدمة أيديولوجية معينة ضد أيديولوجيات أخرى منافسة، ومن أشهر الأمثلة التي تساق عادة على ذلك نظرية المنفعة الحدية في الدفاع عن الرأسمالية. ولا يتوقف الاختلاف على تحديد العنصر الأيديولوجي في النظرية فقط ولكنه يمتد أيضا إلى الاختلاف على المعيار الذي يحدد محتوى ومجال العنصر الأيديولوجي. ويبدو هذا واضحا في الخلاف على ما هو الجزء من علم الاقتصاد الخالي من الأيديولوجيا وعلى كيفية التعامل مع العنصر الأيديولوجي في النظرية الاقتصادية.

ان أول من أشهر قضية تأثير الأيديولوجيا في علم الاقتصاد هو كارل ماركس، فقد أسبغ على الأيديولوجيا معنى ازدرائيا ذميما وانطلق يهاجم علم الاقتصاد السائد في عصره وهو اقتصاد المدرسة الكلاسيكية. وقد كان ذلك قبل نصف قرن من شيوع استخدام مفهوم الأيديولوجيا في العلوم الاجتماعية. وخلاصة هجوم ماركس على الاقتصاد الكلاسيكي هو أنه يقول بأن هذا ليس علما وإنما هو أيديولوجيا الطبقة المسيطرة.

فماركس يرى أن الأفكار هي نتاج لطبيعة العلاقات المادية السائدة في المجتمع في حقبة زمنية معينة، وان هذه الأفكار تشكل في مجموعها الأيديولوجيا

السائدة، وان الأفكار الاقتصادية في المجتمع تعكس مصالح الطبقة المهيمنة في تلك المرحلة التاريخية. وهذا يعني أن الفكر الاقتصادي يمثل أيديولوجيا في أي مجتمع طبقي وان هذه الأيديولوجية لا يمكن التخلص منها إلا بالتخلص من النظام الطبقي نفسه. أي قيام مجتمع البروليتاريا الذي تذوب فيه جميع الطبقات وهنا فقط تزول الأيديولوجيات ويسود العلم.

ولكن الهجوم الماركسي - خلافا للاعتقاد الشائع - على علم الاقتصاد السائد في عصره لم يكن بغرض إلغاء علم الاقتصاد أو تسفيه جميع النتاج الفكري الاقتصادي للطبيعيين والكلاسيك ولكنه يرمي إلى كشف الأساس الأيديولوجي الذي حرف مسيرة التطور العلمي الاقتصادي لدى الطبيعيين ومن جاء بعدهم. فماركس لا ينكر أن بعض تحليلات الطبيعيين وآدم سميث وريكاردو أنها تحتوي على علم حقيقي، ولكنه يرى أن الطبقة الرأسمالية قد حالت دون تطور الجانب العلمي في الاقتصاد.(٥٤)

ويشكل الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالنسبة لماركس صورة من صور التشويه الأيديولوجي الذي يعتبر أن الرأسمالية هي النظام الاقتصادي الأمثل الذي يصلح لجميع المجتمعات وكل الأزمنة، وهذا ما يرفضه ماركس رفضا قاطعا انطلاقا من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو نظام عابر كغيره من الأنظمة الاقتصادية المتعددة التي مرت بها المجتمعات البشرية. ولذا فان ماركس ينفي الصفة الاطلاقية التي يدعيها مفكروا الاقتصاد الرأسمالي على هذا النظام. أي أن ماركس يرفض مقولة أن النظام الرأسمالي هو النظام الطبيعي الصالح لكل زمان ولكل مكان.

والجدير بالذكر ان مقولة النظام الاقتصادي الطبيعي هذه قد ظلت تزدهر حينا وتخبو حينا آخر منذ أيام الطبيعيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا حيث أن مضمون المقولة يشكل جزءا أساسيا من فكرة فوكوياما عن نهاية التاريخ باعتبار ان النظام الرأسمالي هو النظام الطبيعي الصالح لكل زمان ولكل مكان.

وقد استمر الجدل حول علاقة علم الاقتصاد بالأيديولوجيا من بعد ماركس ولكن الغالب على الجدل ليس حول وجود الأيديولوجيا أو عدم وجودها في النظرية الاقتصادية من حيث المبدأ، ولكن الجدل يتركز على مدى تأثيرها في تشويه علم الاقتصاد وتزييفه، وعلى إمكانية التخلص منها جزئيا أو كليا، وعلى كيفية التخلص منها وتجنب آثارها.

وكان شومبتير من أوائل من فصل بشكل دقيق في بحث مسألة الأيديولوجيا في علم الاقتصاد، بحيث أصبحت آراؤه تتردد في ثنايا معظم الدراسات اللاحقة المتعلقة بأثر الأيديولوجيات في الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي، هذا على الرغم من أن الاقتصادي السويدي المعروف (Gunnar Myrdal) كان قد نشر كتابه "العناصر السياسية في تطور النظرية الاقتصادية" عام ١٩٢٩ ولكنه لم يترجم إلى الإنجليزية إلا عام ١٩٥٣ بينما كان شومبيتر يطرح أفكاره في أمريكا حول طبيعة العلوم الاجتماعية ومشاكل التحليل الاقتصادي منذ عام ١٩٣٩. كما أن شومبيتر جمع أفكاره في هذا الموضوع لتكون جزءا مهما من منهجه في كتابه الضخم "تاريخ التحليل الاقتصادي". وهو ما جعل شومبيتر يبدو أول وأهم من حلل موضوع الأيديولوجيا في الفكر الاقتصادي. فلا تخلو مناقشة لهذا الموضوع دون أن تكون بعض آراء شومبيتر حاضرة. وقد يكون أحد الأسباب

هـو وسـطية شومبيـتر حيـث أنـه لا يسـتبعد ظـهور علـم اقتصـاد نقـي مـن الأيديولوجيا ، بينما (Myrdal) يسخر مـن الذيـن يحـاولون الوصـول إلى علـم اجتماعي نقي من التأثيرات القيمية.

ورغم إعجاب شومبتير بكثير من أفكار ماركس وإقراره بوجـود الأيديولوجيا في النظريـة الاقتصاديـة ، إلا أنـه انتقـد موقـف مـاركس في طرحـه لقضيـة الأيديولوجيا. فقال أن ماركس في هذه يرى القشة في عيون الآخريـن ولا يـرى الخشبة في عينة ، فـهو يـرى الأيديولوجيـا في كـل الطبقـات ولا يراهـا في طبقـة البروليتاريا " لقد كـان مـاركس أعمى عـن العنـاصر الأيديولوجية الـتي وردت في طرحه ... لا نسـتطيع أن نقـول في كـل مكـان آخـر إنـها الأيديولوجيـا ونحـن فقـط نقف على صخرة الحقيقة المطلقة ".(٥٥)

ان إثارة قضية الأيديولوجيا في علم الاقتصاد تعني التساؤل حول علميـة علـم الاقتصاد وبالتالي صدقيته ونفعه ومدى الضرر الذي يلحقـه التحيز الأيديولوجي مـن جـانب النظريـة الاقتصاديـة أو مـن جـانب الاقتصـاديين أنفسـهم في نتـائج وتوصيات الدراسات الاقتصادية ، وبالتالي السياسات الاقتصادية التي تطبق على ارض الواقع.

وعندمـا يثار السؤال التقليـدي عنـد طـرح مسـألة الأيديولوجيـا في النظريـة الاقتصادية ، هـل الاقتصـاد علـم؟ وبـأي معنـى؟ فـان المقصـود في الغـالب هـو النظرية الاقتصاديـة الرأسـمالية السـائدة الـذي تمثله النظريـة الكلاسيكية الجديـدة (Neoclassical Economic Theory) كتيار عام سائد منذ ما يزيد علـى قـرن مـن الزمان.

ويشير التساؤل عن علمية علم الاقتصاد إلى مدى خلوه من الأيديولوجيا والقيم وأشكال التحيزات الأخرى، ويمكن تقسيم أهم الاتجاهات التي تناقش موضوع الأيديولوجيا في علم الاقتصاد إلى ثلاث اتجاهات:

أ - اتجاه يقر بوجود الأيديولوجيا في علم الاقتصاد ويعتقد بإمكانية تنقيحه وتخليصه من كثير من العناصر الأيديولوجية وبالتالي فان الاقتصاد علم - بمعنى من المعاني - نافع يؤدي وظيفة ضرورية لا غنى عنها.

ب - اتجاه يجزم بوجود الأيديولوجيا في الاقتصاد ويرى استحالة التخلص منها ووجوب إبرازها والإقرار بوجودها لتخفيف أثرها.

ج - اتجاه ثالث يقول بأن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية هي أيديولوجيا ويجب الاعتراف بذلك وأنها تقدم وظيفة أيديولوجية وليست علما.

أ - الاتجاه الأول:

وهو الذي يقر بتداخل الأيديولوجيا مع النظرية الاقتصادية ولكنه يرى أن التخلص من معظم العناصر الأيديولوجية أمر ممكن وان الاقتصاد علم يتقدم تقدما لا يمكن إنكاره وانه سوف يواصل تقدمه. ومن أهم رواد هذا الاتجاه شومبتير وبلوغ وآخرون. ونظرا لأهمية فكر شومبيتر في هذه المسألة فقد يكون من المفيد التطرق ولو بشكل مختصر لمجمل تصوراته لجذور ومحتوى ومدى تأثير الأيديولوجيا في العلوم الاجتماعية عامة والاقتصاد بصورة خاصة.

ينطلق شومبيتر في مناقشته لتأثير الأيديولوجيا من إيمانه بأن أهم عاملين اجتماعيين يؤثران في العلم هما الأيديولوجيا، والمدرسة (تيار

فكري معين مثلا). ويتكون البحث العلمي في نظره بصفة عامة من مرحلتين:

١ - الرؤية Preanalytic Vision أو Prescientific Vision

٢ - بناء النموذج التحليلي.

ويمثل موضوع: الرؤية (Vision) دورا مركزيا في فكر شومبيتر، فهي تؤثر على بناء النموذج من ناحية، ومن ناحية أخرى أكثر أهمية في مجال بحثنا هنا، هو أن الأيديولوجيا كعنصر علمي يدخل في مرحلة صياغة الرؤية Vision. وأن الرؤية لا يمكن فصلها عن العلم، فهي مكون أساسي من مكوناته، أما الأيديولوجيا فانه يمكن فصلها عن العلم من حيث المبدأ.(٥٦)

والأيديولوجيا ليست مجرد أكاذيب ولكنها تعبيرات صادقة عما يعتقده الشخص. ومع أنها يمكن أن تكون أوهاما إلا أنها قد تحتوي على حقائق يمكن إثباتها بدقة تامة. وبما أن الأيديولوجيا تعتبر رؤية تسبق التحليل أثناء العملية العلمية فإنها متطلب مسبق للبحث العلمي، ولذا فان الأيديولوجيا جديرة بالاختبار والفحص بالضوابط والإجراءات العلمية المختلفة.(٥٧)

ويعتبر شومبيتر أن الضوابط المصممة لعزل واستبعاد الأيديولوجيا ليست فاعلة دائما وأنها قد تستعصي على الضبط وتشكل خطرا على العلم. والسبب هو أن للأيديولوجيا دورا أساسيا في صياغة الرؤية المسبقة، وأن الرؤية تحتوي على صور الأشياء كما نراها، ولكن عندما يوجد حافز أو دافع لرؤية الأشياء بصورة معينة فانه يصعب تمييزها عن الصورة التي نرغب أن تكون عليه، وهذا لا يعني أنه لا يوجد حقائق وضوابط إجرائية في العلم خالية من الأيديولوجيا.(٥٨)

ولذا فان شومبيتر يعتقد بأن المجال العلمي الذي يمكن تحصينه من التحيز الأيديولوجي محدود، ويعلل ذلك بأنه كلما كانت نظرتنا للأشياء أساسية كلما ازدادت الصعوبة أمام الضوابط العلمية في المقارنة والتقييم، ومثاله الشهير هو نظرية القيمة. فهناك نظرية قيمة العمل Labour theory of value ؟ والنظرية الشخصية للقيمة Subjective theory of value (نظرية المنفعة لتحديد القيمة) فكل من النظريتين تنتقد الأخرى انطلاقا من ضوابطها الإجرائية الخاصة بها هي وانطلاقا من قدرتها على حل مشاكلها التي تختارها هي. ولذلك فإن هناك نظريتين للقيمة ولكل منهما رؤاها وأيديولوجيتها.(٥٩)

ومشكلة ظهور الأيديولوجيا مسألة شديدة التعقيد بالنسبة لشومبيتر فهي لا تظهر فقط في حالة الترابط المستمر بين الرؤية Vision والنظرية، ولكنها تظهر أيضا عندما لا يكون هناك تلازم دائم بينهما. فالجزء من الرؤية Vision الذي لا يدخل في تشكيل النموذج يبقى كحكم قيمي سياسي واعتقاد اجتماعي يستمر بشكل خفي في العلم كما لو كان علما. وقد سماه شومبيتر "انتصار الأيديولوجيا" أو تعقيم العلم (جعله عقيما) بواسطة الأيديولوجيا. ومن تعقيدات مسألة الأيديولوجيا إمكانية ولادة أيديولوجيا كانت قد ماتت لأن الأيديولوجيا قد تنبعث مرارا وتكرارا كلما حاول العلماء صياغة رؤيتهم.(٦٠)

وبسبب تركيز شومبيتر على تاريخ التحليل الاقتصادي فقط دون تاريخ الفكر الاقتصادي أو الاقتصاد السياسي فانه يؤكد على ضرورة عزل واستقلال التحليل الاقتصادي عن المسائل الميتافيزيقية والنفسية والسياسية والاجتماعية والتاريخية، لأن هذه المسائل يصعب حلها في حقل العلم، حيث ان هذا قد يعرض النقاء العلمي في علم الاقتصاد للخطر. وفي هذا السياق يؤكد على أن الفلسفات

(الأيديولوجيات) التي يعتنقها العلماء لا تؤثر في نتائج تحليلهم الاقتصادي. ورغم النقد الواسع لموقفه هذا فإنه يؤكد أن "لوك، هيوم، كيناي، وفوق كل هؤلاء ماركس لم يكونوا في الحقيقة متأثرين بالفلسفات التي يتمسكون بها أثناء قيامهم بالتحليل "[٦١]. وفي هذا الاتجاه أيضا ينتقد شومبيتر الذين يرفضون تحليل شمولر من منطلق أن منهجه تاريخي أخلاقي بحجة المطالبة بعلم خال من القيم، فهو يعتقد أن شمولر عند ذكره للأخلاق لم يكن يعني أخلاقه الشخصية، ولكن الأخلاق بالمعنى الموضوعي للحقائق التاريخية.

ويفرق شومبيتر بين الأحكام القيمية و الأيديولوجيا، فالحكم القيمي ليس أيديولوجية الكاتب ولكنه يكشف أيديولوجيته. ويرى أن الأيديولوجيا ليست هي الخطر الوحيد الذي يهدد التحليل الاقتصادي، بل يوجد خطرين آخرين يجب التنبه لهما لأنه يسهل الخلط بينهما وتداخلهما مع التحيز الأيديولوجي. أحد هذين الخطرين هو إمكانية العبث والتلاعب بالحقائق والتلاعب بضوابط الإجراءات البحثية من قبل ما سماه "بالداعية" أو المحامي (Special Pleader). و"الدعوة" أو المرافعة (Special Pleading) ليست مشابهة للتحليل الذي أفسدته الأيديولوجيا. والخطر الثاني هو الأحكام القيمية التي دأب الاقتصاديون أعطاءها للعمليات التي يشتغلون بها ويلاحظونها والتوصيات السياسية التي يصدرونها. هذه الأحكام القيمية الاقتصادية قد تكشف أيديولوجيتهم ولكنها ليست أيديولوجيتهم.[٦٢]

وهنا يتضح ان شومبيتر يصف التحيز بأنه أيديولوجي في حالة واحدة فقط وهي عندما يكون غير متعمد وغير مقصود، أما التحيزات الواعية فيعزوها إلى

الأحكام القيمية أو الدعاية أو حتى الكذب، وهذه كلها عند شومبيتر تعتبر أشياء مختلفة تماما عن الأيديولوجيا.

ورغم كل ما سبق فان شومبيتر يتنبأ بانتصار العلم على الأيديولوجيا بسبب الاتجاه إلى العقلانية. فالعقلانية - في نظره - تطرد الأيديولوجيا من العلم كما أنها تطرد الأيديولوجيا من المجتمع، وأن الوقت سوف يأتي حيث تتوحد التفضيلات الاجتماعية ويتم الوصول إليها بالطرق العلمية.(٦٣)

التحليل الاقتصادي الساكن علم دقيق:

وحول علمية علم الاقتصاد فان شومبيتر لا يشك في ذلك، خصوصا إذا عرفنا مجال تعريفاته للعلم التي مرت بنا عند تعريف العلم. بل أنه ينظر إلى التحليل الاقتصادي الساكن على أنه يمكن أن يكون علما دقيقا. فإذا كان علم الاقتصاد يستطيع تعريف موضوع الدراسة، ويستطيع تخليصه من الشوائب التي تعلق به، ويستطيع تحديد وتفسير حالة محددة من التوازن الاقتصادي في وجود بيانات معينة، فان هذا سيجعله مؤهلا لأن يكون علما مستقلا منضبطا، كما أنه يمكن بناء نموذج ديناميكي على هذا التحليل الساكن.(٦٤)

وخلاصة رأي شومبيتر هي أن علم الاقتصاد كغيره من العلوم الاجتماعية معرض دائما لخطر التحيز الأيديولوجي وأشكال التحيزات الأخرى، وان الضوابط العلمية يمكن أن تنجح في عزل كثير من العناصر الأيديولوجية وتنقية النظرية الاقتصادية منها. ولكن النجاح التام في القضاء على التأثير الأيديولوجي ليس متاحا. إلا أنه لا يشك في أن الاقتصاد (الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي والتحليل الاقتصادي) علم نافع قادر على استخلاص قوانين عظيمة

الفائدة كما أنه يجزم بأنه قد تحققت إنجازات عظيمة في مجال التحليل الاقتصادي وتطوير أدواته وحل مشاكل اقتصادية حقيقة وأنه يوجد كثير من العبارات الاقتصادية العلمية المحايدة التي تعتبر صحيحة في أية أيديولوجية. ولكنه في نفس الوقت يقر بأن القوانين الاقتصادية اقل استقرارا من القوانين الطبيعية.[٦٥]

وفي نفس الاتجاه الذي يقر بوجود الأيديولوجيا في علم الاقتصاد وفي نفس الوقت يثق بقدرة الاقتصاديين على التغلب على هذه المشكلة، مؤرخ الفكر الاقتصادي مارك بلوغ Mark Blaug وهو أكثر تفاؤلا من شومبيتر في مسألة أن الاقتصاديين سوف يتغلبون على مشكلة التحيز الأيديولوجي. وهو مثل كثير من الكتاب يعتبر الأيديولوجيا مختلفة عن التوجه التبريري، وهذا يشير إلى أنه ينظر للأيديولوجيا على أنها ليست أحكاما قيمية وليست دعاية مقصودة ولكنه لم يذهب إلى وصفها باللاوعي أو نصف الوعي.

والمهم لديه في الحكم على النظرية الاقتصادية هو التماسك الداخلي والمدى الإيضاحي للنظرية، ولا يقيم وزنا لتوصياتها السياسية العملية أو حتى استخدامات النظرية من قبل بعض الأيديولوجيات الأخرى[٦٦]. فنظرية المنفعة الحدية رغم إقراره بأنها استخدمت فعلا في الدفاع عن النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أنه يعتبرها محايدة أيديولوجيا ولم تأت ردا برجوازيا على الماركسية.[٦٧]

ولا يهتم بلوغ بتوجهات ونوايا الكاتب سواء كانت معلنة ظاهرة التحيز أو خفية مبطنة. فالدعاية Propaganda لا تساوي الكذب.[٦٨] ويستشهد بحالة كارل ماركس فالقول بأن ماركس يريد الانتقاص من الرأسمالية وأنه بدأ بنظرة

مسبقة ضد الرأسمالية لا يعني أن تحليله عديم القيمة لهذا السبب. فالتمييز والتحيز السياسي ربما ساعد التحليل العلمي. فنقد الرأسمالية سوف يجذب الانتباه إلى العيوب الحقيقية للنظام، وليس من قبيل الصدفة أن ملاحظات ماركس الشهيرة حول الدورات الاقتصادية قد سبقت وقتها بنصف قرن من الزمان. فالدعاية و الأيديولوجيا موجودة دائما، وكذلك الانضباط المستخرج من الضوابط العلمية المتضمنة في قلب علم الاقتصاد خلال أجيال من الباحثين الاقتصاديين. وعلم الاقتصاد دائما يستدرك ويصحح تحيزات الماضي.(٦٩)

ورغم قناعة نقاد علم الاقتصاد الذين يرددون دائما أن أصل فكرة علم اقتصاد أو تحليل اقتصادي موضوعي مستقل عن الأحكام القيمية ما هو إلا ادعاء فارغ فان بلوغ يؤكد أن العاملين في حقل علم الاقتصاد منتبهين بدرجة أو بأخرى لأحكامهم القيمية، ومنتبهين جدا للأحكام القيمية الخفية من بعض الاقتصاديين الذي يختلفون معهم.(٧٠) والمرجعية الهامة بالنسبة لبلوغ هو ما إذا كان هناك تقدم في النظرية الاقتصادية؟ والإجابة لديه هي نعم. فالأدوات التحليلية تحسنت وتزايدت بشكل مستمر، فالبيانات والمعلومات التجريبية تزداد دقة وتنظيما لإثبات الفرضيات الاقتصادية، التحيزات كشفت مرات عديدة وعزلت عن جوهر الموضوع، والكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي أصبحت مفهومة أكثر من أي وقت مضى.(٧١)

ورغم ذلك كله فانه يشدد على أنه يجب على الاقتصاديين عندما يقدمون توصياتهم أن يفرقوا قدر المستطاع بين القواعد الإيجابية والمعيارية لتوصياتهم. وعليهم أن يوضحوا ما إذا كانت مقترحاتهم تمثل حلولا وسطا Second best Compromises أو أنها تنازلات لاعتبارات الملاءمة السياسية Political

Feasibility، ولكنهم يجب أن لا يرفضوا أن يقدموا التوصية لأنهم لا يوافقون صانع القرار رغبته، ويجب عليهم أن يقاوموا بشجاعة، الحجة القائلة بأن النصيحة الاقتصادية تعتمد كليا على الاقتصادي المكلف بالمهمة. وعلى أية حال فان وجود بعض النقائص في توصيات الاقتصاديين لأصحاب القرار السياسي لا يكفي لإظهار أن علم الاقتصاد مثقل بالقيم بالضرورة.(٧٢)

القيم موجودة في جميع العلوم:

ونفس التوجه نجده لدى هوما كاتوزيان Homa Katouzian إلا أن وجهة نظره أكثر وضوحا وتفصيلا. فالفرق لديه واضح جدا بين الأيديولوجيا والأحكام القيمية. حيث تعزي الأيديولوجيا إلى اللاوعي أو شبه الوعي وأنها نظرة شاملة حتى بفرض أنها وعي كامل. أما الأحكام القيمية فهي تصدر عن وعي وتعمد وتقوم على أهداف معيارية أو على تحيز ذاتي أخلاقي. ولا يتعارض هذا التمييز بينهما مع ما نشاهده في بعض الأحيان من أن بعض الأشخاص قد يشتركون في بعض الأحكام القيمية في الوقت الذي يتبع كل منهم أيديولوجية مختلفة.(٧٣)

والقيم من وجهة نظره ليست وقفا على العلوم الاجتماعية فقط، بل إنها موجودة حتى في العلوم الطبيعية فلا يوجد علم (طبيعي أو اجتماعي) تكون النظرية فيه خاليه من القيم، بالإضافة إلى آثار بعض النظريات في العلوم الطبيعية على الحياة الاجتماعية والسياسية. فهناك الدوافع الخفية كالاهتمامات الشخصية الصرفة، مثل دفاع الشخص عن نظريته هو، أو عن فكرة مستقرة منذ زمن لأسباب نفسية، أو لأسباب تتعلق بمستقبل ووضع الشخص في العمل، وهنا لا تمييز بين العلماء الطبيعيين والعلماء الاجتماعيين.(٧٤)

ويرفض Katouzian مقولة أن العلم يبدأ بالمشاهدات. لأن الحقائق بصفة عامة والحقائق العلمية خاصة ليست مشاهدات عشوائية. فالباحث العلمي يبحث عن هذه المشاهدات تحديدا قبل أن ينجح في إيجادها. ويستخدم معايير محددة للحصول على الحقائق ذات العلاقة، وهذه المعايير نفسها ذاتية، أي النظرة المسبقة قبل المشاهدة. بالإضافة إلى أن هذه الحقائق عندما يتم اختيارها عادة لا تكشف شيئا ولا تثبت شيئا بذاتها، ولكنها تخضع لعمليات إجرائية ليست جزءا منها. فالمشاهدة بالطرق التجريبية والتحليلية هي جهد فكري بشري. كما أن الباحث سوف ينتقي الطرق التجريبية والوسائل التحليلية الملائمة من بين إمكانيات كثيرة. ويقرر Katouzian أن الموقف المحايد والذي يقول لا فرق، هو في حد ذاته حكم قيمي، وليس بالضرورة أنه متفوق على الالتزام الواعي، بل أن كون جميع الأفكار العلمية مثقلة بالقيم لا يعني أنها غير صحيحة أو أن أي فكرة هي من الجودة مثل الأخرى.(٧٥)

إذن ليس وجود القيم في النظرية أو عدم وجودها هو الذي يحدد علميتها من عدمه، فالقيم موجودة ولا مجال لاستبعادها ولكن هناك خاصيتين أساسيتين يجب استخدامهما معا لفحص الحقيقة الموضوعية للنظرية بصرف النظر عن عناصرها الذاتية (الشخصية). أول هاتين الخاصيتين هو أن تكون النظرية مفتوحة للنقد لأنه من غير المحتمل أن تتطابق ذاتية النقاد جميعا مع ذاتية المؤلف. والخاصية الثانية التي يجب أن تتميز بها النظرية هي أن تكون النظرية منسجمة مع توقعاتها، ولا تكفي إحدى هاتين الخاصيتين بل كليهما معا.(٧٦)

ويعتقد Katouzian بخطأ من يظن بأن جميع الأحكام القيمية أو العبارات المعيارية تعزى إلى الرأي أو الذوق الشخصي. فالقول بأن مزيدا من المساواة في توزيع الدخل يعتبر عملا أخلاقيا نبيلا، يختلف اختلافا كليا عن القول بأن مزيدا من المساواة في توزيع الدخل يجنب المجتمع أخطار الصراع أو يرفع الأداء الاقتصادي. فالصيغة الأولى تعتبر رأي وشعور شخصي، أما الثانية فهي مفتوحة للنقد ويمكن اختبار انسجامها مع توقعاتها وهي علمية وليست حكم قيمي بصرف النظر عن دوافع القائل الشخصية. وبمعنى آخر الصيغة الأولى تعتبر حكم أخلاقي، والصيغة الثانية توصية سياسية من نوع العبارة المعيارية التفسيرية الإرشادية (Prescreptive Statement)[٧٧] والخلط بين الصيغتين يعتبر خطأ منهجيا.[٧٨]

الأحكام القيمية موجودة في كل الأفكار العلمية، والأفكار الاقتصادية ليست استثناء، والاقتصادي يستطيع ويجب أن يكون نزيها واعياً في اقتراح النظريات أو تقييمها ولكنه قد لا يكون كذلك. ولا يوجد اقتصادي محايد أخلاقيا أمام أي قضية اقتصادية لأن الحيدة أو "لا فرق" بحد ذاتها تعتبر موقفا قيمياً أخلاقيا. كما أن النظريات الاقتصادية قد تكون صحيحة موضوعيا وقد لا تكون، ويمكن التحقق من موضوعيتها بالتحقق من كونها مفتوحة للنقد، وانسجام تنبؤاتها بشكل حتمي مع جميع الاحتمالات الممكنة. ولكن نظريات النيوكلاسيك الاقتصادية (Neoclassical Economic Theories) لا تملك هاتين الميزتين لتقييم حقيقتها الموضوعية، وحتى تلك التي تملك ذلك فانه يتم الدفاع عنها والاحتفاظ بها رغم رفضها من أحد المعيارين أو كليهما.[٧٩]

ان كون ا لعبارة وصفية صريحة أو معيارية صريحة لا يكفي للتميز بين العلمية وغير العلمية، وهذا المعيار يعتنقه كثير من العلماء عامة، والاقتصاديين خاصة. ولكن كما سبق الإشارة إليه فالعبارة الوصفية الصريحة يمكن ان تكون محملة بالقيم، وان العبارة المعيارية ليست بالضرورة حكم أخلاقي، والاعتماد على هذا المعيار هو الذي جعل غالبية الاقتصاديين يثقون بأن النظرية الاقتصادية (الاقتصادي الإيجابي Positive Economics) نقية من التأثير الأيديولوجي، وان القيم مقصورة على السياسة الاقتصادية فقط. أي أن الاقتصاديين قد يكتشفون الحقائق الموضوعية، ولكنهم عند تقديم توصياتهم ومقترحاتهم للسياسات الاقتصادية سوف ينزلقون إلى إعطاء أحكام أخلاقية. وهذا ليس صحيحا دائما.[٨٠] ويذهب Katouzian إلى أنه ليس فقط العبارة في السياسة الاقتصادية ولكن كل العبارات الأساسية وعلم الاقتصاد بدرجة أو بأخرى هي من النوع "المعياري التفسيري الإرشادي" Prescriptive وان الاعتقاد بأن علم الاقتصاد الإيجابي (Positive Economics) موجود ما هو إلا سوء فهم.[٨١]

وكون علم الاقتصاد معياري تفسيري أو إرشادي (Prescriptive)؟ لا يعني أنه نظام غير علمي، ولا يعني أن النظريات الاقتصادية مسائل رأي فقط، فالاقتصاد ليس أقل علمية من الفيزياء رغم اعتقاد بعض الاقتصاديين بذلك، فالعلمية أساسا مسألة منهج ووجهة نظر، وليس الوصفية Descriptive أو المعيارية Prescriptive للنظريات هي ضابطها الأساسي. ويمكن أن نجد نظرية معيارية Prescriptive علمية منهجيا، ونجد نظرية وصفية قد لا تكون علمية منهجيا.[٨٢] والنظرية الاقتصادية للكلاسيك الجدد ليست علمية ليس بسبب معياريتها ولكن بسبب أنها محصنة عن النقد بسبب المهنة الأكاديمية للاقتصاد (النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية)، والنخبة القائدة (في حقل علم الاقتصاد)

تفضل التطابق الفكري مع النقد الفكري. وأهم من ذلك، بسبب التأكيد والتركيز في البحث على قضايا وألغاز هامشية بدلا من القضايا الهامة، وبسبب التعظيم والتضخيم المعطى للنشر وما نتج عنه من انفجار في النشر يهدد بأن لا يبقي وقتا ولا حافزا يذكر للتوسع في الاطلاع والقراءة.(٨٣)

والطعن في علمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (Neoclassical Economic Theory) ليس بسبب قضية المعيارية بل بسبب أنها متحيزة أخلاقيا لأنها انتقائية لمجموعة من الأهداف الاجتماعية وإهمال أهداف اجتماعية أخرى. فالرفاهية المادية - في هذه النظرية - هدف علمي طبيعي إيجابي، أما الرفاه العلمي والثقافي، التوزيع العادل للدخل، ظروف عمل مقبولة، بيئة نظيفة... الخ. تعتبرها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة من قبيل الأحكام الأخلاقية والذوق الشخصي أي إنها ليست علمية.(٨٤)

وبما أن تحيز النظرية الاقتصادية للكلاسيك الجدد يكمن في انتقائيتها لأهداف وإهمالها التحكمي لأهداف أخرى لا تقل أهمية عن الأهداف المنتقاة، فان الأجدى هو أن يطرق الموضوع ويقوم التحليل لا على أساس ما هي بواعث ودوافع النظرية أيديولوجية أو غير أيديولوجية، ولكن التركيز في التحليل يجب أن يهتم بـ "كيف" جادلت النظرية، وما هي الطرق المنهجية التي استخدمتها. وهذا مطابق لرأي شومبيتر ومنسجم مع ما يروى عن الأمام على بن أبي طالب (رضى الله عنه) قوله، لا تنظر في من قال، ولكن انظر فيما قال. فكون الأيديولوجيا وعي زائف، أو انحياز طبقي تام، أو نظرة مسبقة، وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية في الماضي والحاضر، كل هذا يساعد في التحليل العام، ولكنه لا يقود إلى الجزم القاطع بماهية البواعث والدوافع خلف النظرية. ومشكلة النظرية الاقتصادية

النيوكلاسيكية السائدة ليست في خلفيتها الأيديولوجية، ولكن في منهج وجوهر جدول أعمال الأبحاث، وانه يتم ترتيبه من قبل النخبة القائدة، ومن قبل قوى خفية، تخفي نفسها لإضفاء سمة الاستقلالية للبحوث الاقتصادية.

إذاً وجهة نظر Katouzian هي أن كل المعرفة العلمية (الطبيعية والاجتماعية) مثقلة بالقيم، ولكن الموضوعية العلمية ليست مستحيلة رغم أن الحيدة الأخلاقية غير ممكنة، وان العبارة المعيارية قد تعبر عن الذوق وقد تكون وصفة قابلة للاختبار والفحص، وان طروحات النظرية الاقتصادية بشكل عام هي من النوع القابل للاختبار، أو يمكن أن تكون كذلك. ولذا فان علم الاقتصاد "معياري تفسيري إرشادي" prescriptive ولكنه لا يقل علمية عن الفيزياء باعتبار أن العلمية مسألة منهج وليس مسألة وصفية أو معيارية.(٨٥)

ومن الأسماء المعروفة في هذا الاتجاه جون روبنسون Joan Robinson ؟ فهي تجزم بأن " كل ما له علاقة بالحياة الاقتصادية يلعب دوراً هاماً في تكوين أية أيديولوجية ". وفي نفس الوقت تؤكد ان التحليل الاقتصادي علم وفي نفس الوقت أيديولوجيا " ان علم الاقتصاد كان ومازال يلعب دورين هامين في آن واحد. فهو أولا أحد الوسائل التي تستخدمها الأيديولوجية السائدة لتنفيذ أغراضها. وهو ثانيا طريق للاستقصاء العلمي ".(٨٦)

وترى روبنسون أن نظرية المنفعة الحدية تعتبر مثالا حيا على دور النظرية الاقتصادية كأداة أيديولوجية، فهذه النظرية قد اتخذت كأيديولوجية للقضاء على الأيديولوجيات وتبدو وكأنها قد حلت المشكلة الأخلاقية ولكنها غارقة في

أيديولوجية " دعه يعمل". أما ماكس فيبر فهو من جهة يقر بعلمية علم الاقتصاد ولكنه يدعو إلى تخليصه من الأيديولوجيا مع اعترافه بصعوبة ذلك.(٨٧)

كارل ماركس أيضاً لا يشك في أن الفيزيوقراطيين والكلاسيك قد قدموا علما ولكنه تحول إلى أيديولوجية رأسمالية. فهو يرى أن الاقتصاد كان علما في القرن الثامن عشر وتحول إلى أيديولوجيا في القرن التاسع عشر.(٨٨)

ويرى الاقتصادي بول اورميرود Paul Ormerod في كتابه "وفاة علم الاقتصاد" ان علم الاقتصاد يواجه أزمة خطيرة ولكن إنقاذه ليس مستحيلاً. " ان الشرط الأساسي للبدء في عملية الإنقاذ هو ان يغير الاقتصاديون نظرتهم إلى عالم الاقتصاد الواقعي. ونقطة البدء هنا هي إزالة الحواجز الفكرية والمتاريس الأيديولوجية التي حالت بين الاقتصاد وبين فهم الواقع الاقتصادي. ومعنى ذلك ان يقلع الاقتصاديون عن التبريرية وعن إلباس الواقع ثوب الرشد الاقتصادي وان يركزوا جهودهم بدلاً من ذلك على التفسير والكشف عن أسباب ما في الكيانات الاقتصادية الرأسمالية والياتها من غياب للرشد ونزوع إلى الظلم واتجاهات أصيلة لعدم الاستقرار ".(٨٩)

أما Lionel Robbins فيعتقد أن تحليلات السواء "Hicksian" تعتبر خطوة كبيرة في التخلص من الأيديولوجيا في النظرية الاقتصادية لأنها تلغي مقارنة المنفعة بين الأفراد. ويرى Ronald Meek أن معظم النظرية الاقتصادية خال من الأيديولوجيا ولكن الحصول على علم خال من الأيديولوجيا يعتبر مهمة صعبة ولا يمكن تجنبها ويدعو إلى الاستمرار في بذل الجهود لعزل واستبعاد العناصر الأيديولوجية من النظرية الاقتصادية.(٩٠)

ب - الاتجاه الثاني :

هو الاتجاه الذي يجزم بوجود الأيديولوجيا في النظرية الاقتصادية ويرى استحالة التخلص منها.

ومن أقدم وأشهر المساهمات في هذا الاتجاه آراء الاقتصادي المعروف Gunnar Myrdal في كتابه الشهير Political Elements in the Development of Economic theory وكتابه "الموضوعية في البحث الاجتماعي" Objectivity in Social Research". ورغم تأكيد ميردال على أن جوهر العلم الاجتماعي هو البحث عن الحقيقة الموضوعية وانه حتى لو بدأ الباحث بتوجه منحاز حول مسألة معينة فان عملية استمرار البحث الاجتماعي ذاتها سوف تصحح تدريجيا هذا الانحراف، "فالحقائق تتحرك"، وبهذا المعنى فان العلم الاجتماعي يظهر قوة في التصحيح الذاتي Self-healing.[٩١] إلا أن موقف ميردال لا يشوبه أي غموض فهو يرى أن "علم اجتماعي نقي ونزيه لم يظهر للوجود، ولأسباب موضوعية لا يستطيع الظهور"، بل انه يسخر من الجهود الرامية إلى تخليص علم الاقتصاد من الأحكام القيمية ويستنكر أي نظرة تحليلية إذا وجد أنها مرتبطة بنظرة سياسية أو فلسفية مسبقة. وميردال حين يؤكد على عدم إمكانية تجنب العناصر الأيديولوجية المعيارية والسياسية فانه يرى أن علاجها يكمن في جعلها صريحة جدا. وان الزعم بوجود علم متحرر من الأيديولوجيا أو القيم يعني إخفاء القيم، وأن إنكار وانتقاص قدر الأحكام القيمية يعني ضياعها. وهو يرى أن الاتجاه يتزايد في كبت وإخفاء وليس إلغاء الأيديولوجيا في النظرية الاقتصادية.[٩٢]

ومصادر التأثير حسب ميردال كثيرة يمكن إجمالها في ثلاث نقاط عامة هي[٩٣]:

١ - صعوبة التخلص من الموروث المتمثل في الكتابات السابقة في تخصص معين، لأن هذه الكتابات تنطوي على عبارات معيارية وغائية موروثة من الأجيال السابقة مبنية على الفلسفة الأخلاقية الميتافيزيقية للقانون الطبيعي والمذهب النفعي والتي تتفرع منها كل النظريات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - تأثير الثقافة بصورة عامة والبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي يعيش فيه (الباحث) الذي يعمل فيه، الذي يكسب عيشه فيه، وطبيعة موقعه فيه.

٣ - التأثير النابع من شخصيته (الباحث) التي تمت صياغتها ليس فقط بالعادات والبيئة، ولكن أيضا بتاريخ الشخص نفسه ومزاجه وميوله.

وعند ذكر التأثير الناجم عن حقيقة أن الإنسان جزء من المجتمع ولا يستطيع التجرد التام فان المداخل التالية تساق كأمثلة على إمكانية دخول الأيديولوجيا والقيم في البحث الاقتصادي. ومن الأمثلة[٩٤]:

١ - قد يأتي التحيز (من قبل الباحث، المؤسسة، الممول... الخ) في اختيار الموضوع فهذا تحيز في الاختيار.

٢ - قد يدخل التحيز في تعريف المشكلة، وتحديد المفاهيم، ونسبة المعاني والمفاهيم إلى الظاهرة.

٣ - قد يدخل التحيز في المعلومات والبيانات، نوع البيانات، كمالها، مدى تمثيلها، مدتها، مصدرها...الخ.

٤ - تحديد المتغيرات.

٥ - التمييز بين الوسائل والأهداف.

٦ - تحديد وتعريف المدخلات والمخرجات.

٧ - تحديد مجال المتغيرات (ثابت أو متغير أو مستبعد لثباته أو لعدم علاقته...الخ).

٨ - عملية التجريد في عرض الواقع من منظور خاص.

٩ - اختيار خط معين في التبرير والتسبيب.

١٠- تقويم النظريات ومعيار رفض النظريات أو قبولها.

١١- افتراضات تتعلق بطبيعة الإنسان ومعاملته (كانسان أو كعنصر انتاجي جامد).

ويعترض بلوغ على مثل هذه النقاط من منطلق أنها أما لا علاقة لها بمعيار رفض أو قبول النظريات أو أنها يمكن كشفها والتخلص منها، كما أنه يعتقد بأن الاقتصاديين سوف يتمكنون من تجاوز هذه المسائل وإنها غير كافية لإظهار أن علم الاقتصاد مقيد بالضرورة بالقيم.(٩٥)

ولكن Myrdal أكثر تشاؤما حيث يرى أنه حتى في حالة كشف المؤثرات على البحث بحيث كان الباحث، مثلا، واع تماما لنفسه وموقفه في البحث عن الحقيقة، فسوف تبقى مشكلة فلسفة العلم الاجتماعي، فليس هناك وسائل منطقية نستطيع بها تأكيد موضوعية البحث.(٩٦)

ج - الاتجاه الثالث:

هو الاتجاه الذي يقول بان النظرية الاقتصادية هي أيديولوجيا وإنها تقدم وظيفة إيديولوجية وليست علماً ويجب الاعتراف بذلك. ومن كتاب هذا الاتجاه

فرانسيس جرين الذي يعتبر أن الموضوعية حتى في علم الاقتصاد الإيجابي ما هي إلا وهم، ويشير إلى أن التهوين من دور القيم في اختيار الموضوع يقود إلى انحرافات عميقة. لأن الأمر ليس بالبساطة التي يطرحه بها الذين يقولون بأن القيم لا تلبث أن تغربل وتصفى بالضوابط والإجراءات العلمية ويبقى العلم شامخا. فالأمر أن تأثير القيم على اختيار القضايا وتحديد المشاكل التي تستحق الدراسة والبحث هو بحد ذاته جوهر الموضوع. والعلمية أسلوب التعامل مع القضايا والمسائل وإذا استبعدت قضايا ومشاكل اقتصادية واجتماعية هامة فهذا هو التحيز بعينه. وهذا موافق لرأي Homa Katouzian (الذي مر ذكره) في حكمه على تحيز النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

ويستشهد جرين أيضا بوجود مدارس الفكر الاقتصادي والفروع والقيادات داخل هذه المدارس، وهي تيارات أيديولوجية سياسية، مثل مدرسة شيكاغو وكيمبردج وغيرها، وان مشايعة اقتصادي ما إلى مدرسة أو تيار فكري معين لأسباب أيديولوجية، يضع دعوى العلم الموضوعي موضع تساؤل.

ويجد جرين التحيز في كثير من النظريات الاقتصادية، مثل نظرية الإنتاجية الحدية ونظرية المنفعة الحدية. وينصب نقد جرين على أن الشكل العلمي البريء للنظرية يخفي مضامين تظهر في استخدام نتائج النظريات (كسياسات اقتصادية) وإضفاء صفة العلمية والعدالة عليها. فمثلا الخروج باستنتاج أن التوزيع الذي يتم على أساس نظرية الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج يعتبر توزيعا عادلا. ومثل هذا يقال في نظرية المنفعة الحدية واستنتاج أمثلية باريتو منها.[٩٧]

أما ج. باركلي روستر الابن فهو يسخر من تهالك الاقتصاديين سعيا وراء العلمية والاحترام العلمي. "الاقتصاديون ربما أصبحوا هم الفئران المتحمسة لركوب (سفينة العلم) وهي في الواقع تستعد للغرق ".[٩٨] ويرى أن هذا الإفراط في استخدام الرياضيات هو للتشبه بالفيزياء. بل انهم (الاقتصاديون) بفصلهم الشديد بين التحليل الإيجابي والتحليل المعياري يظهرون سبب تمسكهم الشديد بمنطقية الوضعية أكثر من علماء الفيزياء. ويسوق باركلي من الأمثلة، تأكيد فريدمان القوي على المحتوى التنبؤي للنظرية. مما يثير الشك في أن الاقتصاديين يضعون افتراضات غير معقولة للوصول إلى تنبؤات ترضي توجهاتهم المعيارية المتحيزة. ولكن الملاحظ أن الاقتصاديين دائما يختلفون على التقنية القياسية الاقتصادية المستخدمة والمنهجية المتبعة، ويندر وجود اتفاق تام على أن أحد النماذج تنبأ أفضل من الآخر.[٩٩]

حتى افتراض الرشد الاقتصادي يعزى إلى أسباب أيديولوجية بسبب النتيجة النظرية التي تقرن الرشد بالكفاءة في السوق الاقتصادي الحرة. ومن الأمثلة على ذلك افتراض التوقعات الرشيدة (Rational expectations) المعروفة، وهو الافتراض الذي يقول بأن الناس في المتوسط يتنبأون بشكل دقيق عن المستقبل. وقد استخدم هذا الافتراض لتطوير نموذج يستنتج أن تدخل الحكومة في الاقتصاد يؤدي فقط إلى التضخم. وهذا استنتاج قوي يدفع لانتهاج سياسة اقتصادية أيديولوجية واضحة (أيديولوجية "دعه يعمل"). ورغم الأدلة القوية التي تشكك في صلاحية هذا الافتراض فقد استمر البعض بالدفاع عنها. ولا يمكن تبرئة العوامل الأيديولوجية عن موقف كهذا.[١٠٠]

وواقع الحال في الحياة العملية يشير إلى أن الناس في الغالب لا يعرفون ولا يهتمون بالنظرية الاقتصادية أو الأيديولوجية، فهم ببساطة يسعون لتحقيق أهدافهم. وتلعب القناعات دورا هاما في توجيه تصرفاتهم. وان أكثر هذه القناعات أهمية تلك التي لا تلقي اهتماما ملموسا. وهذا هو أحد أهم أسباب الجدل الحاد حول نظرية التوقعات الرشيدة (Rational expectations). فإذا كان الناس يتصرفون بناء على قناعاتهم، فهل قناعاتهم تعكس الحقيقة؟ فمثلا في سوق الأوراق المالية "فقاعات المضاربة" (Speculative bubbles) هل هي موجودة؟ وإذا كان الأمر كذلك هل هي معقولة (رشيدة)؟. ولكن تعريفها يقول أنها تنطوي على خروج عن الحقيقة والواقعية.[١٠١]

أما عالم تاريخ الفكر الاقتصادي Robert Heilbroner فهو ينفي بشكل جازم خلو الاقتصاد من الأيديولوجيا "هل الاقتصاد خال من الأيديولوجيا؟ لا.. وانه من الأفضل أن يعترف ويسلم الاقتصاديون بذلك".[١٠٢] كما أنه يرى أن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية هي أداة أيديولوجية للنظام الرأسمالي. كما أنه ينظر إلى التحيز الأيديولوجي في النظرية الاقتصادية على أنه عميق الجذور، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان الإعلام والتعليم موجه أيديولوجيا لتكريس هذا التحيز.[١٠٣]

وينطلق Heilbroner في تحليله من مقولة شومبيتر عن الرؤية المسبقة (Preanalytic vision) ؟ ولكنه رغم إعجابه الشديد بشومبيتر فانه يختلف معه في طبيعة دور الرؤى كأساس للتحليل وحتى في تسميتها.

فبدلا من رؤية (vision) يرى أن الأصح استخدام كلمة (gestalts) وهي تعني (بنية أو صورة متكاملة تؤلف وحدة وظيفية خاصة). وينظر إليها على أنها أفكار منطقية تم بناؤها بعناية لتصبح أساسا للتحليل وأساسا للأيديولوجية وليست مجرد وجهات نظر محملة بالقيم.

وبينما يعتقد شومبيتر أن التطبيق المتقن والجهد المخلص يمكن أن يقود إلى استبعاد الجزء الأكبر من العناصر الأيديولوجية في النظرية، فان هيلبرونر لا يوافقه على ذلك فهو يعتقد أنها لا يمكن استئصالها ولو بشكل جزئي.

وخلافه الأساسي مع شومبيتر هو أنه - بعكس شومبيتر- يرى أن الأيديولوجيا تدخل التحليل كضرورة وليس كجانب ضعف يمكن تلافيه أو إصلاحه، فالأيديولوجيا ليست شيئا خارجيا تغش به مادة التحليل، بل العكس، الأحكام السياسية والقيم متكاملة ولا غنى عنها للتحليل، لأننا لا نستطيع تشكيل التصور الأساسي (vision) بدونها. إنها هي المواد الخام لمنظورنا، والذي به تستعين وتتلاعب قدرتنا التحليلية، فنحن جميعا نتاج للنظام الاجتماعي. ومن الصعب تصنيف النظام الاجتماعي دون استعمال مشاعر الانتماء، الاستياء، التشابه، التطابق، التباعد، ...الخ والذي يجعل كل واحد منا جزءا من الكل الاجتماعي. ويستتبع هذا أن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يكون دون محتوى أيديولوجي، أي بدون التعبير - غالبا دون وعي - عن القيم التي يلحقها الباحث إلى الحالة التي يدرسها.

إذن هيلبرونر ينظر إلى التصور المسبق - والذي يقابل عند شومبيتر الرؤية المسبقة - ينظر إليه هيلبرونر على أنه أكثر من مادة خام تحوي مختلف العناصر

يمكن للضوابط والإجراءات غربلتها وتخليصها من العناصر الغير مرغوبة باعتبارها شوائب. بل هي مواد خام ولكنها أساسية تبقى هي صلب الموضوع، والمادة الناتجة مهما زخرفت وأضفي عليها الطابع العلمي الموضوعي المحايد إلا أنها تبقى في جوهرها مصنوعة من مادتها الأصلية.

ورغم أن شومبيتر وبلوغ وغيرهم يستخدمون تشبيه الرؤية المسبقة بالمواد الخام، وكذلك هيلبرونر يشبه التصور الأساسي بالمواد الخام، إلا أنهم يختلفون حول وظيفة المادة الخام وعلى نوع المواد الخام. فمن شرح شومبتير وبلوغ يبدو أن الذي في أذهانهم المواد الخام المحتوية على المعادن أو العناصر الكيميائية وطريقة استخلاص هذه العناصر وعزلها وفصلها فصلاً تاماً، وهو تشبيه لا يتسم بالدقة لأن الأفكار المسبقة لتحليل ظاهرة اجتماعية معينة لا يمكن أن تشبه بالمناجم المعدنية التي تفصل المعادن عن بعضها فصلا تاما بمعامل كيميائية وغيرها. ويتضح من تشبيه هيلبرونر للتصور الأولى بالمادة الخام أنه يقصد المادة الأصلية التي تصنع منها الأشياء. فالأشجار في الغابة تتحول إلى أثاث منزلي يختلف شكله ووظيفته واسمه ولونه ولكن جوهره خشب والجوهر باق وكذلك التصور الأولي أو الأصلي للظاهرة الاجتماعية وتحليلها لا يمكن أن يقود إلى التخلص من التصور الأساسي.

وللتدليل على التحيز الأيديولوجي لنخبة الاقتصاديين في تعليمهم وتأليفهم في المجال الاقتصادي يسوق هيلبرونر بعض الأمثلة:[١٠٤]

المثال الأول: تجنب ذكر كلمة "الكساد" في مقرر دراسي اقتصادي كتبه أحد أشهر الاقتصاديين الأمريكيين سنة ١٩٣٦. فقد خلا الكتاب تماما من هذه الكلمة رغم أن الكساد كان حديث جميع الأوساط خارج قاعات الدراسة. والإشارة

الوحيدة في الكتاب المتعلقة بهذا الموضوع هي ذكره أنه في عام ١٩٢٩ كان الناتج القومي الأمريكي ٨٠ مليار دولار وأصبح في عام ١٩٣٢م ٤٠ مليار دولار دون ذكر الأسباب والأهمية والعلاج.

المثال الثاني: هو تجنب كلمة "الرأسمالية" من قبل أتباعها وأنصارها والمدافعين عنها. ويستعاض عنها بتعبيرات أخرى مثل نموذج، نظام...الخ ويتحدى من يعثر على هذه الكلمة في إصدارات (American Economic Review) لمدة عشرين عاما مضت. مع ان كلمة "رأسمالية" تعبير يحدد أوصاف نظام اقتصادي اجتماعي يسود معظم دول العالم وليس مدحا أو ذما ولكنها تعبر عن خصائص هذا النظام، ولكن الاقتصاديين (التيار العام للنخبة الاقتصادية وخصوصاً في أمريكا) لا يشعرون بالراحة باستخدام هذه الكلمة "رأسمالية".

المثال الثالث: أحد أقطاب التنظير الاقتصادي في الوقت الحاضر والحائز على جائزة نوبل ومن أكثر الاقتصاديين شجاعة في ذكر كلمة رأسمالية في مؤلفاته "ميلتون فريدمان" يروج إلى أن عدم المساواة جزء من الحياة، لأن الناس يولدون غير متساويين في المواهب والمظاهر والقدرات، وبهذا يكون التفاوت في توزيع الدخل مبررا لأنه هو الأمر الطبيعي، ومن منطلق أخلاقي - من وجهة نظر فريدمان - يجب عدم التدخل لتصحيح هذا التفاوت. ويرى هيلبرونر أن هناك فرقا بين توزيع الدخل وتوزيع المواهب فتوزيع المواهب خارج عن قدرة البشر وتوزيع الدخل ليس كذلك، وكون فريدمان لا يرى هذا الفرق ليس نقصا في ذكائه ولكنه لا يرى هذا الفرق لأنه متحيز أيديولوجيا.

المثال الرابع: أحد الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل يرفض أن تقوم الحكومة بدور باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحجته أن الفراعنة مسؤولون عن الظلم الذي حدث في مصر القديمة. ان اختيار الفرعون كممثل لجميع الحكومات في التاريخ هو تحيز أيديولوجي. ولماذا لم يختار ابراهام لينكولن مثلا

مع أن هذا تحيز أيديولوجي أيضا ولكن باتجاه آخر. ونفس الاقتصادي هذا يصف العاطلين عن العمل بأنهم أولئك الأفراد الذين اختاروا ألا يعملوا، هل هذا الوصف خال من الأيديولوجيا؟.

المثال الخامس: ان الإصرار على اعتبار الفرد هو الوحدة الاقتصادية التي ينطلق منها التحليل، وافتراض تعظيم المنفعة، والرشد الاقتصادي، كل هذه ليست مصادفة ولكنها تخدم جوانب في أيديولوجية " دعه يعمل " ويتساءل ما الخطأ في أن يكون الزوج الاجتماعي وليس الفرد الأحادي هو ممثل وحدة القرار الاقتصادي مثلاً.

المثال السادس: هو مصطلح "Crowding out" الذي يستخدم لشرح أضرار تمويل الحكومة لبعض إنفاقها عن طريق الاقتراض من السوق المحلي، لأن في هذا مزاحمة تطرد المستثمرين المحليين. ولكن في أوقات الحروب فان اقتراض الحكومة من القطاع الخاص لكسب الحرب لا اعتراض عليه، ولها الأفضلية. والأيديولوجي في هذا الأمر هو الإيحاء بأن القطاع الخاص أكثر فائدة للمجتمع في الأوقات السلمية والمقياس هو الربحية. وأن الإنفاق العام يصعب تحديد منفعته الاجتماعية. ولكن افتراض أن القطاع الخاص أكثر فائدة اجتماعية هو افتراض مريب (أيديولوجي). إذا التحليل الاقتصادي مشرب بالاعتبارات الأيديولوجية والتي وظيفتها أن تخفي إمكانية فهم بعض خصوصيات النظام الاجتماعي الرأسمالي. ويعتقد هيلبرونر أن أسباب هذا التحيز من قبل الاقتصاديين ليس المصالح الشخصية كما قد يذهب البعض وكما يحدث من بعض الاقتصاديين في ستر وحجب معتقداتهم عن نظر الجمهور. ولكن الاقتصاديين يتحيزون أيديولوجيا لسبب أخر، هو أن استخدام الأيديولوجيا سببه علاقتها (الأيديولوجيا) الوثيقة بالعلم أو نظام التفسير والشرح[١٠٥].

والاقتصاد (النظرية الاقتصادية السائدة) بالنسبة للمشتغلين فيه "علم تقريبا" فهو الفرع الوحيد في العلوم الاجتماعية الذي يحتوي على أشياء تشبه التفسير العلمي في بنيانه الداخلي الذي يشبه القوانين. ولكن هذه القوانين ليست مبنية على الثوابت المادية والفيزيائية ولكن على الحوافز النفسية المتوازية التي يعبر عنها أنه عندما ترتفع أو تنخفض الأسعار يحدث ردود أفعال معاكسة في شريحتين في المجتمع (البائعون والمشترون). وخطوة صغيرة من هنا إلى دالة الطلب والعرض وعبارات جبرية معقدة وأشكال بيانية ومفاهيم عن التوازن وجميع أساليب التفخيخ للمجلات العلمية والتي تظهر معظم المجلات العلمية الاقتصادية وكأنها مجلات فيزيائية تثير حسد المشتغلين في العلوم الاجتماعية الأخرى، ولكن الحقيقة أن هذا لا يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على اعطاء رؤية أكثر عمقا من غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى.(١٠٦)

ويظهر هيلبرونر قناعته التامة على أن التحليل الاقتصادي نظام تفسيري متعلق بالرأسمالية فقط وقد تجنب عمدا استخدام تعبير " النظرية الاقتصادية " ويرى أن اعتراف الاقتصاد (التحليل الاقتصادي القائم على النظرية الاقتصادية الرأسمالية) بالاعتماد على القواعد الرأسمالية سوف يضيف عمقا وصلاحية لاستنتاجاته، وبعيدا عن تسيس نتائجه بشكل متحيز. فقوة الاقتصاد تقوم في النهاية على الاعتراف وليس على الإنكار للترتيبات السياسية الاجتماعية.(١٠٧)

وفي نفس الاتجاه يتهم ديفد مارتن David Martain الاقتصاديين بالتحريف والتزوير، في مقالة بعنوان " الاقتصاد إيديولوجيا Economics As Ideology. وبالتحديد فيما يتعلق "باليد الخفية" لآدم سميث، فهو يرى ان مساواة "اليد الخفية" بالمنافسة الكاملة يلغي الدور التنسيقي للعناية الإلهية من نظام سميث،

والذي يمكن إدراكه من تفحص ودراسة فلسفة سميث الأخلاقية. ولذا فإن استخدام تعبير " اليد الخفية" للدفاع عن الاقتصاد (النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية) كنظام توازن تلقائي ينطوي على تزوير أيديولوجي.[١٠٨]

أما سمير أمين فهو يرى أن ما يسمى بالاقتصاد "الخالص" Pure Economics شعوذة جديدة. "ان الاقتصاد "الخالص" ليس في صلب العلم، وهو بعيد عن العلم الاجتماعي بعد انتقال الأفكار من علم النفس. وهو علم على غرار جميع العلوم الثانوية يمكن أن يثبت كل شيء وعكسه" "قل لي ما تحب وأنا أصنع لك النموذج الذي يبرره" ان قوة هذا "الشبه علم" هي أنه يوفر ستارا يمكن لأي سلطة أن تخفي وراءه أهدافها الحقيقية". وسمير أمين يرى في هذا صورة كلاسيكية لجميع الشموليات في إضفاء الصفة العلمية على الأيديولوجية. فالاقتصاد الذي يسمى "خالص" يسمح بإلباس التحررية المطلقة (السوق الحرة) رداء أكاديميا. ويرى سمير أمين أن الإغراق في استخدام الرياضيات في الاقتصاد ليس برئيا من غرض إلباس التحيز الأيديولوجي صفة الحيدة العلمية.[١٠٩]

كيفية دخول الأيديولوجيا في التحليل مع بعض الأمثلة:

قد تدخل الأيديولوجيا ابتداءً من تحديد واختيار المسألة المراد بحثها مروراً بجميع مراحل البحث من انتقاء للبيانات وتحديد المتغيرات وتعريف وظيفة كل متغير... الخ إلى التحليل والتفسير النهائي. ومن الأوائل الذين نبهوا إلى استحالة تنقية العلوم الاجتماعية من القيم، الاقتصادي السويدي المعروف جونارميردال (Gunnar Myrdal) بل انه يسخر من الذين يحاولون الوصول إلى علم اجتماعي نقي من القيم بما في ذلك علم الاقتصاد. ولذا فانه يرى ان الحل يكمن في إبرازها

وجعلها صريحة مكشوفة للتخفيف من آثارها، ولان إخفاءها لا يلغيها ولكنها تنتشر ويكثر إنكارها.

ويعتبر شوميتير اكثر الاقتصاديين اهتماماً في موضوع الأيديولوجيا. فهو يفرق بينها وبين الأحكام القيمية والدعوة والتبشير والدعاية والكذب ويرى إنها تتسلل في ثنايا التصور الأولي أو ما سماه الرؤية السابقة للتحليل أو ما اعتبره المادة الخام للتحليل (Preanalytic Vision) أو اختصاراً (Vision) ولكنه يعتقد بان الضوابط والإجراءات العلمية كفيلة بعزل واستبعاد كثير من العناصر الأيديولوجية خلال التحليل. ولكنه لم يستبعد دخول الأيديولوجيا مرة أخرى وثالثة. كلما أعاد العلماء صياغة الرؤية، حتى ان الأيديولوجيا تموت وقد تحيا مرة أخرى عند إعادة صياغة الرؤية. ولكنه متفائل بالمستقبل حيث يعتقد ان العقلانية سوف تجتث الأيديولوجيا من العلم والمجتمع.

هيلبرونر أحد تلاميذ شوميتير المعجبين به يرى دوراً اكبر للرؤية Vision التي تحدث عنها شوميتير حيث يفضل استخدام عبارة Gestalts بدلاً من Vision. فهي بالنسبة له صورة مترابطة ومحكمة وليست مادة خام فقط تتسلل في التحليل لتلوثه، بل إنها تدخل كضرورة وكمكون أساسي في التحليل الاقتصادي. ولذلك فهو يرى ان علم الاقتصاد السائد (النظرية النيوكلاسيكية) إنما هو أداة أيديولوجية رأسمالية ولا يستحق إطلاق اسم النظرية الاقتصادية عليه، وينصح الاقتصاديين بالاعتراف بذلك وعدم إخفائه والتستر عليه كما هو سائد حالياً في الجامعات والكتب الدراسية والمجلات المتخصصة ووسائل الإعلام. ويؤكد على ان المعضلة الرئيسية تكمن في أزمة الرؤية الأصلية.

وهناك القائلون بان الأيديولوجيا لا يخلو منها علم من العلوم سواء كان هذا العلم طبيعياً أو اجتماعياً، وان كان هناك فروق فهي في الدرجة وليس في المبدأ. ولكن الأيديولوجيا تظهر في النظرية الاقتصادية السائدة حالياً من تحيزها الانتقائي بالتركيز وإبراز أهداف معينة وإهمال أهداف أخرى بطريقة "علمية" اقل ما يقال عنها إنها أحكام قيمية تنبع من دوافع أيديولوجية.

الأيديولوجيا قد تكون اعتقادية وقد لا تكون ولكن الشواهد على دخول المعتقدات الدينية في تشكيل وتوجيه التحليل الاقتصادي حسب طبيعة فهم المعتقدات وتكيفها، ومن الأمثلة الشهيرة في التاريخ الكاثولوكية ومواقفها من الفائدة والسعر العادل والعدالة الاجتماعية ومواقفها المتعددة من الاشتراكية والرأسمالية وتطورات موقفها من هذه المسائل عبر الزمن. فالكاثولوكية دعمت الإقطاع وقاومت ظهور الرأسمالية. أما البروتستانية فيقول ماكس فيبر بأن الأخلاق البروتسنتنية كانت هي القاعدة وإنها أساس الروح الرأسمالية وان المبادئ الدينية تنتج الأيديولوجية الاقتصادية بعكس ما يراه كارل ماركس من ان الرأسمالية نفسها هي التي أنشأت هذه الروح عند البروتستانت. ولكن الأرجح ان التأثير متبادل.

ويسرد Warren Samuels أمثلة كثيرة على تداخل الأيديولوجيا مع علم الاقتصاد وهذه الأمثلة منها ما هو جزئي ومنها ما هو مذهب كلي. فمفاهيم الرأسمالية والاشتراكية هي مفاهيم أيديولوجية ومرتكزاتها الأساسية مرتكزات اقتصادية. ومعظم السجال الأيديولوجي خلال القرنين الماضيين تقريباً كان بين الرأسمالية والاشتراكية.

ومن الأمثلة أيضا ما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة Newclassical School والكينزية (فرع من فروع النيوكلاسيكية) والمؤسساتية Institutionalism. ومع ان هذه المدارس أو الاتجاهات يصعب تعريفها تعريفاً دقيقاً، إلا أنها تعتبر نماذج مميزة تعمل كأيديولوجيات تعمل جنباً إلى جنب مع كل من المنظومة الفكرية والاتجاهات القيمية، إذ أن تعريف المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي (كالحكم والتنظيم والمنظمة، وتخصيص الموارد ... الخ) هي أيديولوجية أيضاً. كذلك فان نظريات الإنتاج ونظريات رأس المال والأرباح كلها تدخل في تبرير النظام الرأسمالي. ان تصنيف ومعالجة البيانات الحكومية ونظام الشركات، وثنائية القطاع العام والقطاع الخاص، ونظم الأجور، السوق الحرة ... وغيرها مثقلة بالأيديولوجيا. كما ان نظريات الأسعار بما في ذلك نظرية المنفعة الحدية، مفهوم الثروة، والنظرية الكلية (Macroeconomics) والنظرية النقدية كلها تصب في الأيديولوجيا. كما ان مفهوم ان الاقتصاد ينظمه نظام الأسعار، مفاهيم حرية المستهلك وحرمته، مثالية الأسواق، التبادل الطوعي الحر وما إلى ذلك، حتى المنهجية الفردية (Individualism) والمنهجية الجمعية (Collectivism) كلها تحتوى عناصر أيديولوجية.(١١٠)

كما ان الاتجاه الذي تبرزه الكتب المدرسية في النظرية الجزئية والكلية للتمييز بين علم الاقتصاد الإيجابي والمعياري يفهم منه ظاهرياً ان التحليل هو اقتصاد إيجابي وانه يقدم افضل الاستنتاجات للسياسات الاقتصادية الحكومية وآثارها. كل هذا لا يستطيع الهروب من الممارسة المحملة بالأيديولوجيا.

وهناك أنماط ودرجات للتطفل الأيديولوجي مثل ما نراه في التباين بين الخط العام للمدرسة النيوكلاسيكية والفرع المتمثل في فرعها اليميني "مدرسة شيكاغو"

كذلك يجب التنبه إلى ان هناك فرق دقيق بين التعبير الدقيق المعقد للنظرية وبين التعبير الشائع.

كما ان هناك بعض الافتراضات في النظرية الاقتصادية يعتبرها البعض افتراضات مغرضة كافتراض "كما لو أن " الشهير الذي شدد عليه فريدمان. ومن الأمثلة الساطعة على الافتراضات التي تستخدم للترويج لنظام السوق الحرة افتراض الرشد. كما ان نظرية التوقعات الرشيدة تبدو مصممة لاتخاذ سياسات حكومية بعدم التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادي وإحداث الاستقرار، يعتبره البعض تعصب أيديولوجي لمبدأ " دعه يعمل " ويلاحظ انه رغم النقد الشديد والفشل الذي واجهته نظرية التوقعات الرشيدة في التطبيق فان الدفاع عنها من بعض أنصار مدرسة شيكاغو لا يزال قائماً. وهذا ليس أمرا مستغرباً في حقل الاقتصاد فكما رأينا في الصفحات السابقة الخلاف على حيادية وعدم حيادية كثير من النظريات الاقتصادية مثل نظرية المنفعة الحدية حيث يراها شوميتير وبلوغ وكثيرون غيرهم أنها محايدة بينما يراها آخرون منهم جون روبنسون وهيلبروز وغيرهم إنها أداة دفاعية عن الرأسمالية.

ما هو التحيز الأيديولوجي:

لاحظنا أن تباين واختلاف الآراء في الصفحات السابقة لا يدور فقط حول مدى تغلغل الأيديولوجيا في علم الاقتصاد ومدى قدرة علم الاقتصاد على التخلص من العناصر الأيديولوجية أو بعضها ولكن الخلاف يمتد إلى ماهية الأيديولوجيا وبالتالي تحديد التحيز الأيديولوجي وتمييزه عن التحيزات النابعة من دوافع غير أيديولوجية. فالبعض - كما رأينا - يعزو الأيديولوجيا إلى اللاوعي

بينما يعزوها آخرون إلى الوعي التام. وقد خلق هذا الاختلاف حول ماهية الأيديولوجيا تباينا شديدا حول مجالاتها ووظائفها وآثارها وكيفية التعامل معها.

وعندما تعزى الأيديولوجيا إلى اللاوعي يكون الموقف معبرا تعبيرا صادقا عما يعتقده الشخص وبأن رأيه هو الأكثر صوابا وأن هذا موقفه، لدرجة أنه لو خضع لتنويم مغناطيسي ثم طلب رأيه في المسألة نفسها لما اختلف رأيه عنه في حالة صحوة، ولو أنه أخضع لجهاز كشف الكذب لما ظهر كاذبا. وفي هذه الحالة لا يرى الشخص تحيزه ولكن الآخرين يرون ذلك التحيز خصوصا إذا كان التحيز يعمل ضد مصالحهم وسوف يعزون التحيز إلى أسباب مختلفة عديدة قد تكون صحيحة وقد لا تكون (أسباب معظمها ثقافية بالمعنى الواسع لمفهوم الثقافة أو أحد روافدها).

هذا النوع من التحيزات هو الذي يقلق شومبيتر وبلوغ ويعتقدون أن جهود الاقتصاديين والوقائع الاقتصادية كفيلة بتصحيح تحيزات الماضي. كما أنهم لا يدخلون الدعاية والكذب والممارسات التبريرية ضمن التحيزات الأيديولوجية، ولكنهم لا يهتمون كثيرا فهم يعتقدون أن ضوابط الإجراءات سوف تكشف هذه التحيزات ويتم تصحيحها ويبدو بلوغ في هذا أكثر تفاؤلا من شومبيتر.

وعلى أية حال فهم ربما تأثروا بما ذهب إليه ماركس ونيتشة وهو "إهمال مختلق الأيديولوجيا والاهتمام بمعتنق الأيديولوجيا" [١١١] فكثيرا ما كرر شومبيتر ومن بعده بلوغ على أن دوافع ونوايا الباحث يجب أن لا تكون سببا في رفض مقولته فليس مهما ما هي دوافع آدم سميث أو ريكاردو أو ماركس عندما طرحوا

نظرياتهم ولكن المهم كيف جادلوا وما هي أدواتهم ومدى تماسك الطرح الذي يطرحه الباحث.

نستخلص من هذا أن شومبيتر وبلوغ ومن نهج نهجهم، أنهم يحصرون التحيز الأيديولوجي بالنوع غير المقصود وغير المتعمد، أي التحيز في النظرية وليس في الباحث أو المنظر، وأن الضوابط العلمية والجهود الحثيثة والوقائع الاقتصادية سوف تساعد على تصحيح التحيزات عبر الزمن. ولكن يجب ملاحظة أن وضع شومبيتر وبلوغ سوية هنا لا يعني تطابق وجهة نظرهما فهما مختلفان ولكن الخلافات ليست جذرية ويمكن تلخيصها بأن الأيديولوجيا تشكل هما أكبر وخطرا أعظم على العلم بالنسبة لشومبيتر منها بالنسبة لبلوغ. ولكن يلاحظ أن كليهما يركزان - ضمنا- على الأجل الطويل، أي على تأثير التحيزات في الأجل الطويل وأن الزمن يلعب لمصلحة تطور علم الاقتصاد وارتقائه نحو الضبط والدقة والنقاء.

وعندما تعزى الأيديولوجيا إلى الوعي فان المسألة تكون أكثر تعقيداً بسبب التداخل والخلط بين التحيزات الأيديولوجية والتحيزات النابعة من أحكام قيمية أو حتى تلك المواقف التبريرية والدعائية. وربما وصل الخلط إلى عدم التفريق بين هذه وبين التلاعب المتعمد بالإحصائيات والضوابط العلمية والادعاءات الكاذبة وأطلق على جميع هذه الأنواع أنها تحيزات أيديولوجية أو أنها يمكن أن تكون كذلك. والواقع أنه إذا قبلنا أن الأيديولوجيا في الفكر تحدث عن وعي فان التعصب الأيديولوجي يمكن أن يقود إلى مثل هذه الممارسات بل إلى أشنع منها. والأمثلة التي ساقها هيلبرونر وغيره مما أوردناه في الصفحات السابقة لا تعتبر أمثلة متطرفة.

ولذا فان هيلبرونر وفرانسيس جرين وسمير أمين ومعهم كاتوزيان وديفيد مارتن وكثير غيرهم ينظرون إلى أن التحيزات يقوم بها البشر في الأساس ويستخدمون مختلف الأدوات والوسائل النظرية والكمية للتبرير المتعمد لأسباب متعددة. وهذا يعني أن التحيزات موجودة في النظرية الاقتصادية وان الاقتصاديين يتسترون عليها ويمارسونها ويبررونها بل ويكرسونها. ولكن يجب ملاحظة أن اتفاق هؤلاء الكتاب على أن جميع أو معظم أشكال التحيزات هذه تعود إلى أسباب أيديولوجية، فانهم في نفس الوقت لا يتفقون على إجابة السؤال: لماذا تجعلهم الأيديولوجيا يفعلون ذلك؟ فلهم إجابات ووجهات نظر مختلفة، منها مثلا: القناعة، ومنها المصالح، ومنها طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والأيديولوجيا...الخ.

من هنا يتبين مدى سعة شقة الخلاف حول تحديد معنى التحيز الأيديولوجي وتمييزه عن التحيزات الأخرى الناجمة عن دوافع غير أيديولوجية. وينـدر أن نجد تعريفا يلقى قبولا عاما يميز التحيز الأيديولوجي من غير الأيديولوجي وذلك بسبب الاختلاف على ماهية الأيديولوجيا في الأساس. وقد ذكر علي مختار تعريفا عاما للتحيز لم يسمه بأنه أيديولوجي أو غير أيديولوجي، ربما بسبب أنه في الأساس يعتقد أن البحث عن تعريف دقيق للأيديولوجيا - ربما بسبب صعوبة ذلك أو حتى استحالته - لا يقدم خدمة ملموسة لمناقشة موضوع التحيزات في البحوث والدراسات والمواقف. ولذا فهو يقدم تعريفا عاما للتحيز "... التحيز في معرفة معينة، إذا كانت هذه المعرفة تخدم غرضا اجتماعيا أو تتمشى مع مصلحة اجتماعية غير معلنة، وأن تكون هذه المعرفة غير صحيحة أو غير كاملة أو لا تتمشى مع القواعد العلمية المتفق عليها أو مع المنطق والواقع وأن

تكون تلك المصلحة الاجتماعية هي السبب فيما يعتور هذه المعرفة من قصور أو تشويه".[١١٢]

ولن نتوسع في شرح وتحليل هذا التعريف العام ولكن تجدر الإشارة هنا إلى نقطتين: أحدهما: نص التعريف على أن تكون المصلحة الاجتماعية التي يخدمها هذا التحيز غير معلنة، وكأن العلم بتحيز الرأي أو النظرية أو الباحث يلغي تماما تأثير التحيز وهذا ليس صحيحا فالعلم بالتحيز قد يجعل البعض أكثر حذرا أو يجعل البعض يرفض ويقاوم ولكن التأثير قد لا يتم التخلص منه بمجرد العلم بالتحيز.

والنقطة الثانية هي: أن معرفة معينة قد تجتاز كل هذه الشروط ويطلق عليها أنها غير متحيزة في واقع معين (أي ظروف معينة ومكان معين) وعندما تتغير الظروف أو بعضها تصبح هذه المعرفة غير صحيحة وبالتالي تنطوي على تحيز. وليس هذا خللا في التعريف ولكن إغفال مسألة اختلاف الظروف أمر شائع بين بعض المشتغلين بالعلوم الاجتماعية.

أصل التحيز في علم الاقتصاد:

ان الرافد الأساسي للاتجاه العام لأي تخصص أو حقل فكري أو مهني معين هو ما يمكن تسميته "بالنخبة القائدة"، أو أعلام هذا التخصص والذين يمثلون سلطة مهيمنة. والنخبة القائدة في علم الاقتصاد والسائد حاليا ليست مؤسسة أو جمعية يسجل فيها أسماء أعضاء النخبة رسميا. ولكنها تضم - أو هكذا يفترض - الاقتصاديين الذين اشتهروا بمساهماتهم الفكرية لفترة طويلة وما

قدموا من إضافات لتطوير علم الاقتصاد من خلال مؤلفاتهم ومشاركاتهم في الجامعات والمجلات والمؤتمرات والندوات ومختلف وسائل الإعلام.

والنخبة القائدة في علم الاقتصاد لا تضم جميع المبدعين في الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي، فهناك اقتصاديون مبدعون ولكنهم يتعرضون للإهمال والتهميش المتعمد لأن فكرهم لا يتلاءم مع الأيديولوجيا الاقتصادية السائدة، وهذا يصح على الديموقراطيات الرأسمالية (خصوصا الولايات المتحدة) كما يصح على الأنظمة القمعية. فكما هو معروف أن الرأي المعارض للتيار الفكري الاقتصادي العام يقمع بطريقة مباشرة في الدول الاشتراكية وكثير من دول العالم الثالث وكذلك الرأي الاقتصادي المخالف للأيديولوجيا الاقتصادية السائدة في الدول الرأسمالية يقمع بطرق متعددة تؤدي إلى نفس النتيجة، التي هي إسكات الرأي المعارض أو إلغاء أي أثر له.

والنخبة القائدة للفكر الاقتصادي الرأسمالي تكون منسجمة مع التوجه العام للقاعدة الاقتصادية للأيديولوجيا الكلية السائدة في المجتمع. وإذا تجرأ المفكر المحسوب ضمن النخبة وخرج عن الخط واقترب من "الخطوط الحمراء" فانه يواجه إجراءات كفيلة بتقزيمه أو تسفيه طرحه وفكره بوسائل مختلفة مثلما حدث للاقتصادي المعروف كينيث بولدنج وشومبيتر أو جالبريث وغيرهم. هؤلاء أمثلة قليلة على من تم تهميشهم بعد شهرتهم، ولكن هناك المئات من الذين لم تتح لهم الفرصة للظهور والشهرة أصلا لأن توجههم المخالف للاتجاه السائد قد عرف مبكرا، فتغلق أمامهم أبواب المراكز المرموقة وأبواب النشر ووسائل الإعلام وتوضع في طريقهم مختلف العراقيل وأساليب التيئيس إلى أن "يهتدوا" أو ينسحبوا من الميدان.

ان صوتا مخالفا هنا أو هناك لهو من قبيل رفع العتب وإظهار التمسك بحرية الرأي وحرية التعبير مادامت هذه الأصوات لا تصل إلى درجة التأثير أو تكوين تيار معارض يخلق وضعا مؤثرا على الساحة. وحتى هذه الأصوات لا يتاح لها إلا الحد الأدنى من الظهور والانتشار.

والنخبة القائدة تكون منسجمة في فكرها ضمن إطار عام معين يتسع لبعض الخلافات في الأسلوب والأدوات ولكن الركائز الأساسية للنظام متفق عليها ولا يجوز الخروج عنها. ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يبدو أنه شبه صراع بين النقديين والكينزيين وما يبدو فيه من أن النقديين أكثر رأسمالية من الكينزيين. مع أن نظرة فاحصة عاقلة سوف تبين أن ميلتون فريدمان ليس أكثر رأسمالية من كينز.[١١٣] ولكن الخلافات بين النقدين والكينزيين هي في الحقيقة تكريس للخطوط الأساسية للأيديولوجيا الاقتصادية السائدة (النظرية الاقتصادية الرأسمالية) ولا خلاف بينهم عليها. بل ان كل منهم يدعي أن وجهة نظره وأسلوبه وأدواته هي التي سوف تحمي وتديم النظام الرأسمالي أكثر من الأساليب والطرق الأخرى.

والنخبة القائدة للفكر الاقتصادي في أي مجتمع تستطيع البقاء والاستمرار بسبب فهمها لطبيعة وحدود دورها في مرحلة معينة وبسبب فهم طبيعة وتوجه القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في تسير شؤون المجتمع. والقوى الفاعلة (في القرار الاقتصادي والسياسي) في الحقيقة قادرة على التأثير على أي فرد من أفراد النخبة بالبقاء في موقعه أو رفعه وتلميعه أو تهميشه أو حتى تهشيمه.

دهماء التخصص:

ولكن من يصنع هذه النخبة؟ الواقع أن النخبة تنمو مع نمو التخصص وظهوره كعلم مستقل. ويبرز في هذا التخصص علماء أذكياء نشطاء يجيدون فهم تخصصهم العلمي بقدر ما يجيدون قراءة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يجيدون التوفيق والتبرير لهذا الواقع وتوجيه علم الاقتصاد بهذا الاتجاه. وبالمقابل تقوم الأجهزة الفاعلة (أصحاب القرار السياسي المباشر، وأصحاب رؤوس الأموال الذي يملكون دور النشر، أجهزة الإعلام، تمويل الدراسات والبحوث..الخ) بالرفع من شأن أفراد النخبة بإبرازهم بالمناصب والاستشارات وتعينهم في اللجان ورئاسة المؤسسات العلمية والبحثية وتسهيل اتصالهم بالجماهير عبر وسائل الإعلام وتسهيل النشر لمؤلفاتهم وعدم تعطيلها أو مقاومتها أو تسليط أو تشجيع مأجورين للنيل منها أو تسفيهها أو اختلاق المشاكل أمامها... إلى آخر الأساليب "المشروعة"، وقد وصف نعوم تشومسكي مناخاً كهذا بـ (حدود الفكر الممكن التفكير فيه) "The Boundaries of Thinkable Thought" والذي يكون فيه المناخ الثقافي والأثر الطاغي لوسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة مصالح معينة تروج لأفكار معينة.(١١٤)

وتقوم المناظرات الفكرية بين أجنحة النخبة القائدة والتي تختلف في الفرعيات ولكنها تنطوي على تكرار وترسيخ للأسس الرئيسية للأيديولوجيا الاقتصادية الكلية السائدة. ومن هنا يبرز أطراف الأجنحة من جميع الاتجاهات كنجوم في فضاء الفكر الاقتصادي ويتحزب آلاف المشتغلين في هذا التخصص لهذا الطرف أو ذاك من أجنحة النخبة - غالبا عن قناعة -، ويرددوا ويجادلوا ويجتروا ويجربوا تطبيقات مواقف من يحازبون من أجنحة النخبة القائدة ولكنهم لا يبدعون ولا يجددون ونادرا ما ينقدون ولا يضيفون إضافة تذكر رغم كثرة

كتاباتهم ونشرهم ومساهماتهم المختلفة. ووضع هؤلاء يذكرنا بالمثل الذي يقول " الأسماك التي تسبح دائماً مع التيار هي الأسماك الميتة فقط "، هذا الجيش من المنتمين إلى التخصص يمكن أن يطلق عليهم وصف "دهماء التخصص".

هذا الجيش من الدهماء (المتخصصين) يشكل تيارا عاما جارفاً يصعب مواجهته والسير عكسه ويعتبر من أهم أدوات تكريس التحيز الأيديولوجي في النظرية الاقتصادية لأنهم يدافعون عن المواقف دفاع العالم المتخصص. فغالبيتهم من حملة الشهادات العليا في التخصص ولكنهم في الواقع يقومون بدور التابع الملقن (بفتح القاف). هذا الجيش من "الدهماء" أيضا ينقسم إلى عدة اتجاهات تحازب الأجنحة الرئيسية في النخبة القائدة ويتبنون مواقف هذا الجناح أو ذاك كجناح النقديين والكينزيين مثلا. بل ان بعضهم يجتر المواقف باستسلام مطلق.[١١٥] هذا إذا كان النقاش في الفرعيات أو السياسات الاقتصادية الفرعية. ولكن عندما يكون موضوع النقاش أساسيات النظرية الاقتصادية الرأسمالية كتوزيع الدخل مثلا أو موضوع الملكية فان هذا الجيش كله يتوحد ويواجه الخروج على "المعتقدات" الاقتصادية بترديد المقولات والتبريرات والحجج والأمثلة المكررة غالبا. وهذا يتم عبر طوفان من النشر في الكتب المدرسية و في المحاضرات وفي الصحف وفي البرامج التلفزيونية الجادة وغير الجادة وفي المجلات العلمية المتخصصة ويتم تكرار ذلك حتى يصبح من أشباه المسلمات. ومعظم الجهد يقوم به عناصر " دهماء التخصص " ليس بقصد الدفاع عن النظام عن وعي وليس بقصد الدفاع عن مصالح مادية مباشرة ولكن في الغالب يكون الدفاع لأسباب نفسية. فالفرد من "دهماء الاقتصاديين" تشكل النظرية الاقتصادية (النيوكلاسيكية) بالنسبة لهم أهم مكونات موقعه الثقافي في المجتمع وأهم جزء يمكن أن يدعى فيه التميز عن غيره، وأنه يدرك خلفيات ما يدور وكيف تتفاعل

القوى الاقتصادية المحلية والدولية ويستخدم النظرية النيوكلاسيكية لإضفاء صفة الدقة العلمية لشرح الأمور، أي انه يمارس هذا كجزء من سعيه لتحقيق الذات.

في وضع كهذا فإن المتوقع من هؤلاء الاقتصاديين أن يهبوا للدفاع عن هذا المكون الرئيسي الهام من هويتهم الثقافية وعدم التخلي عنه ومقاومة التبسيط أو الطعن في الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد السائد حاليا (Neoclassical economic theory).

إذن التحيز الأيديولوجي قد يبدأ في النظرية الاقتصادية والتي تتبلور في البدء من منطلق (أيديولوجيا عامة) أو مذهب سياسي تشكل هذه النظرية ركيزته الاقتصادية، ثم تتطور حسب تطور ظروف المجتمع الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والسياسية والثقافية عموما. وقد يحدث التحيز لاحقا وتنحرف الممارسة وتغلف بالتبريرات والتفاسير لكي يتم التلاؤم بين الخطاب الأيديولوجي والواقع الاقتصادي، وهذا يمكن ملاحظته في تتبع التعليمات المسيحية في الجوانب الاقتصادية من تعليمات السيد المسيح عليه السلام والمبشرين من بعده إلى آخر التبريرات للنظام الإقطاعي والرأسمالية التجارية والنظام الاشتراكي بل وحتى الرأسمالية الصناعية.

ولكن يلاحظ أن التحيز قد ينطلق من أصل النظرية أو العقيدة الدينية ويتم اللجوء إليه عندما تكون الظروف مهيأة وقد ينطلق التحيز من مصالح ذات تأثير حاسم في شؤون المجتمع فيتم خلق الأجهزة الأيديولوجية لخدمة هذه الأهداف. ولكن (في العصر الحديث) يعتبر التحيز في النهاية مسؤولية القائمين على علم الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى أكثر أهمية، تقع المسؤولية على القوى الفاعلة في المجتمع، لأن الآثار (السلبية) الاقتصادية والاجتماعية لتحيزات

النظرية الاقتصادية تظهر عند التطبيق على أرض الواقع ولا عذر لأحد من أصحاب القرار في المجتمع أن يدعي الجهل بعد ذلك، لأن الأفكار الاقتصادية المجردة هي أيسر الأفكار وأكثرها وضوحا. فأين الصعوبة في قولنا مثلا أن ارتفاع سعر الفائدة يقود إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل مع أن الاقتصاديين لا يقولون هذه العبارة إلا بعد همهمات وطلاسم ورموز ومعادلات واستخدام لكافة الأجهزة التي يستخدمها أهل الفيزياء والفلك وغيرهم، ولكنهم عند صوغ السياسة الاقتصادية فانهم يقدمون التوصية بلغة بسيطة مفهومة لأي إنسان عادي غير متخصص.

ويمكن تشبيه دور (دهماء التخصص) بدور الجماهير خلال القرون الوسطى فقد كانت الجماهير تشكل دعما قويا لمحاكم التفتيش ضد المتهمين و "دهماء التخصص" ليست وقفاً على الاقتصاديين، فمع انتشار العلم وتعدد فروعه وتخصصاته وكثرة المتعلمين والمتخصصين بعد ان أصبح طلب العلم أهم الوسائل لكسب العيش فان جميع التخصصات تضم نخباً ودهماء. ففي الطب دهماء الأطباء، ودهماء الصيادلة، والأحياء، والمحاسبة، ...الخ.

وقد ينطلق التحيز في الأساس من الدستور الأساسي للدولة عندما توجد ثغرات تسمح بانحراف الأنظمة والقوانين المتفرعة منه والهادفة إلى تحقيق الغايات التي حددها الدستور. ويتفرع من هذا تحديد الأهداف العامة التي يعمل المجتمع لتحقيقها. وتعتبر الأهداف الاقتصادية العامة أحد الركائز الأساسية لأهداف المجتمع. إذ أن أهداف المجتمع السياسية والاجتماعية والحضارية عموما ترتبط ارتباطا وثيقا مع الأهداف الاقتصادية ولا يمكن الفصل بينها.وتنطلق خيارات المجتمع اقتصاديا من النظرة إلى موضوع الملكية الخاصة وحدودها وكيفية التعامل

معها وضبطها والقوانين المتعلقة بها. ويتفرع من هذه المسألة مسألة التوزيع (توزيع الدخل) وكيفية تحقيق مستوى (ممتاز أو جيد أو مقبول) من عدالة توزيع الدخل. ويفرض نقاش هذه المسائل وضع أولويات للمجتمع. مثل تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره هدف يفوق ويحظى بالأولوية على أهداف عدالة التوزيع أو تحسين المستوى العلمي أو الصحي للمجتمع أو العكس.. وهكذا.

وإذا حدد المجتمع خياراته وأولوياته بدأت مسألة التحيز الناجم عن قناعات دينية، أو تمسك بعادات موروثة تعتبر مسلمات، أو أي قناعات بأن هذا هو الطريق السليم لتحقيق قوة المجتمع لحماية نفسه وثقافته وثرواته من الطامعين، قناعات بأن هدف تحقيق الثروة والتنمية التي تستطيع تغذية نفسها (التنمية المستدامة) مقدم على حل المشاكل الآنية كالفقر في بعض قطاعات المجتمع أو بعض الأقاليم أو تدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليم وهكذا. وهناك تحديد للخيارات والأولويات تتم بسبب ضغوط أصحاب المصالح المختلفة التي تضغط وتبرر توجهاتها بتبني فلسفات وحكم وأمثال معينة دون أخرى. وهكذا تتحدد الأهداف العامة للمجتمع وربما كانت تحمل بذور التحيز في طياتها.

ولكن إذا كانت النظريات الاقتصادية تعمل بأمانة لتحقيق هذه الأهداف العامة للمجتمع فهل يمكن الحكم عليها بالتحيز. أي إذا كان التحيز في الأهداف أساسا فهل تعتبر الوسائل والأدوات متحيزة أم أنها يتم تقييمها والحكم عليها على ضوء قدرتها على أداء مهمتها، ومهمتها هي تحقيق الأهداف المرسومة. الواقع أن ادعاء العلمية الصرفة والحيدة الموضوعية ا لتامة للنظرية الاقتصادية لا يصمد للتحليل والمناقشة الموضوعية. فالنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أو (علم الاقتصاد) سوف تتصدع كل أركانها بل وقواعدها الأساسية إذا أعدنا النظر في

موضوع الملكية الخاصة أو أعدنا النظر في أسس نظرية التوزيع الرأسمالية... وهكذا.

إذا نستطيع القول أن الحيدة المطلقة لعلم الاقتصاد (النظرية النيوكلاسيكية) لم تحقق ولا يمكن الدفاع عن طرح كهذا. ولكن القول بأن علم الاقتصاد الممثل بالنظرية النيوكلاسيكية يعتبر علما في ظل الأنظمة السائدة والتي تقوم على السوق الحرة ونظام الأسعار بدرجة أو بأخرى بأن الموضوع في هذه الحالة يكون خاضع للجدل. والأصوات التي تطعن بحيادية النظرية حتى في ظل النظام قوية ويصعب تجاهلها. ولكن أيضا القول بأن النظرية الاقتصادية مجرد أداة رأسمالية هو أيضا تبسيط مبالغ فيه. لأن النظرية تحوي عبارات تفسر السلوك الإنساني والمؤسساتي والدولي يصعب إرجاعها كلها إلى أسباب أيديولوجية، بينما هي عبارات وصفية قابلة للتثبت من حقيقتها. وهذا لا ينفي وجود تشوهات في بعض أركان النظرية تتيح مجالا رحبا للتحيز والابتعاد عن الموضوعية.

أدوات التحيز:

كما رأينا في الصفحات السابقة أنه في حالة كون التحيز ينطلق من أيديولوجية كلية تسود المجتمع فان الدستور وبالتالي الأنظمة واللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف وتسير السياسات هي التي تعكس توجهات الأيديولوجية السائدة. وهذا الوضع لا بد أن يخلق نخبة قائدة في التخصصات ذات العلاقة المباشرة كالاقتصاد مثلا باعتباره يمثل أحد أهم الركائز الأساسية لأية أيديولوجية كلية. وتكون النخبة القائدة أهم الأدوات الموجهة للفكر الاقتصادي ودفعه قدر الإمكان للتلاؤم مع الأيديولوجية السائدة. ورغم اختلاف أسلوب عمل النخبة القائدة في الأنظمة السياسية المختلفة، إلا أن هذه النخبة تقوم بنفس الوظيفة

تقريبا وان اختلفت الأساليب سواء في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، أو أي نظام آخر.

ففي الأنظمة القمعية تكون الأمور واضحة والأيديولوجية تطرح علنا ومن يجرؤ على تحدي الاتجاه الرسمي فهو يعرف أن أقل إجراء يتخذ بحقه هو الإسكات القسري. وتتشكل النخبة في مثل هذه الدول من مفكرين وكتاب ذوي قدرة كبيرة على شرح وتبرير مزايا النظام الاقتصادي للدولة وكيفية عمله وأهدافه ووضع التنبؤات للإنجازات التي سوف تنجم عن تطبيق هذا النظام. وتتميز هذه النخبة بالتناغم والانسجام (وان ظاهريا) فيما تطرحه من أفكار لآن الاتجاه يجب أن يكون واحدا ولا يسمح بالاختلاف في مثل هذه الدول لأن التعليم والإعلام والنشر كلها تخضع لسيطرة الحكومة وهي الوصية على تحديد الأهداف الوطنية التي ترغب الأيديولوجية السائدة في تحقيقها.

أما في "الديموقراطيات الرأسمالية" فكما أسلفنا عن كيفية تشكل النخبة والدور الحاسم للقوى الفاعلة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تشكيل هذه النخبة ودور هذه النخبة في خدمة الأيديولوجيا السائدة. وتستخدم النخبة أدوات عديدة ومختلفة بمساعدة القوى الفاعلة في المجتمع. ومن هذه الأدوات :

- الكتب بصورة عامة والكتب المتخصصة كمراجع والكتب المدرسية التي تقرر على ملايين الطلاب في مختلف مراحل التعليم. ويكفي إلقاء نظرة على الكتب المقررة في معظم الجامعات الأمريكية والبريطانية مثلا ، في النظرية الكلية (Macroeconomics) أو النظرية الجزئية (Microeconomics) أو الموضوعات الاقتصادية الفرعية الأخرى ليتضح مدى التشابه الذي يقترب من التطابق في

معظم الحالات من حيث جوهر النظرية. ولا شك ان هذه الكتب وتدريسها لملايين الطلاب سوف يترك أثرا كبيرا في خلق الصورة المطلوبة في أذهان الملايين. وإذا أضفنا إلى ذلك، الانسجام القوي بين ما تطرحه هذه الكتب وما تطرحه مصادر المعلومات النافذة الأخرى كالتلفزيون والصحف والراديو وغيرها فان التأثيرات سوف تكون أكثر عمقا وفاعلية وسوف تكون درجة الإقناع أقوى وأمكن. ومن الأدوات التي قد تكون مرتعا للتحيزات المجلات العلمية والبحوث المتخصصة والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والأساتذة في قاعات الدراسة، كل هذه الأدوات يمكن للتحيزات أن تمر عبرها لتشكيل الصورة المراد تثبيتها في أذهان الناس. فالبحوث تعزى للخبراء المتخصصين في فروع الاقتصاد، والمحاضرات يقدمها اقتصاديون مرموقون والندوات تعتمدها جهات تحدد موضوعها ومحاورها الرئيسية وتؤثر في اختيار الأوراق المقدمة والمحكمين والمعقبين والتغطية الإعلامية ونشر وتوثيق فعاليات الندوة إلى غير ذلك. ولا حاجة بنا للتذكير بسهولة إحداث التحيز الكلي أو الجزئي من جانب الباحث نفسه لأسباب نفسية أو أيديولوجية أو مصلحيه وكذلك أثر الممولين والمنظمين في توجيه البحوث والندوات والمحاضرات والنشرات وغيرها.

- الأقسام العلمية والمعاهد ومراكز البحوث والجمعيات العلمية، هذه المؤسسات تستطيع دعم التحيزات بصور كثيرة، وليس هناك ما يبرر افتراض النزاهة والحيدة العلمية عندما يهيمن تيار فكري اقتصادي معين في المؤسسة العلمية أو القسم الأكاديمي، فمدرسة شيكاغو مثلا ليست مجرد تسمية لتيار فكري معين يمثل المتحمسين لمبدأ "دعه يعمل" في كل مكان في العالم فقط ولكن كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة شيكاغو تقوم بدور نشط في تخريج اقتصاديين متحيزين لمبدأ " دعه يعمل "، وتأثير التوجه الطاغي في القسم الأكاديمي على مخرجاته من الإنتاج العلمي وكذلك الخريجين أمر مشهود تثبته الوقائع والدراسات الميدانية [١١٦] مع أن

هذا لا يعني أن كل من عمل أو درس في قسم أكاديمي يغلب عليه توجه معين أن يتفق مع هذا التوجه، بل انه قد يحدث العكس.

- وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وصحف ومجلات ومختلف البرامج الأخبارية واللقاءات والمقابلات والندوات والأعمدة المنتظمة والمقالات الصحفية والاستطلاعات والتحقيقات والتغطيات الصحفية للأحداث والمناسبات وعشرات الوسائل المتاحة للإعلام بمفهومه الشامل، كلها لا يستطيع منصف ادعاء حيادها وأنها تنقل الأخبار والأحداث ببراءة ونزاهة وتفتح الباب لجميع الآراء بتجرد تام. وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر تملك قوة هائلة في خلق والتأثير على الرأي العام ومعظمها في الدول الرأسمالية مملوك ملكية خاصة، وتحيز وسائل الإعلام نحو ترسيخ فكرة القانون الطبيعي الاقتصادي (الرأسمالي) يستطيع أن يلحظها المراقب بسهولة. فعلى سبيل المثال، البرامج الأخبارية فقط وهي التي لا يتوقع منها التحليل والتفصيل بل نقل الخبر بتجرد ونزاهة، ولكننا نجده يخضع لعمليات ذكية في اختيار الألفاظ واستبعاد بعض التعابير واستخدام بعض التعميمات وتجنب ذكر الأسباب والتركيز على جوانب وإهمال جوانب أخرى تكون أكثر أهمية والتركيز على بعض أنواع التوقعات وإهمال لاحتمالات أخرى، وهذا يتم بشكل منظم ولا يمكن أن يعزى إلى الصدفة أو العفوية. ويمكن ملاحظة هذه الانتقائية في تغطية الأخبار الخاصة بمسائل اقتصادية تتكرر عبر الزمن منذ ما يزيد على نصف قرن مثل البطالة والتضخم والإضرابات...الخ. وفي هذا الصدد يرصد Klaus B. Jensen في مقالة بعنوان News as ideology (الأخبار أيديولوجيا أو الأخبار كأيديولوجيا) أساليب محطات التلفزيون في عرض المسائل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة وإضرابات العمال وقد استنتج أنه لا يمكن أن تكون هذه الأساليب نزيهة أو عفوية بل إنها مرسومة بدقة بدليل تشابه الأسلوب بين المحطات المستقلة عن بعضها. فهو لم يجد فرقا يستحق الذكر بين تغطية ABC و

CBS مثلا لخبر زيادة معدل التضخم فنفس العبارات تقريبا ونفس السطحية والتجاهل المنظم لبعض جوانب القضية يمكن ملاحظتها بسهولة.[١١٧]

- الأدوات التي مر ذكرها مجتمعة تخلق تيارا عاما جارفا يصعب الوقوف في وجهه بين المتخصصين أنفسهم وكذلك عامة الناس، ولذا نجد المواطن العادي دون إرادة حقيقة يبنى معلوماته على وسائل الإعلام التي تحظى بدرجة من الثقة لدى المواطن لأنها تظهر أن لا مصلحة لها بتفضيل رأي على آخر، وانه لا يمكن الضغط عليها أو إجبارها على اتباع مسلك محدد وينسى المواطن أن وسيلة الإعلام هذه مملوكة لشخص أو أشخاص لهم مصالح ويدعمون أيديولوجية كلية معينة. ولذلك فليس من الغريب القول بأن تأثير وسائل الإعلام (المحلية) على المواطنين في الدول الغربية أكثر بكثير من تأثير وسائل الإعلام المحلية على المواطنين في الدول ذات الإعلام الموجه من الحكومة، لأن التشكيك في نزاهة كل ما تعرضه وسائل الإعلام من جانب المواطنين في الدول الاشتراكية وكثير من دول العالم الثالث هو الأصل والتصديق هو الاستثناء ولذلك فان المهتمين من المواطنين والمختصين دائما يحاولون قراءة ما بين السطور أو البحث عن الحقائق من مصادر خارجية. ولكن المواطن في الدول الغربية في الغالب نائم مستريح واثق من نزاهة وسائل الإعلام وبالتالي يسهل خداعه وغدره وحشو ذهنه بمعلومات وأفكار معينة باستخدام أساليب مختلفة والتعمية أو حتى تشويه أفكار وتجارب ومواقف أخرى لا تتماشى من نفس الأيديولوجية العامة السائدة.

عندما يكون التيار جارفا يصعب الوقوف في وجهه. ويكون السير مع التيار أجدى وأنفع من ناحية عملية بحتة. فبالنسبة للشخص العادي فهذه معارفه التي أتيحت له والغالبية مقتنع بها لأنه لم تتح لهم الفرصة لمعرفة غيرها. أما ما يتعلق بالمتخصصين فكما مر بنا أن المبدعين قلة وهذا أمر طبيعي، وان المبدعين

ومن لهم فكر خلاق ولكنهم لا يتفقون مع الأيديولوجيا الاقتصادية الكلية السائدة فانه يتم التقليل من شأن إنتاجهم ومحاربتهم بدرجات مختلفة وطرق مختلفة حتى يتم وأد أي أثر لفكرهم المخالف للأيديولوجيا السائدة. ولا يعني هذا تحريم ذكر الرأي المخالف بل انه يتاح فرصة للرأي المخالف ولكنه يعطى الحد الأدنى من الأهمية والوقت والتوقيت وملائمة الظروف المحيطة بإبداء الرأي والردود والتعقيبات، وأهم من هذا كله مرات التكرار وإخراج الرأي بأشكال وصور مختلفة. فمثلا - ورغم أن الموضوع ليس اقتصاديا ولكنه يصور سلوك وسائل الإعلام - كم مرة ذكرت وسائل الإعلام الغربية كل من مذبحة دير ياسين خلال خمسين عاما، ومقتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ خلال نصف المدة وطريقة عرض المسألة عند ذكرها. ومثل ذلك يمكن قوله في عدد المرات والمناسبات التي أعطيت في وسائل الإعلام الأمريكية لكل من كينيث بولدنج مثلا وميلتون فريدمان فما بالك لو وضعنا المقارنة بين الفرص المتاحة (لفريدمان) واقتصادي آخر يميل إلى التطبيق الاقتصادي الاشتراكي مثلا.

إن شيوع وهيمنة أيديولوجية معينة سواء كانت دينية أو سياسية أو اقتصادية لا بد أن تخلق جيشا من المدافعين. فهناك دوافع دفاعية عن نظريته الشخص نفسه أو تلك التي طالما تمسك بها وأيدها وشرح وبرر مزاياها وعرف كيفية التعامل معها وصرح مرارا وتكرارا بأنه يتبنى هذه النظرية ويرى صوابها. هذا الموقف يفرض على كثير من الناس عدم التحول بسهولة عن الموقف السابق وقبول رأي جديد أو نظرية جديدة لأسباب نفسية أولا، وثانيا عنصر المخاطرة في التخلي عن المعروف (النظرية السابقة) والقفز بتبني المجهول والذي قد يتعرض للتشكيك واحتمالات الفشل لهذا الجديد وقد يجد البعض أن تأييد الطرح الجديد وما يلحقه من إثارة للأسئلة وطرح الاحتمالات والتذكير بمصادر الصعوبات، أن

كل هذه قد تنال من موقعه ومكانته في هذا الحقل الاقتصادي. وهذا هو سلوك البعض في الرضا والبقاء على النظرية القائمة التي يعرفها ويستطيع التعامل معها فهو لا يريد ترك موقعه والقفز في المجهول ومن ثم ينكشف أنه إمعة يردد ما يقوله أحد أجنحة النخبة وليس له موقف علمي واع وبالتالي يتم اكتشاف أنه مجرد فرد من أفراد "دهماء التخصص".

كل الحديث في الصفحات السابقة كان منصبا على التحيز في حالة وجود أيديولوجيا اقتصادية كلية وان التحيز يكون لصالح الأيديولوجيا المهيمنة، ولكن ماذا عن التحيزات في الفرعيات. في الواقع ان الاختلاف في الفروع يتيح فرصة أكبر في عرض وجهات النظر وان أدوات التحيز المذكورة أعلاه تتاح للأطراف المختلفة حول بعض القضايا الفرعية والتي لا تطال الأيديولوجيا الكلية مع وجود تحيز هنا وتحيز هناك. وهذا يقودنا إلى تحيزات تحدث دون سوء نية ولكن لأن التقنية التطبيقية تقود إلى ذلك. فالبعض مغرم بإعطاء نتائج كمية دقيقة ولذلك يضطر للبحث عن نموذج كمي يصلح لهذه المسألة ثم يكتشف أن البيانات التي يتطلبها هذا النموذج غير موجودة أو غير صالحة أو غير موثقة ويضطر إلى التجاوز والقبول باستخدام بيانات بديلة أو فترة زمنية مختلف أو إهمال بعض المتغيرات لعدم وجود المعلومات أو الرضى ببيانات يعرف أنها غير موثقة، ولكنه في النهاية يرغب في الدفاع عن النتائج الكمية التي حصل عليها من هذا الجهد المهلهل. وبذلك يكون استخدام الأساليب الكمية بدلا من أن يضفي مزيدا من الدقة والوضوح قد أدى إلى العكس. هذا إذا افترضنا أن المعلومات والبيانات والأساس النظري كلها محايدة وليس وراءها أيديولوجيا أو مصالح خاصة أو مصالح لفئة نافذة رسمية أو غير رسمية.

والبحوث الاقتصادية في العقود الأخيرة أصيبت بعقدة التكميم (من كمية) واحتقار وربما رفض البحث الذي لا يعطي نتائج أو تنبؤات كمية وأرقام دقيقة عما سيكون عليه معدل النمو بالضبط أو ميزان المدفوعات أو عدد العاطلين عن العمل وسعر الفائدة ومستوى الأسعار...الخ. ورغم أنه في أغلب الأحوال تأتي الوقائع لتكذب تنبؤات النموذج الاقتصادي الكمي ألا أن التمسك بها وتقديسها عند كثير من الاقتصاديين لا يزال هو السائد ولو من باب الوجاهة [١١٨]. وأخطر شيء في هذا التوجه هو صرف النظر عن قضايا اقتصادية - اجتماعية لأنها تستعصي على النماذج المتاحة والبيانات المنشورة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، حتى تلك القضايا التي يوجد نماذج يمكن استخدامها فان ضرورة التقنيات الإحصائية قد تفرغ الموضوع الاقتصادي من أبعاده وجذوره الثقافية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية عامة. فيكون التحيز قد حدث دون قصد وتكون القضية الاقتصادية المراد خدمتها لم تخدم. وهذا التوجه يزداد خطورة بسبب تبرم بعض المجلات المتخصصة واللجان المشرفة على البحوث والرسائل العلمية ومحكمي المقالات والبحوث في مجال الاقتصاد، تبرمها من الإنتاج العلمي الذي لا يحتوي على تطبيق بعض النماذج الرياضية لدرجة انه قد يتم التضحية بقدر من الموضوعية في سبيل تضمين البحث نموذجاً كمياً يتم التغاضي فيه عن اوجه قصور كثيرة.

آثار التحيز:

أيهما يصنع الآخر الاقتصاد أم الأيديولوجيا؟ هل المصالح الاقتصادية هي التي تدفع إلى صياغة الأيديولوجيات السياسية والفلسفات الأخلاقية والمعتقدات الدينية لتأمين غطاء من الشرعية لهذه المصالح؟ أم أن الأيديولوجيا نفسها تحتاج إلى خلق تحيزات توجه الفكر الاقتصادي لتحقيق أهداف هذه الأيديولوجيا؟

الواقع أن الإجابة على مثل هذه الأسئلة ليست متاحة بشكل قاطع. فالتشابك بين الاقتصاد والأيديولوجيا على درجة من التعقيد بحيث يصعب الفصل بينها وتحديد تأثير أحدهما على الآخر كما لخصت ذلك جون روبنسون "ان كل ماله علاقة بالحياة الاقتصادية يلعب دورا هاما في تكوين أية أيديولوجيا، وفي نفس الوقت ان الاقتصاد (علم الاقتصاد) يمثل أحد الوسائل التي تستخدمها الأيديولوجيا السائدة لتنفيذ أغراضها.

والحديث هنا عن آثار التحيز ليس بغرض تحديد ومتابعة ومناقشة جميع أشكال التحيزات وآثارها المباشرة وغير المباشرة فهذا مطلب عسير المنال لأن تحقيقه يحتاج إلى مجلد وربما مجلدات ليوفيه حقه، ولكن المراد هنا هو الإشارة والتنبيه إلى الخطوط الرئيسية لآثار التحيز في النظرية الاقتصادية والبحث الاقتصادي وخصوصا الإشارة إلى الآثار السلبية والآثار الإيجابية (ان وجدت) وكذلك علاقة الزمن (الأجل الطويل والأجل القصير) وأثره على التحيزات.

الآثار الإيجابية للتحيز:

المقصود هنا التحيز المتعمد وهو يحدث في حالة وجود خلاف فكري أو فئوي أو طبقي أو اختلاف المصالح مع الوضع القائم. ويعبر المتحيز عن تحيزاته بطرق مختلفة ودرجات مختلفة تختلف من شخص لآخر وتختلف باختلاف دوافع التحيز كما أن التحيزات أيضا تتأثر بالحدود التي يضعها الباحث أو العالم (بكسر اللام) لنفسه. فالبعض يندفع في تعصبه دون حدود من أي نوع ولا يخشى سوى الشرطة والمحكمة أحدا. ولذا فهو يمكن أن يقدم على العبث بالحقائق وابتسار المعلومات والانتقائية في إيرادها كما أنه يمكن أن يقدم على الكذب الصريح وهذا ما حذر منه شومبيتر واعتبره أخطر على العلم من التحيز الأيديولوجي. أما بعض

الباحثين فانه لا يصل التحيز به إلى الاختلاق والكذب ولكنه يحول البحث العلمي إلى نوع من الدعاية التي تقوم على الانتقائية والتحزب لرأي دون آخر والنظر بعين واحدة وهذا بعيد عن الموضوعية والحيدة العلمية. ومع هذا فان بلوغ لا يهتم بهذه الممارسة كما أسلفنا، لأنه ينظر للأجل الطويل وتصحيح أخطاء الماضي عبر الزمن هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ينظر بلوغ وشومبيتر وغيرهم كثير إلى المضمون بصرف النظر عن دوافع الباحث وتحيزاته والتركيز على الطريقة والأدوات والكيفية التي يجادل الباحث فيها في بحثه. بل انهم يرون أن الخلاف في الرأي سوف يساهم في تطوير النظرية الاقتصادية.

ولاشك أن نقد النظرية الاقتصادية كأيديولوجية كلية أو نقدها في فرعياتها وبصرف النظر عن الدوافع سواء كانت صادقة أو متحيزة، لاشك أن هذا كان أحد العوامل الدافعة إلى تطور الفكر الاقتصادي، وان عظماء الاقتصاد لم يتلقوا وحيا أو نبوءة ولكنهم قد استلهموا أعظم أفكارهم من الوقائع الاقتصادية الناجمة عن تطبيق النظريات الاقتصادية من ناحية، ومن نقد المناوئين للنظرية الاقتصادية السائدة والخلافات والنقاشات حولها من ناحية ثانية. ويصدق على هذا ما يروى عن الفيلسوف الأمريكي جون ديوي John Dewey قوله "ان الخلاف أو الصراع هو أجنحة الفكر، انه يدفعنا للملاحظة وينشط الذاكرة، انه يحفز على الابتكار ويجعلنا ملاحظين ومخترعين ويخرجنا من سلبية القطيع".[١١٩] والتحيز يساعد التحليل العلمي فهو يجذب الانتباه للعيوب الحقيقية والاحتمالات الممكنة، ومن الأمثلة التي تساق أحيانا: تحيز ماركس ضد الرأسمالية وانه قد نبه إلى بعض نقائصها قبل وقت طويل، مثل تنبيهه إلى أن الدورات الاقتصادية تعتبر أحد الأمراض المزمنة التي ستواجه الرأسمالية. كما أن البعض يرى أنه من المشكوك فيه أن يستطيع ريكاردو تطوير نظريته في التجارة

الدولية والريع والتوزيع دون أن يكون لديه ميل وهوى شديد ضد طبقة الملاك الزراعيين. وقد بقيت النظريات حتى بعد زوال أصحابها وتحيزاتهم. وهذا يعني أن النقد المعادي أو التحيز ليس كله شر مطلق في تأثيره على العلم. بل انه يساعد على تطوير النظريات بإظهار مثالبها وهو بهذا حافز على الحرص والتثبت ولفت النظر إلى جوانب النقص والعيوب وبالتالي الارتقاء بالعمل العلمي. ان وجود الطرف الآخر الذي يمكن أن يكون من النوع الذي يترصد النقائص ونقاط الضعف ويفرح بالعثور عليها، يشكل حافزا على التدقيق والتروي وأخذ كافة الاحتمالات في الاعتبار لسد جميع أوجه القصور المحتملة في النظرية قبل طرحها.

ولو أخذنا الخلاف بين النقديين والكينزيين لوجدناه يقوم - إلى حد ما - على تحيز يمكن وصفه بأنه أيديولوجي. كما أن السجال "العلمي" الذي يدور بينهم حول كثير من فرعيات النظرية الاقتصادية لا يخلو من تحيزات مكشوفة تهدف إلى النيل من طرح الطرف الآخر للموضوع وترويج الطرح المنسجم مع من يتحزب لهم. ويظهر من عرض النظريات كأن الباحث يجادل الطرف الآخر سواء في مناقشة البناء النظري أو في التطبيق، ويحاول تسجيل النقاط ضد الطرح الآخر وإظهار أوجه النقص والتركيز على الاحتمالات التي تدعم وجهة نظره مع إهمال الاحتمالات الأخرى، واختيار الأمثلة انتقائيا وتجاهل أمثلة أخرى ربما كانت أقوى دلالة وأقرب للصواب. وقد نلاحظ أيضا في ثنايا النقاش الترويج لبعض الأشخاص والآراء والسياسات التي تنسجم مع التيار الذي ينتمي إليه الباحث أو المحرر أو الكاتب. فمثلا يمكن أن نجد مقالة لأحد النقديين يجري فيها مسحا للأدبيات التي تتحدث عن نظرية الاستهلاك وتطورها ويمكن ملاحظة أن الكاتب لا يخفي تحيزه في إغفال أهمية بعض المقالات والآراء وإعطاءها قدرا ضئيلا من الاهتمام أو عرضها بصورة مشوهة مع ا براز مثالبها وإهمال مناقبها

بهدف التأثير على المتلقي لان كاتبها من الجناح الكينزي. فنجد أحيانا من يعرض نظرية "الدخل الدائم" لتمثل مرحلة من تطور دالة الاستهلاك مع أن نظرية "دورة الحياة" هي الرائدة وان التشابه بينهما كبير ومع ذلك نجد إهمال نظرية دورة الحياة. كذلك نجد التمجيد من النقديين لنظرية "الدخل الدائم" لسببين، أولها أنها تحمل اسم ميلتون فريدمان، والسبب الثاني هو دور سعر الفائدة في هذه النظرية وما يمكن أن يبنى على ذلك من أهمية السياسة النقدية على السياسة المالية وتسجيل نقطة على الكينيزية.

ولكن الإيجابي في هذا التحيز "الممجوج" هو أن الكينزي مثلا ما دام يعلم أن النقديين لن يكونوا نقادا محايدين لتقويم عمله فقط، ولكنهم يترصدون ويفرحون بالعثور بل وينقبون عن أي مدخل نقص أو قصور حتى تلك الاحتمالات النادرة الحدوث لينطلقوا منها للنيل من ومهاجمة هذا الطرح الكينزي. نقول إذا كانت البيئة المحيطة بهذا الشكل، أليس الكاتب الكينزي هذا سوف يتروى ويمحص ويحسب كافة الاحتمالات ويدعم عمله بالشواهد والأدلة والأمثلة ويتحرى الدقة ويضع نفسه في مكان أحد النقديين المتربصين ويبحث عن أوجه القصور كالمتصيد للأخطاء ثم بعد ذلك ينشر رأيه أو نظريته؟ وبالتالي نحصل على عمل علمي أكثر جدية وأكثر دقة مما لو كان هناك تيارا واحدا يطغى على الساحة دون منازع مثل الوضع في الدول الاشتراكية أو كثير من الدول النامية، وأكثر الأمثلة وضوحا في تأثير سيطرة الرأي الواحد على الساحة في وأد العلم والتطور العلمي هو هيمنة الرأي الكنسي في أوروبا لفترة تزيد على ستمائة سنة والمجتمع في أوروبا يجتر نفس المعرفة تقريبا والمصدر الوحيد تقريبا للتعليم هي الكنيسة وهي الحكم الأخير في صحة وعدم صحة العلوم. إذن الخلاف يخدم تطور العلم ويعد هذا ناتجا ثانويا إيجابيا من نواتج التحيزات التي تنجم عن

الاختلافات الفكرية أو الفئوية أو الطبقية أو حتى اختلاف المصالح الشخصية. ولكن رغم هذا نقول ان التحيز المقصود مهما كانت دوافعه هو خيانة للعلم والأمانة العلمية ولا علاقة له باختلاف وجهات النظر، فالممارسة العلمية تحكمها ضوابط وأخلاقيات البحث العلمي تقتضي الوضوح في التعليل لاتخاذ المواقف وتفضيل رأي أو موقف على آخر.

الآثار السلبية للتحيز:

الآثار السلبية يمكن أن يستدركها الاقتصاديون لاحقا، أي في الأجل الطويل. وهذا قد يصح على النظريات الاقتصادية الفرعية والتي يتم اكتشاف أخطائها عند التطبيق ولذا يصعب الدفاع عنها، كذلك النظريات التي ربما كانت صحيحة في ظروف معينة وتم التمسك بها كأحد ركائز النظرية الاقتصادية ولكنها تفشل عندما تتغير هذه الظروف والمعطيات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية فيقوم الاقتصاديون بتصحيحها والاعتراف بجوانب النقص فيها. هذا النوع من التحيزات والتصحيح هو الذي جعل شومبيتر وبلوغ أكثر تفاؤلا. ويبدو أن الباعث الرئيسي على التفاؤل هو هيمنة فكرة الأجل الطويل، فكما مر بنا فان شومبيز يتوقع بأنه سوف يأتي يوم تقضي به العقلانية على الأيديولوجيا في العلم والمجتمع ويتم تحديد التفضيلات الاجتماعية بطريقة علمية. وكذلك بالنسبة لمارك بلوغ فهو يهتم بالمحصلة النهائية، أي بالإجابة على السؤال المركزي لديه وهو: هل النظرية الاقتصادية تحقق تقدما عبر الزمن؟ والجواب لديه نعم.

ولكن هل صحيح أن كل التحيزات يتم تصحيحها بمجرد مرور الزمن؟ الواقع أن كثيرا من المهتمين بموضوع تداخل الأيديولوجيا والقيم مع علم الاقتصاد لا يرون الزمن كفيل بتخليص علم الاقتصاد من التحيزات بما في ذلك

شومبيتر نفسه حيث نبه إلى أن الأيديولوجيا قد تولد مرة أخرى وثالثة بعد موتها كلما حاول العلماء صياغة رؤيتهم (Vision).

قد يعمل الزمن من خلال التطبيق ومن خلال تطور أدوات التحليل الاقتصادي أن يصحح بعض التحيزات المقصودة وغير المقصودة في فرعيات النظرية الاقتصادية، ولكن القاعدة الاقتصادية للأيديولوجيا الكلية لا يطالها التغيير إلا في حالة حدوث تغيرات سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية كما هو الحال في الصين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

وعموما يمكن القول أن الأجل الطويل قادر على كشف كثير من التحيزات والأخطاء في النظريات الاقتصادية الفرعية. كما أنه يمكن القول أن الأجل الطويل قد يحمل تغيرات كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وبالتالي فان النظريات الاقتصادية التي لم تكن تنطوي على تحيز أصبحت بعد هذه التغيرات تعتبر متحيزة.

الآثار السلبية للتحيزات في الأجل القصير:

ربما كان أثر التحيزات في الأجل القصير هو أكثر دوافع التحيز، خصوصا التحيز المتعمد، ولذلك فان كثيرا من الأخطاء في النظريات الاقتصادية والتي حدثت في الماضي وتم استدراكها ربما كانت تعبر عن تحيزات مقصودة لأغراض محددة. وإذا كان هدف التحيز توجيه السياسة الاقتصادية وجهة معينة لتحقيق مصالح طبقة و فئة أو جماعة فهو في الغالب من النوع القصير أو متوسط الأجل وهذا هو أكثر أنواع التحيز الذي حدث في الماضي ويحدث في الوقت الحاضر.

والتحيزات في الغالب تدفعها قوى مستفيدة، وهذه القوى تسعى سعيا دؤوبا نحو تحقيق أغراضها ولذلك فان على العلماء (الذين لا يشاركون التحيزات الرأي) أن يفضحوا هذه الممارسات بشتى السبل الممكنة وأن يبذلوا أقصى الجهد لكشف هذه التحيزات لأنها تعتبر نوعا من الفساد ولها نفس الأثر، ولذا فان الكل مسؤول عن محاربتها وليس فقط جهة معينة دون أخرى.

انه لمن الخطأ الركون إلى مقولة بلوغ أو شومبيتر أن العلم يتقدم وأن الأخطاء تستدرك لاحقا رغم صحة بعض هذه المقولات ولكنها كلها تنظر للأجل الطويل وربما لأجيال قادمة. ولكن إذا كنا نعرف التحيز والمستفيدين منه والأضرار التي ستلحق ببعض الفئات أو الاقتصاد الوطني ككل فالأفضل أن لا يحدث التحيز، وأهم من ذلك كله أنه إذا وقع في النظرية ألا يجد طريقة للتطبيق (أي إلا يتحول إلى سياسة اقتصادية). فالخطر في التحيز هو أن تطرح النظرية ويدفعها تحيز معين ضد فئة أو طبقة وتبرر بأساليب مقنعة للبعض، إلى هنا الأمر مقبول في أنه يمكن الاستدراك والتصحيح، ولكن إذا وجدت هذه النظرية طريقها إلى التطبيق لتصبح سياسة اقتصادية تتبناها الحكومة فهنا استفاد من كانت النظرية متحيزة لصالحه وتضررت الأطراف الأخرى. ثم إذا تم اكتشاف الخلل بعد خمس سنوات أو عشر أو أكثر فما الفائدة من الناحية الاقتصادية الواقعية. صحيح أن النظرية كشفت وكشف خطأها ولكن الهدف من التحيز قد تحقق. فمثلا ما الفائدة من معرفتنا أن ريكاردو كان يسوق نظريته في التجارة الدولية ويدعمها بأقاويل وتبريرات ربما لم تكن صحيحة إذا كانت النظرية وجدت طريقها للتطبيق وتبنتها الحكومة كسياسة لسنوات واستفاد من استفاد وتضرر من تضرر. أو ما الفائدة من اكتشاف أن مروجي اقتصاديات جانب العرض يهدفون إلى تحقيق مصالح الشركات الكبرى ويسوقون النظرية ببعض التبريرات. نقول ما الفائدة أن

نكتشف بعد عشر سنوات أن النظرية كانت خاطئة وان تخفيض الضرائب على الشركات الكبرى لم تؤد الغرض الذي وعدت النظرية بحدوثه، وحتى لو ألغيت الإجراءات المبنية على هذه النظرية فان الشركات التي حدث التحيز لصالحها قد احتفظت بمليارات الدولارات.

إذا التحيز -خصوصا المتعمد- يحدث في الغالب لتحقيق أهداف في الأجل القصير والمتوسط لأن النظرية سوف تنكشف بعد التطبيق. وليس من الضروري أن تكون أهداف التحيز مادية فقط بل قد تكون من قبيل المكابرة والتعصب الأيديولوجي أو لأسباب شخصية أخرى.

ولكن هل ما ذكر عن إيجابيات تحدث كنتائج ثانوية لبعض التحيزات يبرر السكوت عنها أو يغفر لمن يمارسها؟ والإجابة القاطعة أن المشتغلين بالبحث العلمي يجب ألا يألوا جهدا في البحث عن الحقيقة قدر الإمكان وان لاشيء يمكن أن يغفر لعالم أو باحث يخفي أو يتعمد تحوير ولي عنق الحقائق لأي سبب كان، كما يجب على من اكتشف تقصيره أو خطأه أن يصححه ويعتذر عنه وأن يوضح ذلك ويعلنه كما أن فضح المتساهلين، والمدلسين يعتبر واجبا عينيا يقع على كل فرد.

الخاتمة:

لقد كان هذا البحث محاولة لكشف بعض الغموض الذي يحيط بعلاقة الأيديولوجيا بعلم الاقتصاد. ولأن مفهوم الأيديولوجيا يتميز بالاتساع والتشعب وتعدد المدلولات والمجالات والتداخل مع العلوم ومع السلوك البشري عامة، فقد جاء البحث على شكل عرض مسحي لأهم المساهمات والاتجاهات المتعلقة بهذه المسألة. وقد خصص جزء من هذا البحث لشرح مفهوم عبارة " أيديولوجيا " بدءا بنشوء العبارة وتطور مدلولاتها واستعمالاتها ومعانيها المختلفة، كما تم تخصيص جزء آخر من هذا البحث لكشف العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم (الطبيعية والاجتماعية) وذلك لتيسير الاقتراب من بحث علاقة الأيديولوجيا بعلم الاقتصاد.

ومع أن الجزء الخاص بشرح معنى عبارة " أيديولوجيا " قد أبرز أهم مساهمات العلماء في هذا المجال خلال القرنين الماضيين - وان بصورة مختصرة - إلا أن الغموض لا يزال مصاحبا لمفهوم الأيديولوجيا، حيث أن محاولات أيجاد تعريف دقيق مختصر تنتهي إلى تعريف ناقص أو مقتصر على بعض أوجه محتواها، أو تنهي محاولة التعريف إلى الاعتراف بعدم جدوى التعريف نظرا لاتساع وتعدد مجالاتها لدرجة أن وجود مئات التعاريف للأيديولوجيا لا يعد أمراً غريبا.

أما في الجزء الخاص بعلاقة العلم بالأيديولوجيا فقد وجد أنه رغم أن الكثيرين يعتبرون خلو العلوم الطبيعية من تأثير الأيديولوجيا والقيم والتحيزات الأخرى، يعتبرون هذا أمراً مسلماً، إلا أن هناك أصواتا قوية تصر على أن العلوم الطبيعية ليست محصنة بشكل تام.

وفيما يتعلق بمسألة تداخل الأيديولوجيا وتشابكها مع العلوم الاجتماعية والإنسانية فان الأغلبية الساحقة تقر بذلك بدرجات متفاوتة. وتتباين وجهات النظر بين قائل بوجود الأيديولوجيا مع إمكانية التعامل معها وعزلها بالضوابط والإجراءات العلمية إلى قائل باستحالة ذلك وأن العلوم الاجتماعية ليست علوما وإنها مجرد أيديولوجيا.

وعند بحث علاقة الأيديولوجيا بعلم الاقتصاد لم يكن الأمر مختلفا فقد تباينت الآراء من النقيض إلى النقيض حول تأثير الأيديولوجيا في علم الاقتصاد. فمن قائل بأن علم الاقتصاد أو النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تحديدا (Neoclassical economic theory) هي مجرد أداة أيديولوجية رأسمالية ، إلى قائل بأن الاقتصاد علم دقيق يقدم قوانين عظيمة الفائدة.

ان مغزى البحث في علاقة الأيديولوجيا والقيم بالعلوم بصورة عامة ، هو تحديد تأثير الأيديولوجيا والقيم على موضوعية العمل العلمي ، ويناقش في كثير من الأحيان تحت مسمى " التحيز الأيديولوجي". وقد كان هذا البحث محاولة لتقديم إجابات على أسئلة حول موضوعية علم الاقتصاد مثل : هل الاقتصاد علم؟ هل الاقتصاد خال في الحقيقة من أي تأثير أيديولوجي؟. وبينهما أسئلة كثيرة مثل هل الاقتصاد خال من الأيديولوجيا من حيث المبدأ؟ هل هذا ممكن؟ هل يجب أن يكون خاليا من الأيديولوجيا؟ وإذا كان الاقتصاد علماً فبأي معنى؟ هل الاقتصاد يحتوي على نظريات علمية إلى جانب العبارات القيمية؟ هل تخليص الاقتصاد من الأيديولوجيا والقيم سيتحقق يوما ما؟ ... وهكذا.

الواقع أن البحث أظهر خلافات بين الاقتصاديين حول المؤثرات التي تعتور العملية العلمية في التحليل الاقتصادي بدءا من الأيديولوجيا وهو ما يطلق عليه التحيز الأيديولوجي، والأحكام القيمية وانتهاء بالتحيزات المتعمدة وأسبابها ودوافعها المختلفة. وهنا يجدر عرض بعض الملاحظات التي قد تساعد القارئ على الخروج ببعض الفوائد بعد الخروج من هذه الغابة الشائكة من المفاهيم والآراء والخلافات المتعددة والمتباينة.

- يلاحظ أن الاقتصاديين الذين يبحثون في تأثير الأيديولوجيا على علم الاقتصاد لم يتفقوا على تحديد معنى عبارة " أيديولوجيا" في مجالها الاقتصادي على الأقل. وبالتالي فان حديثهم عن التحيز الأيديولوجي لا يبدو متسقا. فالبعض يجمع الأيديولوجيا بمعناها (اللاوعي) مع الأحكام القيمية الواعية مع المواقف التبريرية والدعائية مع الكذب والتحريف، يجمعها كلها تحت مفهوم التحيز الأيديولوجي. بينما يرى البعض أن مفهوم التحيز الأيديولوجي هو تحيز النظرية الاقتصادية ودخول العناصر الأيديولوجية فيها دون قصد.

- هذا التباين في النظر إلى دور الأيديولوجيا ومجالها في علم الاقتصاد يجعل الحكم على مختلف الآراء والمقارنة بينها أمراً صعبا. لأن كل من هذه الآراء ينطلق من تعريف مختلف لمعنى التحيز الأيديولوجي. فالبعض يحصره باللاوعي فقط والبعض يتوسع به ليشمل جميع أشكال التحيزات بما في ذلك التحيزات التي تكون دوافعها مصالح شخصية بحتة.

- صعوبة إعطاء إجابة قاطعة سواء نفي وإنكار وجود الأيديولوجيا في النظرية الاقتصادية أو إثبات حضورها الدائم في علم الاقتصاد. فالأمر من التشابك والتعقيد بحيث لا ينفع معه التعبير من نوع " إما، وإلا " أي إما أن يكون علم

الاقتصاد مسير بالبواعث الأيديولوجية ليس إلا ، أو أن علم الاقتصاد نقي نقاء تاماً لا تشوبه شائبة.

- النظرية الاقتصادية أو علم الاقتصاد يحوي عبارات علمية قابلة للدحض والاختبار، ويحوي قوانين تشرح السلوك الاقتصادي بشكل صحيح. كما أن علم الاقتصاد يحوي مقولات متحيزة لأيديولوجية معينة كلية أو جزئية. كما أن بعض النظريات في علم الاقتصاد يمكن تصنيفها على أنها محايدة أيديولوجيا ولكنها تستخدم للدفاع عن أيديولوجية معينة فيحدث خلط بين البناء النظري وتحقق شروط العلم فيه وبين تطبيقه على الواقع كسياسة اقتصادية. أي أن النظر إلى النظرية الاقتصادية على أنها محايدة في أية أيديولوجية، ولكن عندما تحتل موقعا في السياسة الاقتصادية يحدث الانحراف والتحيز لأن الانتقال من الصورة النظرية المجردة إلى التطبيق يتم عبر أنظمة وقوانين ولوائح وإجراءات إدارية لا تتطابق بالضرورة في كل تفاصيلها ومراحل عملها على الصورة النظرية.

- يلاحظ أيضا أن بعض الاقتصاديين يستند على التمييز بين الاقتصاد الإيجابي Positive economics والاقتصاد المعياري Normative economics ويعتقد أنه بهذا أوجد المعيار الصادق الذي يفصل فيه بين الاقتصاد النقي من الأيديولوجيا (الاقتصاد الإيجابي) والعبارات الاقتصادية المعبرة عن الرأي والذوق (الاقتصاد المعياري) والتي لا يمكن التحقق من موضوعيتها. ولكن الأمر أعقد من هذا بكثير، رغم أن بعض أعلام الفكر الاجتماعي عموما والاقتصادي خصوصا يستندون إلى بعض هذه التصنيفات لإضفاء صفة العلمية أو نفيها، مثل لجوء كارل بوبر إلى معيار القابلية للدحض، ولجوء مارك بلوغ إلى معيار الإيجابي والمعياري للدلالة على علمية العبارة وبالتالي خلوها من الأيديولوجيا والقيم.

- يلاحظ أيضا أن الكثيرين ينظرون إلى الأيديولوجيا وكأنها شر مطلق في مواجهة "العلم" ولكنهم لا ينتبهون إلى أن مفهوم العلم والأسلوب العلمي ليس

مقصورا على الصورة المستخدمة حاليا في العلوم الطبيعية، خاصة الجانب التجريبي.

- علم الاقتصاد السائد حاليا والذي تمثل فيه النظرية النيوكلاسيكية التيار العام لاشك أنه يقوم بشكل أساسي على افتراض سيادة الملكية الخاصة بشكل عام ونظام الأسعار ودافع الربح، وانه في غياب هذه العناصر أو بعضها يفسد دور النظرية النيوكلاسيكية كنظام للتحليل الاقتصادي.

- يلاحظ كذلك الاختلاف حول مسألة استخدامات النظرية، فالبعض يرى أن هذا خارج نطاق العلم بينما يرى آخرون أن الهدف الموضوعي لأي نظرية اقتصادية يكمن في توصياتها السياسية العملية.

- هناك حقيقة يجب ألا يخجل الاقتصاديون من الاعتراف بها علنا وهي أن الأغلبية الساحقة من النماذج الاقتصادية أنها نوعية وليست كمية، أي أن المهم هو الإشارة في المشتقة الأولى والثانية فقط وليس القيمة الرقمية للتغير بل اتجاه التغير فقط. وان الاعتراف بهذا لا يقلل من علمية الاقتصاد.

- هل الاقتصاد علم؟ نعم: الاقتصاد علم لكن ليس بالمفهوم الضيق لمعنى العلم وشروطه المستخدمة في العلوم الطبيعية في الوقت الحاضر. وان كثيرا من تعاريف العلم تنطبق على النظام الفكري الاقتصادي.

- هل يعتور البحث الاقتصادي تحيزات واعية وغافلة؟ نعم: البحث الاقتصادي تصاحبه نقائص كثيرة منها ما هو متعلق بالبيانات والمعلومات وكذلك النماذج المستخدمة في التحليل ومنها ما هو متعلق بالاقتصاديين أنفسهم. ولكن كشف التحيزات ليس أمرا مستحيلا، وللواقع الاقتصادي دور عظيم في كشف التحيزات. وتعتبر المشكلة العامة التي تواجه كثيرا من العلوم، وهي المشكلة الناجمة عن استخدام الأساليب الإحصائية والوصول إلى نتائج غير صحيحة بسبب الاستخدام الخاطئ للأساليب الكمية، وبسبب عمليات التحايل للوصول

إلى نتائج مرغوبة. وهذا ليس وقفا على العلوم الاجتماعية فقط بل ان علوما أخرى كالطب والصيدلة تشكو من هذه الممارسات.

- ان الموضوعية في البحث الاقتصادي ليست أمراً صعب المنال على اعتبار أن معنى الموضوعية لا يتعارض مع الالتزام الواعي بقيم معينة، وان الالتزام الواعي أصدق من الحياد الجامد أمام القضايا الاجتماعية. فالعقل لا يقبل النظر إلى حالة أو قضية اجتماعية وكأنها "شيء" لا علاقة له بالإنسان. كما أن الحياد التام هنا يعتبر موقفا أو حكما قيميا بحد ذاته لكنه لا يتفوق على الالتزام الواعي أو الموقف أو الحكم القيمي المنطلق من إطار معين من القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع.(١٢٠)

- ان تحيزات النظرية الاقتصادية لا تستطيع الصمود طويلا ما لم تكن مدعومة من قبل النخبة القائدة في حقل الاقتصاد، كما أن هذه النخبة القائدة تعمل بطريقة لا تتعارض بصورة جوهرية مع توجهات القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في المجتمع.

- ان من أهم روافد التحيز هم آلاف الاقتصاديين " المستهلكين " لما تطرحه النخبة القائدة دون مساهمة تذكر في التجديد أو الإضافة أو النقد. وهؤلاء قد يصدق عليه وصف "دهماء التخصص". وهؤلاء اقتصاديون يحملون شهادات عليا وينشرون كتبا وأبحاثا ويقومون بالتدريس ويقدمون الاستشارات ولكن معظم ما يقدمونه هو مجرد اجترار لما تقدمه النخبة القائدة من نماذج ونظريات وتفسيرات لكيفية عمل الاقتصاد.

- ان أهم أدوات التحيز هي الكتب وخاصة الكتب المتخصصة والبحوث والدراسات والأقسام الأكاديمية ومراكز البحوث والمجلات العلمية المتخصصة والندوات والمؤتمرات وجميع وسائل الإعلام المختلفة.

- ان معيار الحكم على تحيز معين يجب أن يكون منسجما مع الغايات والأهداف والقيم التي يضعها أو يعتنقها المجتمع ويسعى لتحقيقها والمحافظة عليها.

- ان التحيزات -خاصة التحيزات المتعمدة - ترمي في الغالب إلى تحقيق أهداف قصيرة أو متوسطة الأجل. وعلى الجهات التي يعمل التحيز ضدها ان تفضح وتقاوم هذه التحيزات، وهذا لا يعفي علماء الاقتصاد من مسئولية التصدي لكل أشكال التحيزات وتبصير المسئولين والرأي العام لتلافي وقوعها أو تصحيحها.

الهوامش:

---

(١) حافظ الجمالي، " الأيديولوجيا والفلسفة" الفكر العربي، (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية)، العدد (١٥) (مايو - يونيو) ١٩٨٠، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ص ص ٦ - ١٩.

(٢) على مختار، " إشكالية العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية" إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، تحرير أحمد خليفة، سهير لطفي، بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٤، الناشر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. جمهورية مصر العربية. ص ص ١٣١-١٧٦.

(٣) معن زيادة (محرر) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦م، ص ص ١٥٨ - ١٦٨.

(٤) المصدر نفسه.

(5) Schumpeter, Joseph, A. History of Economic Analysis, (New York' Oxford University press, Inc. 1954, Twelfth Printing, 1981), P.35, Footnote(4)

(٦) تلخيص تطور الفهم الماركسي للأيديولوجيا تطرق له معظم الذين ناقشوا مفهوم الأيديولوجيا، وعلى سبيل المثال، على مختار في مرجع سابق، رشيد مسعود في " ملاحظات حول الفهم الفلسفي للأيديولوجيا" مجلة الفكر العربي، العدد (١٥)، مايو - يونيو ١٩٨٠ ص.ص ٥٤ - ٧١؟ وهو نفس المقال الذي اعتمده صاحب الموسوعة الفلسفية العربية. كذلك تتبع عبد الله العروي تطور الفهم الماركسي للأيديولوجيا في كتابه " مفهوم الأيديولوجيا"(بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، الناشر المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤).

(٧) على مختار، مرجع سبق ذكره، وكذلك الموسوعة الفلسفية العربية، مرجع سبق ذكره.

(٨) على مختار، مرجع سبق ذكره.

(٩) على مختار، مرجع سبق ذكره.

(١٠) على مختار، مرجع سبق ذكره.

(١١) عبد الله العروي " مصدر سابق، ص ٩.

(١٢) رشيد مسعود، " ملاحظات حول الفهم الفلسفي للأيديولوجيا " الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية)، طرابلس، ليبيا، العدد (١٥)، (مايو - يونيو) ١٩٨٠ ص ص ٥٤-٧١.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) موسوعة المورد العربية، بيروت، دار العلم للملايين، المجلد الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٠؟ ص ١٦٨

(١٥) خليل أحمد خليل"هل التمذهب سبب من أسباب التأخر العلمي العربي في هذا القرن"الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية)، خريف ١٩٩٣ص ٢١٥.

(١٦)Samuels, Warren J. "Ideology in Economics", in Weintraub, Sidney, Editor, " Modern Economic Thought" (Universty of Pennsylvania Press), 1977, P 470

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨)Katouzian, Homa " Ideology and Method in Economics," (New York University Press, 1980), Chapter 6, PP. 135-156.

(١٩) مكسيم رودسون ، " الأصولية الإسلامية والأصوليات الأخرى "، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ٦٦٢٢ الثلاثاء ١٤/١/١٩٩٧.

(٢٠) هذا الوصف الذي ينسب إلى التوسير، جاء في حوار مع محمد على مقلد أجراه حمزة عبود ونشر في جريدة الحياة بعنوان مقلد حول كتابه " الشعر والصراع الأيديولوجي "، جريدة الحياة، لندن، العدد ١٢٣٧٦ الأربعاء ١٥/١/١٩٩٧.

(٢١) ساملويز وارن، مرجع سبق ذكره.

Samuels. Warren J. "Ideology in Economic, P 471

(٢٢) Ibid.

(٢٣) جون، د. برنال، " العلم في التاريخ " المجلد الأول ترجمة على ناصف، بيروت، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ١٩٨١)، ص ص ٣٢ - ٤٥

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٥

[٢٦] كلود ليفي شتراوس " مقالات في الاناسة " ترجمة حسن قبيسي، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة العربية الأولى ١٩٨٣) ص ١١٣

[٢٧] حسن سليمان، في مراجعة لكتاب الدكتور/ سمير أيوب " تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع "الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الاجتماعية"، العددان ٣٧-٣٨، (يناير - مايو ١٩٨٥) ص ص ٥٠١ -٥٠٩

[٢٨] شومبيتر، " تاريخ التحليل الاقتصادي " مرجع سبق ذكره (باللغة الإنجليزية)، ص ٧

[٢٩] انظر مثلاً على مختار أو العروي، مراجع سبق ذكرها.

[٣٠] موسوعة المورد العربية، مصدر سابق.

[٣١] جون، د.برنال، مصدر سابق، ص ٣٢.

[٣٢] نضال قسوم، عرض لكتاب " نهاية العلم " تأليف جون هورغن، مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٧٠ يناير ١٩٩٨ ص ٢٣٠

[٣٣] على مختار، مصدر سابق.

[٣٤] على مختار، مصدر سابق.

[٣٥] جاء هذا في تغطية جريدة الشرق الأوسط لمؤتمر رؤساء تحرير المجلات العلمية الذي نظمته المجلة الطبية البريطانية في لندن خلال شهر نوفمبر عام ١٩٩٧ عن طرق التزييف والتزوير في الأبحاث العلمية، جريدة الشرق الأوسط لندن، العدد ٦٩٢١ الأحد ٩ نوفمبر ١٩٩٧ ص٢٢

[٣٦] لمزيد من التفصيل انظر على مختار، مصدر سابق.

[٣٧] محمد وقيدي، " العلوم الإنسانية والأيديولوجيا "، (بيروت: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الناشر، ودار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٣) ص ص. ٥٢-٥٥

[٣٨] محمد وقيدي المصدر نفسه.

[٣٩] جابر الحديثي، " ازمة العلوم الإنسانية " الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية"، العددان ٣٧ - ٣٨، (يناير - مايو ١٩٨٥) ص. ١٣٦

[٤٠] انظر مثلاً، جابر الحديثي، مرجع سبق ذكره ص ١٣٣

(٤١) جابر الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣١ ، نقلاً عن ليفي شتراوس من مقالة بعنوان "الرياضيات والإنسان"

(٤٢) انظر شوميتر، مرجع سبق ذكره ص ص. ٣٤ - ٣٥

(٤٣) وردت في مقالة رضوان السيد، "مشكلات البحث الاجتماعي العربي"، الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية)، العددان ٣٧ - ٣٨ (يناير- مايو ١٩٨٥) ص. ٦

(٤٤) كلود ليفي، شتراوس، "مصدر سابق، ص ص. ١٠٩-١٣٥.

(٤٥) Katouzian, op-cit. Chapt. 6

(٤٦) رضوان السيد، مصدر سابق، ص ٦

(٤٧) حسن سليمان، مصدر سابق، ص ٥٠٣

(٤٨) على مختار، مصدر سابق، ص ص ١٦٢-١٦٤

(٤٩) على مختار، مصدر سابق، ص ص ١٦٢- ١٦٤

(٥٠) باول فيرابند، "الفوضوية المنهجية" عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٥، العدد ٢، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٦ ص ١١٠

(٥١) كارل بوبر، "بؤس الأيديولوجيا" ترجمة عبد الحميد صبره، (لندن: دار الساقي، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢) ص ١٤٤

(٥٢) Samuels, Warren op-it 469

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

(٥٤) محمد وقيدي، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧

(٥٥) Schumpeter, op-cit. P.36

(٥٦) Ibid PP.41-45

(٥٧) Ibid PP.34-35

(٥٨) Ibid. P.34

(٥٩) يوا تشي شيونويا "شوميتر وفكرة العلم الاجتماعي" بريطانيا، مطبعة جامعة كيمبردج، الطبعة اليابانية الاولى عام ١٩٩٥ ، الطبعة الإنجليزية الأولى عام ١٩٩٧ ص ٦١

Shionoya, Yuichi " Schumpeter and the Idea of Social Science " A Metatheoretecal study, Combridge Press 1997 P.61

(٦٠) Ibid. P. 62

(٦١) Schumpeter, op.cit. 32

(٦٢) شوميتر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة، وانظر أيضاً مرجع رقم (٥٩) شوميتر وفكرة العلم الاجتماعي، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٩

(٦٣) Yuichi, op.cit. p. 291

(٦٤) Ibid, p.124

(٦٥) Schumpeter, op. Cit. P 32

(٦٦) ليو روجن يرى ان الهدف الموضوعي لأي نظرية اقتصادية يكمن في توصياتها لتبنيها كسياسات اقتصادية عملية. وهذا ما يرفضه بلوغ. انظر مارك بلوغ، ص ٢

" Blaug Mark " Economic Theory in Retrospect" London, Combridge University Press, 3rd. ed, 1978, p 2

(٦٧) Ibid, p. 317

(٦٨) بلوغ يفرق بين الكذب والدعاية. ويهتم بمضمون المقولة بصرف النظر عن الدوافع. ولكن إذا كان هذا هو المعيار وان ما يقوله المتحيز سواء كان دعاية أو كذباً سوف يخضع للتدقيق والتمحيص والاختبار فما الفرق بينهما. والواقع ان النزاهة العلمية لابد ان ترفض الدعاية كما ترفض الكذب، فالدعاية تنطوي على كذب فيها إخفاء الحقائق وعدم استخدام المعلومات التي تتعارض مع الغرض الموجه للدعاية.وهي وان كانت أخف من الاختلاق إلا إنها نوع من الكذب في مجال العلم.

(٦٩) Blaug, op. Cit. P. 6

(٧٠) المصدر نفسه

Ibid. p. 708

(٧١) المصدر نفسه

Ibid. p.7

(٧٢) المصدر نفسه

Ibid, p 709

(٧٣) مصدر سابق

Katouzian, op. Cit. P. 139

(٧٤) المصدر نفسه

Ibid, p. 139

(٧٥) المصدر نفسه

Ibid, pp. 139-140

(٧٦) المصدر نفسه

Ibid, p. 141

(٧٧) هذه العبارة (Prescreptive statement) لم اهتد إلى معنى دقيق يوفيها معناها الذي يعنيه هوما كاتوزيان، ولذا فقد ترجمتها على إنها تعني معياري تفسيري إرشادي، وهذا حسب اعتقادي اقرب معنى يظهره السياق.

(٧٨) مصدر سابق

Katouzian, op. Cit. P. 141

(٧٩) المصدر نفسه

Ibid, p.142

(٨٠) يسوق كاتوزيان بعض الأمثلة ليدلل على ان العبارة قد تكون علمية رغم إنها تفسيرية مثل قولنا " ان الأسبرين يساعد في تسكين الصداع " وان العبارة قد تكون غير علمية رغم إنها عبارة وصفية مثل قولنا " ان للكون نهاية أو قولنا ان الكون ليس له نهاية " فهذه العبارة رغم وصفيتها لا تعتبر علمية. ولذلك فهو يرفض معيار الوصفية والتفسيرية للحكم على العبارة هل هي علمية أو غير علمية. انظر هوما كاتوزيان ص ١٤٥ - ١٤٧

(٨١) مصدر سابق

Katouzian, op.cit. pp. 144-145

(٨٢) المصدر نفسه

Ibid.

(٨٣) المصدر نفسه

Ibid. p. 146

(٨٤) المصدر نفسه

Ibid. p. 147

(٨٥) المصدر نفسه

Ibid. p. 155

(٨٦) جون روبنسون، " فلسفة الاقتصاد " ترجمة الدكتور عزة عيسى غوراني، عمان، مكتبة المحتسب (بدون تاريخ النشر بالعربية)، ص ٨، عنوان الكتاب بالإنجليزية

Joan Robinson, " Economic Philosophy" London, by C. A. Watts-co. Publisher 1962

(٨٧) مصدر سابق

Samuels, op.cit, p. 478

وانظر أيضاً مقالة الفرد بورنمان، " خمسون سنة من الأيديولوجيا " وهي مقالة تستعرض الآثار الأيديولوجية في تطورات النظرة إلى المسائل الاقتصادية خلال نصف قرن (١٩٣٠-١٩٨٠)، خصوصاً المحافل الأكاديمية.

AlFred H. Borneman " Fifty Years of Ideology: A Selective Survey of Academic Economics in the U.S. 1930-1980. Journal of Economic studies, V.8, N.1, 1981, PP. 16-36

(٨٨) عبد الله العروي مصدر سابق، ص ٨٢.

(٨٩) وردت في إبراهيم العيسوي " عرض نقدي لكتاب نحو إحياء علم الاقتصاد " بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الرابع، ربيع - خريف ١٩٩٥، ص ص. ١٣١ - ١٣٥

اسم الكتاب الذي عرضه الدكتور إبراهيم العيسوي هو:

" The Death of Economic " Poul Ormerod , Faber and Faber, London , 1994

وقد اختار العيسوي تسمية الكتاب " نحو إحياء علم الاقتصاد" بدلا من " وفاة علم أو نهاية علم الاقتصاد " لأنه يرى ان هذا هو الاسم الذي يطابق موضوع الكتاب. ولان مضمون الكتاب كله لا يوحي بأن الكاتب يؤمن بنهاية علم الاقتصاد ولكن حب الإثارة طغى على جانب الموضوعية.

(٩٠) ساموبلز وارن، مصدر سابق

Samuels, op.cit, p.p. 473-474

(٩١) جونار ميردال، " الموضوعية في البحث الاجتماعي " ص ٤٠

Gunnar Myrdal, " Objectivity in Socail Research" (New York, Pantheon Book, 1969), P.40

(٩٢) مارك بلوغ، مصدر سابق، ص ٥، وانظر أيضاً ساموبلز وارن، مصدر سابق، ص٤٧٣

(٩٣) جونار ميردال، " الموضوعية في البحث الاجتماعي "، مصدر سابق، ص ٥

(٩٤) انظر ساموبلز وارن مصدر سابق، ص ٤٧٥ وانظر أيضا بلوغ مصدر سابق، ص ص ٧٠٨-٧٠٨

(٩٥) مارك بلوغ، مصدر سابق، ص ٧٠٨

(٩٦) جونار ميردال، مصدر سابق، ص ٥، ولمزيد من التفصيل يرجع إلى كتاب جونار ميردال " العنصر السياسي في تطور النظرية الاقتصادية " خاصة الفصول الأول والثاني.

Gunnar Myrdal, " The Political Element in the Development of Econonmic Theorly", New York, A Clarion Book, 1954

(٩٧) فرنسيس جرين " دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية " ترجمة د. نعمان كنفاني، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٧)، ص ص ٩ -٢١

(٩٨) J. Barkley Roster, Jr. " Belief: Its Role in Economic Thought and Action" American Journal of Economic and Sociology, Inc. Vol. 52, No. 3 (July, 1993), PP. 355-367

(٩٩) المصدر نفسه Ibid

(١٠٠) المصدر نفسه Ibid

(١٠١) المصدر نفسه Ibid

(١٠٢) روبرت هيلبرونر.

Robert Heilbroner, " The Embarrassment of Economics", Challeng (HL) Vol:39, Iss:6. November - December 1996, Publisher, M. E-Sharfe Inc. PP. 46-49

(١٠٣) روبرت هيلبرونر، المصدر نفسه، ولكن لمزيد من التفصيل يفضل الرجوع إلى كتابه المعنون " الأزمة في الرؤية الأصلية" وهو كتاب صغير مختصر يشرح وجهة نظره، وقد اثنى على هذا الكتاب عدد من الاقتصاديين المرموقين مثل: وليام بومل، وليستر ثورو، وجيفري هدسن وقد نشر الكتاب عام ١٩٩٥ بعنوان:

" The Crisis of Vision in Modern Economic Thought", by Robert Heilbroner and William Milberg, Combridge University Press, 1995

(١٠٤) Heilbroner, op. Cit. The Embarrassment of Economics

(١٠٥) Ibid,

(١٠٦) Ibid.

(١٠٧) Ibid,

(١٠٨) ديفد مارتن " الاقتصاد كأيديولوجيه "

David A. Martin Suy Geneseo " Economics As Idology: on Making " the Invisible Hand" Invisible., Review of Social Economy, V. 48 , N.3, (Fall 1990), PP. 272-287

(١٠٩) سمير أمين " الرياضيات الزائفة في الأسواق الكونية، الاقتصاد الخالص، شعوذة جديدة " لوموند ديبلوماتيك، (الطبعة العربية) نوفمبر ١٩٩٧، ص ٣٢

(١١٠) يقصد بالمنهجية الجمعية (Collectivism) إنها التي ترى ان المعرفة الاجتماعية الأكثر ملاءمة هي تلك التي تؤخذ من دراسة الجماعة وليست الفرد، بعكس المنهجية الفردية (Individualism) رهي التي ترى ان المعرفة الاجتماعية الأكثر ملاءمة هي تلك التي تؤخذ من دراسة الأفراد. والمقصود بإيرادها ان تفضيل إحدى الطريقتين في الدراسات الاجتماعية قد ينطوي على تحيز ايديولوجي باعتبار ان اختيار احد المنهجيتين في الدراسة الاجتماعية يقود الى النتائج المرغوبة اكثر من استخدام المنهجية الاخرى.

(١١١) العروي، مصدر سابق ص ٥٣

(١١٢) على مختار، مصدر سابق.

(١١٣) كينز في النظرية العامة قدم فكراً أعاد للتحليل الاقتصادي الكلي أهميته التي كادت تفقد بتركيز - النيوكلاسيك - على التحليل الجزئي، وبذلك أعطى للرأسمالية قدرة ومرونة إضافية للتكيف وللتطور، بينما فريدمان يكاد يعزو المشاكل الاقتصادية بشكل عام إلى معدل النمو في عرض النقود.

(١١٤) استشهد بهذا التعبير جلال أمين في مقالة له بعنوان " حول مفهوم التنوير " نظرة نقدية لتيار أساسي من تيارات الثقافة العربية المعاصرة " مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١ يوليو ١٩٩٧ ص ٣٧

(١١٥) اذكر هنا هذه الواقعة كمثال ولا اعتقد إنها نادرة الحدوث. كان أحد أساتذتنا وهو برتبة أستاذ في الاقتصاد وله مؤلفات في النظرية الكلية والجزئية، كان يناقش أسباب التضخم النقدي في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات الميلادية، وكان رأيه ان ارتفاع أسعار النفط هي السبب الرئيسي وراء التضخم وكان مصراً على رأيه هذا فقال له أحد الطلاب، وكان

يعرف مدى إعجاب الأستاذ بـ (ميلتون فريدمان) ان ميلتون فريدمـان يقـول بـأن النفـط ليـس مسؤولا عن التضخم وإنما المسؤول هو كمية النقود الـتي أنفقـت أيـام حـرب فيتنـام.وكـان رد الأستاذ، هل صحيح ان فريدمان قال ذلك؟ فقال الطالب نعم بالتأكيد، فقال الأستاذ، إذن أنا مخطئ والنفط غير مسؤول عـن التضخـم. هـذا مثـال علـى الاستسـلام المطلـق مـن جـانب بعض أفراد " دهماء التخصص ".

(١١٦) انظر مثلاً: دراسة جانت.س.ولكر، بعنوان " الجشع أمر جيد...أو هل هو كذلك "

Janet S. Walker " Greed is Good... or is it ? " Economic Ideology and Moral Tension in Graduate School of Business, Journal of Bussiness" Ethics, V. 11, Printed in Netherlands, Kluwer Academic Piblishers, (April 1992), PP 273-283

(١١٧) كلاوس جنسن (الأخبار أداة أيديولوجية)

Klaus Bruhn Jensen " News As Ideology: Economic statistics and Political Ritual in Television Network News" Journal of Communication, winter 1987

(١١٨) انظر مثلاً عـادل فـهمي في تعليـق لـه علـى الموضوعيـة في العلـوم الإنسـانية والطبيعيـة، الباحث العربي، الرياض، رمضان ١٤١٧هـ، يناير ١٩٩٧

(١١٩) ج. باركلي روستر، مصدر سابق

J. Barkley, op. Cit. P.367

(١٢٠) انظر بحث الدكتور تركي الحمد " الموضوعية ومنهجية علوم الاجتماع، بحـث في جـذور التبعية الأيديولوجية" خصوصاً مـن ص ٤١ ومـا بعدهـا وكذلـك هـامش رقـم ٨٢ في البحـث المذكور، والبحث من منشورات جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإداريـة، مركـز البحـوث عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

المـــــراجـــــع

أولاً : المراجع العربية:

- الكتب :

١ " إشكالية العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية" إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، تحرير أحمد خليفة، سهير لطفي، بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، الناشر : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. جمهورية مصر العربية.

٢ عبد الله العروى، " مفهوم الأيديولوجيا" (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، الناشر المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤).

٣ جون، د. برنال، " العلم في التاريخ " المجلد الأول ترجمة على ناصف، بيروت، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ١٩٨١).

٤ كلود ليفي شتراوس " مقالات في الاناسة " ترجمة حسن قبيسي، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة العربية الأولى ١٩٨٣).

٥ محمد وقيدي، " العلوم الإنسانية والأيديولوجيا "، (بيروت : الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الناشر، ودار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٣).

٦ كارل بوير، " بؤس الأيديولوجيا " ترجمة عبد الحميد صبره، (لندن

: دار الساقي، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢).

٧ فرنسيس جرين " دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية " ترجمة د. نعمان كنفاني، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٧).

- المقالات والأبحاث:

١ حافظ الجمالي، " الأيديولوجيا والفلسفة " الفكر العربي ، (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية)، العدد (١٥) (مايو - يونيو) ١٩٨٠ ، معهد الإنماء العربي ، طرابلس ، ليبيا.

٢ رشيد مسعود، " ملاحظات حول الفهم الفلسفي للأيديولوجيا " الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية) ، طرابلس، ليبيا، العدد (١٥)، (مايو - يونيو) ١٩٨٠.

٣ خليل أحمد خليل"هل التمذهب سبب من أسباب التأخر العلمي العربي في هذا القرن"الفكر العربي (مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية) ، خريف ١٩٩٣.

٤ جابر الحديثي، " ازمة العلوم الإنسانية " الفكر العربي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العددان ٣٧ - ٣٨، يناير - مايو ١٩٨٥.

٥ باول فيرابند، " الفوضوية المنهجية " عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٦.

٦ الدكتور تركي الحمد " الموضوعية ومنهجية علوم الاجتماع " ، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

– الكتب :

1 Schumpeter, Joseph, A. History of Economic Analysis, (New York' Oxford University press, Inc. 1954, Twelfth Printing, 1981).

2 Samuels, Warren J. "Modern Economic Thought", (Universty of Pennsylvania Press), 1977

3 Katouzian, Homa "Ideology and Method in Economics," (New York University Press, 1980)

4 Shionoya, Yuichi "Schumpeter and the Idea of Social Science "A Metatheoretecal study, Combridge Press 1997

5 " Blaug Mark "Economic Theory in Retrospect" London, Combridge University Press, 3rd. ed, 1978

6 Joan Robinson, "Economic Philosophy" London, by C. A. Watts-co. Publisher 1962

7 Gunnar Myrdal, "Objectivity in Social Research" (New York, Pantheon Book, 1969)

8 Gunnar Myrdal, "The Political Element in the Development of Econonmic Theorly" , New York, A Clarion Book, 1954

9 "The Crisis of Vision in Modern Economic Thought" , by Robert Heilbroner and William Milberg, Combridge University Press, 1995

– المقالات والأبحاث :

1 AlFred H. Borneman "Fifty Years of Ideology: A Selective Survey of Academic Economics in the U.S. 1930-1980. Journal of Economic studies, V.8, N.1, 1981

2 J. Barkley Roster, Jr. "Belief : Its Role in Economic Thought and Action" American Journal of Economic and Sociology, Inc. Vol. 52, No. 3 (July, 1993)

3 Robert Heilbroner, "The Embarrassment of Economics" , Challeng (HL) Vol:39, Iss:6, November - December 1996, Publisher, M. E-Sharfe Inc

4 David A. Martin Suy Geneseo "Economics As Idology : on Making "the Invisible Hand" Invisible., Review of Social Economy, V. 48 , N.3, (Fall 1990)

5 Janet S. Walker "Greed is Good ... or is it ? "Economic Ideology and Moral Tension in Graduate School of Business, Journal of Bussiness" Ethics, V. 11, Printed in Netherlands, Kluwer Academic Piblishers, (April 1992)

6 Klaus Bruhn Jensen "News As Ideology: Economic statistics and Political Ritual in Television Network News" Journal of Communication, winter 1987

ردمك: ٠-٠٣٨-٣٧-٩٩٦٠